الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثامن

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٨

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة - والنشر - والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة

هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

مخاطبة [بين الزجّاج وأبي العباس أحمد بن يحيى]

جرت بين أبي إسحاق إبراهيم بن السّري الزّجاج وأبي العبّاس أحمد بن يحيى في مواضِعَ أنكرها ، وغَلَّطَـهُ فيهـا من كتـاب فصيح الكلام ، مُسْتَخْرَجٌ من كتاب « التَّنَزّه والابتهاج » للشمشاطيّ : /[1] [٤ / ١٢٤

أَخْبرنا الشّيخ أبو الحسـن المُبَـارَك بن عبـد الجَبَّـار بن أحمـد الصيّرفي قراءة عليه، وأنا أسمع، وهو يسمع فأقرّ به في شوال من سنة تسعين وأربعمائة.

قال : أَخْبَرَنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن الدّهّان قراءة عليه ، قال : أخْبَرنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البَصْريّ ، قال : أخبرَنا بها فيما كتب إلينا أبو الحسن علي بن محمد الشمشاطيّ[2] ، من الموصل .

وقال : قال أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجاج : دخلت على

(١) في ط فقـط : للشمشطائـي . وفي النسـخ المخطوطـة للشمشاطـي . وفي القاموس : شَمْشَاط كخَزْعال : اسم بلد ، منه أبو الـربيع محمـد بن زياد الشمشاطيّ المحدّث .

(٢) في ط فقط : الشمشطائي .

أبي العبّاس ثعلب في أيّام أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، وقد أَمْلَى[١] شيئاً من المقتضب ، فسَلّمت عليه ، وعنده أبو موسى الحامض ، وكان يحسدني شديداً ، ويُجاهِرُني بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشَّيخُوخة والْعِلْم .

فقال لي أبو العباس ثعلب : قد حمل إليّ بعض ما أملاه هذا الْخلْدِي[٢] ، فرأيته لا يطوّع لِسَانَهُ بعبارته ، فقلت له : إنه لا يَشُكّ في حسن عبارته اثنان ، ولكنّ سُوءَ رَأيك فيه يَعِيبُه عِنْدك ، فقال : ما رأيته إلاّ أَلْكَن مُتَفَلِّقاً[٣] ، فقال أبو موسى : والله إن صاحبهم أَلكُن ، يعني : سيبويه ، فاحْفَظْ مِنّي ذلك .

ثم قال : بلغني عن الفرّاء : أنه قال : دخلت البَصْرَة ، فلقيت يُونس وأصْحابه ، فَسَمِعْتُهم يَذْكُرونه بالحفظ والدّراية ، وَحُسْنِ الفِطْنة ، فأتيته فإذا هو أعجم لا يُفْصِح ، سمعته يقول لجاريته : « هاتِ ذلك الماءَ من ذاك الجَرّ » ، فَخَرَجْتُ من عنده ، ولم أعد إليه ، فقلت له : هذا لا يَصحّ عن الفراء ، وأنت غَيْرُ مأمون في هذه الحكاية ، ولا يَعْرِفُ

---

(١) ط : « أملأ » بالهمز تحريف .

(٢) في ط : « الجلدي » بالجيم . تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة : « الْخلدىّ » بالخاء . وانظر معجم الأدباء ١٣٢/٥ وفيه « الخَلْدى » بفتح الخاء ، و « الْخُلدي » بضم الخاء وتسكين اللام نسبَة إلى الخلد وهو قصر بناه المنصور ببغداد . انظر معجم البلدان ٣٨٢/٢ .

(٣) أي يتكلم من شقّ فمه ، يقال : كلمني من فِلْق (فيه) بسكون اللام .

أصحاب سيبويه من هذا شيئاً . وكيف تقول ، هذا لمن يقول في أول كتابه . « هذا باب عِلْم ما الْكَلِمُ من العربيّة »، وهـذا يَعْجَـزُ عن إدراك فَهْمِهِ كثيرٌ من الفُصحاء فَضْلاً عن النُّطْقِ به .

قال ثعلب : وجدت في كتابه نَحْوًا من هذا .

قلت : ما هو ؟ قال : يقول في كتابه في غير نسخة : « حاشا » حرف يَخْفِض ما بعده كما تَخْفِض حتى ، وفيهـا معنـى الاستثنـاء ، فقلت : هذا هكذا في كتابه ، وهو صحيحٌ ، ذهب في التّـذكير إلـى الحَرْف وفي التأنيث إلى الكلمة . / [٤ / ١٢٥

وقال : والأجود أن يُحْمل الكلامُ على وَجْهٍ واحد .

قلت : كُلٌّ جيد ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنّ لِلَّـهِ وَرَسُولِه وتَعْمل صَالِحاً ﴾[١] .وقرىء :« ويَعْمَل صَالِحـاً » ، وقـال عزّ وَجلّ : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُون إليك »[٢] ذهـب إلى المعنى ، ثم قال : « وَمِنْهُم مَنْ يَنْظُرُ إليك »[٣] ذهب إلى اللّفظ .

وليس لقائل أن يقول : لو حُمِل الكلامُ علـى وَجْـهٍ واحـد في الآيتين كان أجود ، لأن كُلّ هذا جيّد ، فأمّا نحن فلا نَذْكر « حُدود »[٤]

(١) الأحزاب / ٣١
(٢) يونس / ٤٢ .
(٣) يونس / ٤٣ .
(٤) « الحدود » كتاب للفرّاء مشتمل على ستة وأربعين حدًّا في الإعراب . انظر البغية ٢ / ٣٣٣ .

الفَرّاء ، لأن خطأه فيه أكثر من أن يُعَدّ ، ولكن هنا أنت عملت : كتاب « الفصيح » للمبتدىء المتعلّم ، وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع منه ، قال لي أذكرها ، قلت : نعم .

قلت : « وهو عِرْق النَّسا »[١] وهذا خطأ ، إنما يُقال : « النَّسا » ، ولا يقال عِرْق النّسا ، كما لا يُقال : عرق الأبْهر[٢]، ولا عِرْقُ الأَكْحل[٣]، قال امرؤ القيس :

٧٥٠ = فَأَنْشَب أُظْفَارَهُ في النَّسَا   فَقُلْتُ : هُبِلْتَ ألا تَنْتَصِرْ[٤]

وقلت : حَلَمْتُ في النوم أحْلُم حُلْماً وحُلُماً . والحُلُم ليس بمصدر ، وإنما هو اسم ، قال الله تعالى : ﴿ والّذين لَمْ يَبْلُغوا الحُلُمَ مِنْكُم ﴾[٥]، وإذا كان للشّيء مصدرٌ واسمٌ لم يوضع الاسم مَوْضِع المصدر ، ألا ترى أنك تقول : حَسَبْتُ الشّيءَ أَحْسُبُه حَسْباً

---

(١) قال الأصمعيّ : « النَّسا » بالفتح مقصور ، ولا تقل : عِرْق النّسا .
(٢) في القاموس : الأبْهَرُ ، الظهر ، وعِرْقٌ فيه ، ووريد العنق .
(٣) في القاموس : الأكحل : عِرْق في اليد أو عِرْق الحياة ولا تقل : عِرْق الأكْحل .
(٤) من قصيدة يصف فيها فرسه وخروجه إلى الصيد مطلعها :
أحارِ بنَ عمرو كأنّي خَمِرْ   ويعدو على المرء ما يأتَمِرْ
وفي هامش الديوان : ١١١ يزجر امرؤ القيس فرسه ، والمراد : ألا تأتي الثور، وتدنو منه فتطعنه .
(٥) النّور / ٥٨ .

وحُسْباناً [١] . والحَسْبُ المصدر ، والحِسَاب : الاسم ، فلو قلت : أبلَغ الحَسْبُ إليك ؟ وَرَفَعْتَ « الحَسْبَ إليك » لم يَجز ، وأنت تريد أبلغ الحساب ؟

وقلت : رَجُل عَزَبٌ ، وامرأة عَزَبةٌ ، وهذا خطأٌ ، إنّما يقال : رَجُلٌ عَزَبٌ وامرأة عَزَبٌ ، لأنه مصدرٌ وُصِفَ به فلا يُثَنّى ولا يُجْمع ، ولا يُؤَنّث كما يقال : رجل خَصْمٌ . وقد أتيت بباب من هذا النوع في الكناب وأفردت هذا منه :

قال الشاعر :

٧٥١ = *يا مَنْ يَدُلُّ عَزباً على عَزَبْ [٢]*

وقلت : كِسْرَى بكسر الكاف وهذا خطأ ، فإنما هو « كَسْرى » والدّليل على ذلك أنا وإيّاكم لا نختلف في أن النّسب إلى كِسْرَى

(١) في القاموس : وحُسْباناً بالضمّ ، وحِسْباناً ، وحِساباً ، وحِسْبَةً وحسابةً بكسرهن : عدّه ، والمعدود : محسوب .

(٢) في ط « يا من يدل فتى » الخ بزيادة كلمة : « فتى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : « عزب »
وورد الرجز في اللسان على النحو الآتي :
يا من يدل عزباً على عَزَبْ على ابنة الحُمارس الشّيخِ الأزبّ
قال في اللسان : والشيخ الأزب :الذي لا يدنى من حرمته ، ورجلان عزبان ، والجمع : أعزاب ، وعزّاب ، ولا يقال : رجل أعزب ، وأجازه بعضهم .

كَسْرَوِيّ يفتح الكاف ، وهذا ليس مما تُغَيِّره ياء النّسب لبعده منها ، ألا
[٤ / ١٢٦] ترى أنك لو نسبت إلى مِعْزى ، قلت : مِعْزَوي / ، وإلى دِرْهَم : دِرْهَمِي ، ولا تقول مَعْزوي ولا دَرْهَمِيّ .

وقلت : وَعدْتُ الرَّجُل خيراً وشراً ، فإذا لم تَذْكُر الشرَّ قلت : أو عدته بكَذا فقولك : «بكذا» نقض لما أصّلت ، لأنك قلت : بكذا ، وقولك : «بكذا» كناية عن الشر . والصّواب أن تقول : فإذا لم تَذْكر الشّر قلت : أوْعَدْته[١].

وقلت : وهم المُطَوِّعة ، وإنما هم المُطَّوِعَةُ[٢] بتشديد الطّاء ، كما قال الله تعالى « الَّذين يَلْمِزون المُطَّوِّعين من المُؤْمِنين في الصَّدقات »[٣].

فقال : ما قلت إلاّ المُطَّوِّعة ، فقلت : هكذا قرأته عليك ، وقرأه غيري وأنا حاضر أَسمع مِرارًا .

وقلت : هو لِرِشْدَة وزِنْيَة[٤] كما قلت : لغِيّة . والباب فيهما

---

(١) في اللسان : وعدْتُ الرجل خيراً ووعدته شرًّا ، وأوعدته خيراً وأوعدته شرًّا ، فإذا لم يذكر الخير قالوا : وعدته ولم يدخلوا ألفاً ، وإذا لم يذكر الشرّ قالوا : أوعدته ولم يسقطوا الألف .

(٢) المُطَّوِّعة : الذين يتطوّعون بالجهاد ، وأدغمت التاء في الطاء وفي اللسان: وحكى أحمد بن يحيى : المُطَوّعة بتخفيف الطاء وشدّ الواو ، وردّ عليه أبو إسحاق ذلك .

(٣) التوبة / ٧٩ .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وزينة » تحريف صوابه من اللسان « رشد » فقد

واحد ، لأنه إنما يريد المرّة الواحدة . ومصادر الثلاثي إذا أردت المرّة الواحدة لم تختلف ، تقول : ضَرَبتُهُ ضَرْبةً ، وجَلَسْتُ جَلْسةً ، وركبت رَكْبةً ، لا اختلاف في ذلك بين أحدٍ من النّحويين ، فإنما يُكْسَر من ذلك ما كان هيئَة حالٍ ، فَتَصِفُها بالحُسْن والقُبْحِ ، وغيرهما فتقول : هو حَسَن الجِلْسة والسِّيرَة ، والرِّكْبَةِ ، وليس هذا من ذلك .

وقلت أَسْنِمةُ البلد[1]، ورواه الأصمعيّ بضم الهمزة أُسْنما[2]، فقال:ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا إلاّ أُسْنَمة ، فقلت : قد علمت أنت أن الأصمعي أضبط لما يَحكِي ، وأوثق فيما يروى .

ورد فيه ما نصّه : « وهو لِرِشْدَة وقد يفتح وهو نقيض : زِنية. وفي الحديث « من ادعى ولداً لغير رِشْدة فلا يرث ولا يورث » ، يقال : « هذا ولد رِشدة : إذا كان لنكاح صحيح ، كما يقال في ضده : ولد زِنية بالكسر فيهما. ويقال بالفتح وهو أفصح اللغتين » ثم ذكر نصّ الفراء في كتاب المصادر فقال : « الفراء في كتاب المصادر : « ولد فلان لغير رَشْدة ، وولد لِغَيّة ، ولزَنْية » ، كلها بالفتح .

وقال الكسائي : يجوز بِرشدة ولِزِينة ، قال وهو اختيار ثعلب في كتاب : « الفصيح » .

فأمّا « غية » فهو بالفتح .

(١) في ط: «استمة للبلد» بالتاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.وفي اللسان : أسنمة الرمل : ظهورها المرتفعة ، يقال : أسْنِمةَ وأسنُمة ، فمن قال : أسنُمة جعله اسماً لرملة بعينها. ومن قال: أسنمة جعلها جمع سَنام وأسنمة .

(٢) ليس في اللسان ولا في القاموس أَسْنِمة بضم الهمزة ، وإنما الوارد بضم النون وفي القاموس : أسْنُمة : أكَمَـةٌ قرب طَخْفة.

وقلت : « إذا عَزّ أخوكَ فَهُنْ »(١) والكلام فَهِنْ ، وهـو من هَان يَهِين : إذا لان ، ومنه قيل « هَيِّن لَيِّن » ، لأن فـ «هُن » من هانَ يَهُون من الهَوان ، والعَربُ لا تأمر بذلك ، ولا معنًى لهذا الكلام يَصِـحُّ لو قالته العَرَبُ .

ومعنى عَزّ ليس من العِزّة التي هي المنعة والقُدْرة ، وإنما هو من قولك عَزّ الشّيء إذا اشتَدّ . ومعنى الكلام : إذا صَعُب أخوك واشْتَـد فذلّ له من الذِّلّ(٢)، ولا معنى للذُّل ههنا كما تقول : إذا صعب أخوك فلن له .

قال فما قُرىء عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغني ثم بلغني أنه سئم ذلك ، فأنكر (كتاب الفصيح) أن يكون له

تَمّت والحمد لله رَبّ العالمين / [٤ / ١٢٧]

(١) في اللسان : « عزز » قال ثعلب في الفصيح : إذا عزّ أخوك فَهُنْ » والعرب تقوله وهو مثلٌ معناه : إذا تعظّم أخوك شامخاً عليك فالتزم له الهوان .
قال الأزهريّ : المعنى إذا غلبك وقهرك ، ولم تقاومه فتواضـع له ، فإن اضطرابك عليه يزيدك ذُلاً وخبالاً .
قال أبو إسحاق : الذي قاله ثعلب خطأ ، وإنما الكلام إذا عزّ أخوك فَهِن بكسر الهـاء معنـاه : إذا اشتـدّ عليك فَهِن له وداره ، وهــذا من مكارم الأخلاق . . . فالصحيح في هذا المثـل : فِهِـن بالـكسر من قولهـم : هان يهَين : إذا صار هيّناً ليّناً . . . وإذا قال : هُنْ يضم الهاء كما قال ثعلب فهو من الهوان ، والعرب لا تأمر بذلك لأنهم أعزّة » .
(٢) في القاموس : الذُّل : ضد الصعوبـة : ذلَّ يَذِلُّ ذُلاً فهـو ذلـول جمعـه : ذُلُـلٌ. وذِلٌّ بالكسر : الرفق والرحمة ، ويضم . ومنه قوله تعالى : واخفض لهما جناح الذل » [الإسراء / ٢٤] وقرىء بضم الذال وكسرها .

[انتصار ابن خالويه لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب]

انتصار أبي عبد الله الحُسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني لأبي العباس ثَعْلب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزّجاج - رحمهم الله تعالى أجمعين .

قال أبو عبد الله الحُسَيْن بن أحمد بن خالويه الهمذانيّ - رحمه الله .

أمّا قول ثعلب : عِرْقَ النّسا فقد أجمع كُلُّ من فَسَّر القرآن من الصحابة والتّابعين - رحمهم الله ، وهَلُم جَرًّا أن قوله تعالى : ﴿ كُلّ الطّعام كان حِلاًّ لبني إسرائيل إلاّ ما حَرَّم إسرائيل على نَفْسِه ﴾[1] لُحوم الإبل وألبانها ، فقال علي رضي الله عنه ، وعبد الله بن عبّاس ، وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهم - وكُلّ من فسّر القرآن : إن يعقوب عليه السّلام كان به عِرْقُ النّسا ، فلم يَجُز لِثَعلب أن يَتْرُك لَفْظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويأخذ بقول الشّاعر :

* فأنشب أظفاره في النّسا[2] *

(١) آل عمران / ٩٣

(٢) الشاهد رقم ٧٥٠

وأمّا قوله : حَلَمْتُ في النوم حُلْماً وحُلُماً فقد غَلِطْت أنه أقام الاسم مقام المَصْدر ، لأن الحُلُم مَصْدرٌ واسْمٌ ، يقال : رَغِبَ الرّجل رَغْباً ورُغْباً[١]، وحَلَم الرَّجل حُلْماً وحُلُماً[٢]، وهذا مِمّا وافق الاسم في المَصْدَر ، مثل : النّقْص والعِلْم ، تقول : عَلِمْتُ عِلْماً ، وفي فلان عِلْمٌ فالعِلْمُ مصدرٌ واسْمٌ .

وأما احتجاجه بقوله تعالى: ﴿لم يَبْلغوا الحُلُم مِنْكم[٣]﴾ فهذه حُجّة عليه ، لأنه أراد المصْدَر ههنا ، أي لم يَبْلُغوا الاحتلام .

وأمّا قوله : حَسَب الحِساب ، ولم يقل : الحَسْبُ فخطأٌ فاحشٌ ، فإن العرب قد تَذْكُر الاسم في موضع المَصْدر ، فيقولون : أعطيته عطاءً في موضع إعطاء ، وهذا يوم عَطاء الجُنْد ، وعطاءُ الأمير ، كما استغنَوْا بلفظ الاسم عن المصدر ، كذا استغنوا بالحِساب

(١) في القاموس : « رغب » : رَغِب فيه كسَمِع رَغْباً ويُضَم ، ورغبةً : أراده كارتغب ، وعنه : لم يُرِده . ورَغِب إليه رَغَباً محركة ورغبي ويضم ، ورَغبُوتاً ، وَرَغبوتي ، ورغباناً محرّكات ورُغبةً بالضم ، ويحرّك : ابتهل .
(٢) في القاموس : الحُلُم بالضمّ وبضمّتين : الرؤيا ، والجمع : أحلام . وحلم به ، وعنه : رأى له رؤيا ، أو رآه في النّوم ، والحُلْم بالضم : الجماع في النوم ، والاسم : الحُلُم .
والحِلْم بالكسر : الأناة والعقل ، وجمعه : أحلام ، وحُلُوم وقد حَلُم بالضم حِلْماً ، وتحَلّم : تكلّفه .
(٣) النّور / ٥٨

عن الحَسْب ، ولا سِيّما إذا كان الحَسْبُ لفظاً يشبه الكفاية ، وحَسْبُك أي كفاك .

وأمّا قوله في رجل عَزَب : إنه مصدرٌ لا تدخلـه الهـاء فخطـأٌ عظيمٌ ، لأن العزَب اسمٌ وصفةٌ بمنزلة العازب ، قال ابن أحمر : / [٤ / ١٢٨

٧٥٢ = حتّى إذا ذَرَّ قَرْنُ الشَّـمس صَبّحهـا
أَضْري ابن قُرّانَ بات الوَحْشَ والعزبا(١)

وسُمّي العزبُ عَزباً لأنه قد بَعُد عن النّكاح .

قال الأصمعي وابن الأعرابي والطّوسِيّ : أراد بات عازباً .

والأضْرى : كلابُ الصّيد جمع ضِرْوٍ .

والدّليل على أنّ العزب اسم فاعل أنك تجمعه على : فِعال ، قوم عزاب ، وامرأة عَزبةٌ . وقد ذكره أبو عبيد في (المصنّف) كما ذَكَرهُ

---

(١) في نسخ الأشباه : « صَبّحها » وفي الديوان / ٤٣ : « صَبَّحه » والشاهد من قصيدة قالها ابن أحمر ليمدح فيها عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، مطلعها :

ثَـكْلى عوانٍ بُدوّارٍ مؤلفة هاج القنيصُ عليها بعدما اقتربا

انظر الديوان ٤١ ـ ٤٦ .

وقد ورد الشاهد في اللسان : « ضرى » وذكر أن الضرو : الكلب الضاري ، والجمع : ضراء وأضرْ مثل : ذئب وأذؤب وذئاب وابن قُرّان : اسم الصائد ثم استدل بهذا الشاهد معلّقاً على البيت بقوله : أراد : بات وحشاً وعزباً .

ثعلب ولكنّهم ، فرّقوا بين العازب البعيد في المسافة وبين العَزَب من النّكاح . ويقال : امرأة عَزَبٌ وعَزَبة غير أن ثعلباً اختار اللّغة الفصحى .

وأما تشبيهُهُ عزباً بـ « خصم » فخطأٌ ثانٍ، لأن الخَصم والعدْل والرِّضَى والدّرْق[1] والقمن[2]، والصّوم والفِطْرُ وما شاكل ذلك ، فإنه جَرَى عند العَرَب كالمصدر لا يُثَنّى ولا يُجمع في اللّغة الفصيحة ، قال الله تعالى : ﴿ هَؤلاء ضَيْفي ﴾[3]. وقد يقال : أضيافٌ وضيوفٌ ، وامرأة ضَيْفةٌ وضَيْفٌ . وقال ذو الرُّمة :

٧٥٣ = تَجْلُو البوارِقُ عن مُجَرْمَزٍ لَهِقٍ
كأنّه مُتَقَبِّي يلْمقٍ عَزَبُ[4]

والعزب ههنا : المفرد ، وقد قالت العربُ : امرأةٌ مُحْمِقٌ

(١) في ط فقط : « والدّرق » وفي القاموس: الدّرْق : الصّلب من كل شيء. وفي النسخ المخطوطة : « الدّر » والدّر : النفس واللبن ودرّ السماء بالمطر درًّا ودروراً فهي مدرار » .
(٢) في ط فقط : « والقمن » . وفي القاموس : القمين كأمير السريع والخليق الجدير كالقَمِنِ ككتِف وجَبَل ، والمحرّكة لا تثنى ولا تجمع . وفي النسخ المخطوطة كالْعَمْر. وفي القاموس : العَمْر بالفتح وبالضم وبضمتين: الحياة ، وجمعه : أعمار ، وبالضم المسجد . والبيعة والكنيسة وبالفتح : الدّين .
(٣) الحِجْر ٦٨
(٤) في هذا الشاهد تحريفات . ففي ط والنسخ المخطوطة : « محرر » مكان : « مجرمز » تحريف صوابه من الديوان =

ومُحْمِقَةٌ[١]، وعاشقٌ وعاشقةٌ ، وغلامٌ وغلامةٌ، ورَجُل وَرجُلَةٌ وشيخ وشيخةٌ ، وكهلٌ وكَهْلَةٌ .

وسَنَنهُ[٢] لا يُحْصى كثرةً فلا أدري لِمَ غاب عَزبٌ وعزبةٌ ، وقد حكاه أبو عبيد في (المصنّف) ، كما حكاه ثعلب ؟

وأما قوله : إن الاختيار كَسْرَى بالفتح ، لأن النسب إليه كَسْرَوِيّ فخطأٌ عظيم ، لأن كِسْرَى ليس عربيًّا ، ولم يكن في الأصل كَسْرَى ولا كِسْرَى إنما هو بالفارسيّة خُسْرُو بضمّ الخاء ، وليس في كلام العرب اسم في آخره واوٌ قبلها ضمّة فعربته العرب إلى لفظ آخر ، فإن فَتَحْت أو

= وفي ط : « متمنى » مكان : « متقبى » ، تحريف وفي النسخ المخطوطة : « منى » تحريف .

وفي ط فقط : « مملّق » : مكان : « يلمق » تحريف .

والمجرمز : المنقبض ، والمجتمع بعض إلى بعض . انظر اللسان : جرمز وهو يريد بذلك الثّور .

وفي اللسان : « لهق » : اللّهق بالتحريك : الأبيض .

وقيل : الأبيض الذي ليس بذي بريق

والمتقبى : الذي يلبس قباء أبيض

وفي اللسان : اليلمق : القباء فارسيّ معرّب ، وجمعه يلامق .

والشاهد في اللسان : « يلمق » ، وهو من قصيدة طويلة لذي الرّمة ديوانه / ٢٨ ، ومطلعها :

ما بال عنيك منهــا الماء ينسكبُ كأنــه من كُلي مَفْرِيَّةٍ سرِبُ ؟

(١) في القاموس : المُحْمِق كمُحْسِن : المرأة تلد الحَمْقى ، وهي مُحْمِقٌ ومُحْمِقَةٌ .

(٢) أي وطريقته . وفي النسخ المخطوطة : مكانه : « وشبه ذلك » .

كَسَرت فقد أصبت ، والكسر أجود ، لأنّ فِعْلي يُشبه الاسم المُفْرَد
[١٢٩ / ٤] مثل : الشِّعْري وذِكْرَى ، فلمّا كان كِسْرى رجلاً / واحداً ، والشِّعْري نجماً واحداً ردُّوه إلى ألفاظهم .

ولو قالوا : كَسْرَى أشبه الجمع مثل : قَتْلَى وَجَرْحَى ، فلمّا نُسِب إليه انفتح فقالوا : كَسْرَوِيّ لأن الكسر مع ياء النّسب مستثقلٌ ، ألاَ ترى أنهم يقولون في تَغْلِب : تَغْلَبِيّ[(١)].

وليس نسبة كَسْرَوِيّ كالنّسب إلى دِرْهَم ومِعْزى ، لأن دِرْهماً ليس فيه لغتان الكسر والفتح ، وكذلك معزى ، لا يقال : دَرْهَمٌ ولا مَعْزى فيختار في النّسب الفتح لِخفّته ، وهو واضح بحمد الله .

وحدّثنا ابن دُرَيْد عن أبي حاتم وكان من أشدّ النّاس تعصُّباً على الكوفيّين في كتاب « ما تلحن فيه العامة » أن كِسْرَى بالكسر أفصح من الفَتْح ، وكذلك ذكر أبو عبيد أن الكسر أفصح .

وأمّا قوله : وعدته الشـرَّ ، فإذا لم تذكر الشـرّ قلـت : أوْعَدتـهُ بكذا ، وزعم أنه نَقْضٌ لِما أصّل فقد غَلِـط ، لأن ثعلبـاً إنمـا قال : وعدت الرَّجُلَ خيراً وشرّاً لأن الله تعالى قال: ﴿النّارُ وعدها الله الـذين كفروا[(٢)]﴾ فهذا في الشّرّ. وقال عز وجل: ﴿وإذْ يَعِدكُمُ اللهُ

---

(١) في القاموس : تَغْلِب : أبو حَيٍّ ، والنسبة بفتح الـلام وهـو ابـن وائـل بن قاسط ، وقولهم : تغلِبُ بنت وائـل: ذهابٌ إلى معنى القبيلة كقولهم : تميمُ بنت مُرٍّ .

(٢) الحج / ٧٢

إحْدى الطَّائِفَتَيْن﴾(١). فهذا في الخير. فإذا لم تَذْكر الشَّرّ قلت: أوعدته على الإطلاق، ووعدْتُهُ على الإطلاق في الخَيْر. فإذا قرنتهما ووصلتهما جاز استعمالها جميعاً في الخَيْر والشَرّ، كما تقول: وعدتُهُ خَيْراً وشَرًّا.

وأجمع الجميع أنك إذا قلت: أوعدتـه بكذا لا يكون إلاّ في الشر، لا خلاف في ذلك. وأنشدوا:

٧٥٤ = أوعدني بالسِّجْنِ والأداهِمِ
رِجْلِي وَرِجْلي شَثْنَةُ المناسِمِ (٢)

(١) الأنفال / ٧ .
(٢) للعديل بن الفرْخ ، وروى : « فرجلي » بالفاء .
من شواهد : ابـن يعيش ٣/ ٧٠ ، والخزانـة ٢ / ٣٦٦، وشذور الذهب/ ٣٨٩ ، والعينـي ٤ / ١٩٠ ، والتصريح ٢/ ١٦٠ ، والهمع والـدرر رقـم ١٥٨١ ، والأشموني ٣ / ١٢٩ ، واللسان : « وعد » .
وفي الخزانة قال البغداديّ : « ورجلي » الثانية مبتدأ ، وشثنةُ خبرها ، وأتى بها ظاهرة غير مضمرة تعظيماً لأمرها ، وإشادة بذكرها ، أو لأنها وقعت في جملـة ثانية ، والواو للحال .
وروى : « فرجلي » بالفاء على السببية .
والشّثنة: الغليظة الخشنة،يقال في صفة الأسد : « شثن البراثن.
قال العينيّ : ويجوز أن يكون بتقديم النون على المثلثة من : شَنِسَتْ مشافر البعير أي غَلُظَت من أكل الشوك .والمناسم : جمع : مَنْسِم كمَجْلِس،وهو طرف خف البعير استعارة للإنسان =

وقال ابن دريد : مما أجمع عليه أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي : أوعدته بالشرّ، لا غير مع الباء .

وأما قوله لثعلب : إن في (الفصيح) هم المُطَوِّعة بالتخفيف ، وإنما هم المُطَّوّعة بالتشديد ، وإنّ ثعلباً قال : ما قلت إلاّ بالتشديد ، فقال : ما قلت إلا بالتخفيف ، فهذا مكابرة العِيان ، والحُجّة على هذا ساقطة .

وأمّا قوله : رِشْدة وزِنْية ، وإنما يجب أن يكون بالفتح مثل : ضَربْتُه ضَرْبة فهذا خطأٌ ، لأنه قد يجاء بالكسر والفتح والضم .

حدثنا ابن مجاهد عن السَّمَرِيّ[1] عن الفَرّاء أن العرب تقول : [١٣٠ /] حَجَجْتُ / حِجّةً واحدة بالكسر ، ورأيته رُؤْيةً واحدةً بالضم ، وسائر كلام العرب بالفتح .

ومما يجاء بالكسر : وعدتُه عِدةً ، ووَزَنْت زِنةً .

وأمّا الاسم فيجاء على « فِعْلَة » و« لِكُلٍّ وِجْهَةٌ »[2] اسمٌ ، ولو كان مصدراً لقيل : جِهةٌ .

= وقال ابن السيرافيّ : المنسم أسفل خف البعير ، ولا يستعمل لغيره إلاّ في ضرورة شعر ، وأراد بالمناسم هنا : باطن رجليه . والأداهم هنا : جمع أدهم ، وهو القيد ، والسّجن بالكسر : اسم للمحبس ، والمصدر بالفتح ، يقال : سجنه سَجْناً من باب قتل » .

(١) في القاموس :(سمر): محمد بن موس السَّمَرِيّ : محركة : محدِّثٌ .

(٢) البقرة / ١٤٨ .

فأمّا الهيئة والحال فبالكسر : ما أَحْسَن رِكْبَته وجِلْسَته وعِمَّته .

واختيار الكوفيين : ولد فلان لِزِنْية ورِشْدة وخِبْثَة ، واختيار البصريّين الفتح .

وأمّا غَيّة فإجماعٌ أنّها مفتوحةٌ استثقالاً لِلْكسر مع الياء والتّشديد .

وأما قوله هي أسنمة[1] بالضّمّ فالجواب ساقطٌ عن هذا ، ومعارضة الزجّاج فيه جهلٌ ، لأن الكوفيين عندهم أن ابن الأعرابيّ أعلم من الأصمعي بطبقات وأوْرَع .

وأمّا قوله : ﴿ إذا عَزّ أخوك فَهُن ﴾ فهو بضم الهاء . وهذا مثل أَسْيَرُ في كلام العرب وأَشْهَرُ من الفَرس الأبلق ، وكذلك رواه كُلّ من ألف كتاباً : أبو عبيدة[2] في « المجلّة الثانية »[3] وأبو عبيد[4] في

(١) ليس في اللسان ولا في القاموس : أسنمة بضم الهمزة ، ولعلّ المراد بضمّ النون .

(٢) أبو عبيدة : مَعْمَرُ بن المثنّى اللغوي البصريّ ، مولى بني تَيْم تَيْم قريش ، رهط أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أوّل من صنف غريب الحديث .
ومن مؤلفاته : الأمثال في غريب الحديث . ولد سنة اثنتي عشرة ومائة ، ومات سنة تسع ، وقيل : ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائتين .
انظر البغية ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٣) في ط : « المجلّة » وفي القاموس : « المجلة : الصحيفة فيها الحكمة وكُلّ كتاب . وفي النسخ المخطوطة : « المجلّدة » .

(٤) وأبو عُبَيد : هو القاسم بن سلاّم بتشديد اللام =

« الأمـوال »[1] والمفضـل الضبِّي ، وليس مأخـوذاً مِمّـا ذهـب إليه الزّجاج ، لأنه كان قليل العِلْم باللُّغة ، فقولهم : إذا عَزّ أخوك فَهنْ ،

= كان إمام عصره في كل فنّ . مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين عن سبع وستين سنة . انظر البغية ٢ / ٢٥٤ .

(١) في ط فقط : « الأمـالي » تحـريف صوابـه من النسـخ المخطوطـة وكتـاب : « الأموال » أشار إليه القفطي في : « إنبـاه الـرّواة » ٣ / ٢٢ حيث ذكر أن « كتابه في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده » .
وقد أشار الأخ الدكتور / عبد المجيد قطامش في هامش مقدّمته لكتاب الأمثال لأبي عُبَيد / ١٥ إلى أن هذا الكتاب نشره محمد حامد الفقـي بالقاهـرة عام ١٣٥٣ هـ ثم نشر مرّة أخرى بتحقيق الدكتور محمد خليل هرّاس ، القاهرة عام ١٣٨٨ هـ. هذا، وكتاب الأمثال لأبي عبيد حققه الأخ الدكتور عبد المجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة : مكّة المكرّمة . وهذا المثل ذكره أبو عُبَيْد أيضاً في كتابه « الأمثال » فقال في باب « مياسرة الإخـوان ، وتـرْك الخـلاف عليهـم » ما نصّه : قال الأصمعيُّ وعدّة من علمائنا : من أمثالهم السائرة : « إذا عز أخوك فهن » .
قال أبو عبيد : معناه : أنّ مياسرتك صديقك ليس لِضَيْم رَكِبك به ، فتدخُلُك الحميّة منه ، إنّما هو حُسْن خلق وتفضُّل فإذا عاسرك فياسِرْه .
وكان المفضّل مع هذا يُخْبِر بأصله ، قال : المثل للهُذَيل بن هُبَيرة التَغْلَبيّ ، وكان سببه أنه أغار على بني ضبّة فغنم ، وأقبل بالغنائم ، فقال له أصحابه : اقسمها بيننا ، فقال : إني أخاف إن تشـاغلْتم بالاقتسام أن يدرككم الطلب فأبوا ، فعندها قال الهذيل : إذا عزّ أخوك فهن « فذهبت مثلاً » . انظر أمثال أبي عبيد / ١٥٥ ، ١٥٦ . وعلّق أبو عبيد البكري شارح كتاب : الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام بقوله : « ومعنى عزّ ليس من العزّة التي هي القـدرة والرفعة وإنمـا هي من قولك : عزّ الشيء : إذا اشتـد . . ومنـه العِـزاز من =

ليس من الهَوان ، ولا من : وَهَنَ ، ولا مِنْ : هان يَهين ، وإنما هو من الهَوْن ، وهو من الرّفق والسّكون ، قال الله تعالى في صفة المؤمنين : ﴿ الّذين يَمْشون على الأرض هَوْناً ﴾[١] معناه : يمشون على الأرض بالسّكينة والوقار ، فإذا عَزّ أخوكَ واشْتطّ فترفّق أنتَ ولِنْ . وقال الشاعر :

٧٥٥ = دببْتُ لها الضَّرَاءَ وقُلْتُ أبْقَى
إذا عَزّ ابنُ عَمِّكَ أن تهونا[٢]

= الأرض وهو الصّلب الذي لا يبلغ إن يكون حجارة . . . ومعنى الكلام : إذا صَلُب أخوك واشتدّ فذِلّ له من الذِّل بالكسر ، ولا معنى للذُّل هنا ، كما تقول : إذا صَعُب عليك أخوك فَلِنْ له . قال الله وجلّ : « وعبادُ الرحمن الذين يمشون على الأرْض هوْناً » [الفرقان / ٦٣] أي «على سكون وطمأنينة » . وانظر :« فصل المقال في شرح كتاب الأمثال » لأبي عبيد البكريّ ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(١) الفرقان / ٦٣

(٢) في ط تحريفات عديدة في هذا الشاهد وهي :
« دنيت » مكان : «دببت»، و «أو قلت» مكان : « وقلت » ، و « أتقى » مكان : أبقى ، « ويهونا » مكان : «تهونا». والتصويب من النسخ المخطوطة والديوان .
وقد ورد هذا الشاهد في كتاب : « فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / ٢٣٦ مضموماً إليه بيت سابق وهو :
وقارعة من الأيّام لولا سبيلُهُم لزاحتْ عَنْك حينا
والشاهد من قصيدة لابن أحمر مطلعها في الديوان / ١٥٦
ألا ليت المنازل قد بلينا فلا يَرْمين عن شزُنٍ حزينا
وانظر أيضاً أمالي المرتضى ٢ / ١٩٣ في بيت مطلع القصيدة .
والشّزن كما في القاموس: الشدّة والغلظة والناحية والجانب .

ولا يكون الأمر من تهونُ إلاّ هُنْ .

وهذا الشّعر لابن أحمر الباهلي ورواه الأصمعي وابن الأعرابي والطّوسي ، ولا يُعْلم خلافه .

والحمد لله رَبّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمد النّبي الأمّي وآله الطّاهرين وسَلّم ./ [٤/١٣١]

[ثماني مسائل في أمـالي ابـن الشجري]
بِسْم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسَلّم تسليماً كثيراً .

قال ابن الشّجريّ في أماليه : ورد على من « الموصل » ثمـان مسائل[1].

الأولـى ؛ السـؤال عن الرّاجـع إلـى القتـال من خبـره في قول الشاعر :

٧٥٦ =فأمّا القِتالُ لا قِتال لَدَيْكُم ولكنَّ سَيْرًا في عِراض المَوَاكِبِ[2]

وعن معنى البيت .

الثانية : السّؤال عن قول الله تعالى : ﴿ قل أرأيْتكم إنْ أَتـاكُم عَذابُ اللهِ ﴾[3]، لِمَ يُجْمع الضّمير الّذي هو التّاء في : «أرأيتكم»؟ ولِمَ

(١) انظـر هذه المسائـل في أمـالي ابـن الشجـري ١/ ٢٨٥ ـ المجلس السـادس والثلاثون .
(٢) سبق ذكره رقم ١٨٢ .
(٣) الأنعام/ ٤٠ .

يُثَنَّ في : « أرأيتكما » ؟ .

الثالثة : السّؤال عن حَدّ الاسم الذي يَسْلَمُ من الطّعن .

الرّابعة : السؤال عن وجه رفع الشّرّ ونصبه ، ونصب الماء ورفعه في قول الشّاعر :

٧٥٧ = فليت كَفَافاً كان خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عنّي ما ارْتوَى الماءَ مُرْتَوِي(١)

الخامسة : السُّؤال عن : « مُزَيِّن » تصغير أي شيء هو ؟

السادسة : السُّؤال عن العِلّة المُوجِبة لفتح التاءِ في أَرَأَيتَكُمْ ، وهو لجماعة .

السابعة : السّؤال عن العامل في إذا من قول الشاعر :

٧٥٨ = وبَعْد غدٍ يالَهْفَ نَفْسِي من غدٍ
إذا راح أصحابي ولست برائِحِ(٢)

ما هو ؟

الثامنة : السُّؤال عن تبيين إعراب قول أبي عليّ : أخطبُ

(١) ليزيد بن الحكم الثقفيّ كما في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٩٤ .
من شواهد : ابن الشجري ١/١٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، والإنصاف ١/١٨٤ ، والخزانة ٤/٣٩٠ ، والمغنى ١/٣٢٠ .
(٢) نسبه في المغنى ٩٩/١ إلى الحماسِيّ .

ما يكون الأميرُ قائِماً ، وأكثر شُرْبِي السَّوِيق مَلْتُوتاً .

الجواب بتوفيق اللهِ وحسن تسديده عن

المسألة الأولى

أن الجملة المركّبة من لا واسمها وخبرها ، وقَعَتْ خبراً عن « القتال » في قوله :

* فأمّا القتالُ لا قتال لديكَمُ *

وهي عاريةٌ عن ضمير عائد منها إلى المبتدأ ، وإنما جاز ذلك ، لأن اسم لا نكرةٌ شائعة مستغرِقَةٌ لِلْجِنْس المعرّف بالألف واللام ، فـ«فقال» « المنكور » مشتمل على القتال الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا إله إلّا الله عمّت لفظة «إله» جميع ما يَزْعُم المُبْطلون أنه مستحق لإطلاق هذه اللّفظة عليه وليس /يجري قولك: لا رَجُلٌ في الدَّار إذا رَفَعْتَ [٤ / ١٣٢] مَجْرَى قولك: لا رَجُلَ في الدار إذا رَكَّبْت، لأنك إذا قلت: لا رَجُلٌ في الدّار جاز أن تعقبه بقولك: بل رجلان، وبل ثلاثة، ولا يجوز ذلك مع تركيب لا، لأنك إذا رَفَعْت فإنما نَفَيْت واحداً، وإذا رَكّبْت فإنما نفيت الجِنْس أجمع.

وإذا عَرَفْتَ هذا فدخول القتال الأول تحت الثّاني يقوم مقام عود الضّمير إليه .

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه :

٧٥٩ = ألاَ لَيْتَ شِعْرِي هل إلى أمِّ مَعْمَرٍ
سبيلٌ فأمّـا الصَّبْـرُ عَنْهـا فلا صَبْرَا[١]

« فالصّبْرُ من » حيث كان معرفـة داخـلٌ تحـت الصبـر المنفـيّ لشياعه بالتنكير .

ونظير هذا : أَن قولهم : نِعْم الرَّجُل زيدٌ في قول من رفع زيدًا بالابتداء ، فأراد زيدٌ نعم الرجل يدخُلُ فيه « زيد » تحت « الرّجـل » لأن المراد بالرَّجُل ههنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد إليه من الجُمْلَة .

ويوضّـح لك هذا أن قولك : زيدٌ نعـم الرّجـل كلام مستقـلٌّ وقـولك : زيدٌ قام الرجـل كلامٌ غير مستقـلٍّ ، وإن كان قولك : قام الرَّجُل جملة من فعل وفاعل ، كما أن قولك : نعم الرجل كذلك .

ولـم يستقم قولك : زيدٌ قام الرّجل حتى تقولَ « إليه » أو « معه » أونحو ذلك ، لكون الألفـ واللاّم فيه لتعريف العهد ، فالمراد به واحدٌ بعينه ، والرَّجُل في قولك : زيدٌ نِعْمَ الرَّجُل بمنزلة الإنسـان في قولـه

(١) لابن ميادة الرمّاح من قصيدة يتغزل فيها على محبوبته أم جحدر .
من شـواهـد: سيبـويـه ١/١٩٣ ، وابن الشجـري ١/٢٨٦ ، ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ،وأوضح المسالك رقم ٦٨ والعيني١/٥٢٣ ، والهمع والدرر رقم/١١٩ .
وفي الدرر : « كل من استشهد منَ النحويين يرويه : « هل إلى أم معمر » .
وهذه الرواية خطأ ،والصواب:* هل إلى أم جحدر * لأن البيت لابـن ميّادة الرمّاح من قصيدة يتغزّل فيها على محبـوبته أم جحـدر.

تعالى : ﴿ إنّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[1] ألا ترى أنه استثنى منه « الّذين آمنوا » والاستثناء من واحد مستحيلٌ ، لا يَصِحّ إذا استثنيْتَ واحِداً من واحد ، فكيف إذا استثنيت جمعاً من واحد .

ومثله : « وإنّا إذا أَذَقْنا الإنسان مِنّا رَحْمَةً فَرِحَ بها »[2] فالمُراد بالإنسان ههنا النّاس كافّةً ، فلذلك قال : ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيهم فإنّ الإنسانَ كَفُورٌ ﴾[3]

وإذا كان الاسم المعرَّفُ بالألف واللاّم نحو : الرّجل والإنسان قد استوعب الجِنْس فما ظَنُّك باسم الجنس المنكور المنفي في قوله : « لا قتال لديكم » ؟

وقول الآخر[4]:

* فأمّا الصَّبْرُ عنها فلا صَبْرا *

والتنكير والنّفي يتناولان من العموم ما لا يتناوله التّعريف والإيجاب ، ألا ترى أن قولهم : ما أتاني من واحدٍ ، وقوله تعالى : ﴿ ما سَبَقكم بها مِنْ أحدٍ ﴾[5]. [٤ / ١٣٣]

(١) العصر / ٢
(٢) الشورى / ٤٨
(٣) الشورى / ٤٨
(٤) في ط : « المؤخر » ، تحريف .
(٥) العنكبوت / ٢٨

[١٣٣/٤] متناولٌ غاية العُموم . ولو حاولت أن تقول : أتاني من أحد/كان ذلك داخلاً في باب استحالة الكلام .

ويشبه ما ذكرْتُه من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير إليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنًى به عن ذكر المُضْمَر ، وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه كقول عديّ بن زيد :

٧٦٠ = لا أرى المَوْتَ يَسْبِقُ الموْتَ شَيْءٌ
نَغّص الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا[١]

فاستغنى بإعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صِحّة الوزن يسبقه

ومثله في التنزيل : « الحاقّة ما الحاقّة »[٢] « القارِعَةُ ما القارعةُ »[٣]، « وأصْحابُ اليَمِين ما أصْحابُ اليَمِين »[٤] « فالحاقَّةُ » مبتدأ ، وقوله : « ما الحاقة » جملة من مبتدأ وخبر خاليةٌ من ضمير يعود على المبتدأ ، لأن تكرير الظّاهر أغنى من الضّمير العائد ، فالتّقدير

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٣٠ ، والخصائص ٣/ ٥٣ ، وابن الشجريّ ١/ ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، والخزانة ١/ ١٨٣ ، ٢/ ٥٣٤ ، ٤/ ٥٥٢ ، والمغني ٢/ ٥٥٤ ، وحاشية يس ١/ ١٦٥ .
(٢) الحاقّة : ١ ، ٢ .
(٣) القارعة : ١ ، ٢ .
(٤) الواقعة / ٢٧ .

فيها : أيّ شيء الحاقّة ؟ وكذلك ما القارعة ؟ وما أصحاب اليمين ؟ التقدير فيهما : أيّ شيء القارعة ؟ وأيّ شيء أصحاب اليمين ؟ كما تقول : « زيد رجلٌ » أي رجل ؟ فاستغنى بتكرير الظّاهر ، عن أن يقال : الحاقّة ما هي ؟ والقارعة ما هي ؟ وأصحاب اليمين ما هم ؟ وإنما حَسُن تكرير الاسم الظّاهر في هذا النّحو ، لأن تكريرَهُ هو الأصل ، ولكنّهم استعملوا المُضْمَرات فاستغْنَوا بها عن تكْرير المُظْهرات إيجازاً واختصاراً .

فلمّا أرادوا الدّلالة على التّفخيم جعلوا تكْرِير الظّاهر إمارةً لما أرادوه من ذلك.

وأمّا معنى البيت فإنه أراد ذَمّ الّذين خاطبهم فيه ، فأراد : ليس عندكم قتال وقت احتياجكم إليه ، ولا تُحْسِنونه ، وإنما عِنْدكم أن تركبوا الخيل وتَسيرُوا في المواكب العراض .

وفي البيت حذفٌ اقتضاه إقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل، وهو حذف الفاء من جواب « أمّا » ، وذلك أن أَما حَرْفُ استئنافُ وضع ٍلتفصيل الجُمَل ، وحكم الفاء بعده حكمها بعد الفعل في امتناعها من ملاصقة أما ، لأن الفاء إذا اتّصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه ، فكما لا يلاصق فعلُ الجزاء فِعْل الشّرط كذلك الفاء ، ألا تَرى أن الفاء في قولك : إن يَقُم زيدٌ فعمرو يكرمه قد فصل بينها وبين الشّرط « زيد » ، وكذلك إذا قال : إن تقم فعمروٌ يكرمك

فقد فصل بين الشّرط والفاء الضمير المستكنّ فيه ، فلمّا تنزلت « أمّا »
[٤ / ١٣٤] منزلة الفعل الذي / هو الشَّرط لم يَجُز أن تلاصِقَه الفاء .

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاءُ زائدةً فلذلك جاز حذفها في الشّعر ؟

قيل : لا يخلو أن تكون عاطفةً أو زائدةً أو جزاءً ، فلا يجوز أن تكون عاطفةً لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ لا يُعْطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائدةً ، لأن الكلام لا يَسْتَغْنى عنها في حال السَّعة ، فلم يَبْقَ إلا أن تكون جزاءً ، وهي حَرْفٌ وضع لتفصيل الجُمَل[١] ، وقطع ما قبله عما بعده عن العَمل ، وأنبيت عن جملة الشرط وحرفه ، فإذا قلت : « فأمّا زيد فعاقل » ، فالمعنى والتقدير عند النّحويين : مهما يكُن مِنْ شيء فزيدٌ عاقلٌ ، فاستحق بذلك جواباً ، وجوابه جملة يلزمها الفاء ، إما أن تكون مبتدأيّة أو فعليّة ، والفعليّة إما أن تكون خبريّة أو أَمْرِيّة أو نَهْيِيَّة .

ولا بُدّ أن يفصل بين أمّا وبين الفاء فاصلٌ مبتدأ ، أو مفعولٌ ، أو جارٌّ ومجرورٌ ، فالمبتدأ كقولك : أمّا زيد فكريمٌ ، وأمّا بكر فلئيمٌ ، والمفعول كقولك : أَمَّا زيداً فَأَكْرَمت ، وأمّا عمراً فأهنت ، والجار والمجرور كقولك : أمّا في زيدٍ فرغِبت ، وأَمَّا على بكر فنزلت ، ومثال

(١) في ط فقط : « الجمع » مكان : « الجُمل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٩ .

وقوع الجملة الأمرية قولك : أما محمداً[١] فأكرم وأمّا عمراً فأهن[٢] كأنّك قلت : مهما يكُن من شيء فَأَكْرِم مُحمداً ، ومهما يكن من شيء فَأهِن عَمْراً .

ومثال النّهي : قولك: أما زيداً فلا تُكْرِمْ، وأما عَمْراً فلا تُهن. ومثله في التّنزيل: «فأمّا اليَتِيم فلا تَقْهَرْ وأما السّائل فلا تَنْهَر»[٣]. ومثال فَصْلك بالجار والمجرور في قولك: أمّا بزيدٍ فامرر قولُه تعالى: ﴿وأَمّا بِنِعْمَة رَبِّك فَحَدِّثْ﴾[٤].

وإنّما لم يَجزْ أن تلاصق أمّا الفعل ، لأن أَمّا لَمّا تنَزّلت منزلة الفعل الشَرْطِيّ ، والفعل لا يلاصق الفعل امتنعت من ملاصقة الأفعال .

فإن قيل : فقد تقول : « زيد كان يزورك » ، وعَمْروٌ ليس يُلِمُّ بك فتلاصق « كان » و« ليس » الفعل .

فالجواب : أن الضّمير المستتر في كان وليس فاصلٌ في التّقدير بينهما وبين ما يليهما . وهذا الفاصل يبرز إذا قلت : الزيدان كانا يزورانك ، والعَمْرَان / ليسا يُلِمّان بك . وكذلك حكم الجمع إذا قلت : كانوا ، وليسوا . [٤ / ١٣٥

(١) في أمالي ابن الشجري « فأكرمه » بالهاء .
(٢) في أمالي ابن الشجري « فأهنه » بالهاء .
(٣) الضحّى / ٩ ، ١٠
(٤) الضحى / ١١

وحُكْم الفاء حُكْمُ الفعل [في امتناعها من ملاصقة أمّا، لأن الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كَحَرْف مِن حروفه، فكما لا يلاصق الجزاءُ الشَّرط كذلك الفاء، ألا ترى أن الفّاء في قولك: إن يقم زيدٌ فعمروٌ ويكرمه قد فصل بينهما وبين الشرط «زيد»،وكذلك إذا قلت:إن تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه، فلما نُزّلت أَمّا منزلة الفعل الّذي هو الشرط لم يجز أن تلاصقه الفاء.

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر؟ قيل : لا يخلو أن تكون عاطفةً أو زائدةً أو جزاءً فلا يجوز أن تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبرُ المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائدةً لأن الكلام لا يَسْتغني عنها في حال السّعة فلم يبق إلا أن تكون جزاء[1]].

فإذا عَرَفْت هذا فالفاء بعد أمّا لازمة لما ذكرت لك من نيابة أَمّا عن الشّرْط وحرفه، فإن حذفَها الشّاعر فللضّرورة كما جاز له حذفها من جواب الشّرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

٧٦١ = مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها　　　والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله سِيَّانِ[2]

(١) ما بين معقوفين مكرّر مما تقدّم ، وهذا التكرار نجده في أمالي ابن الشجري التي نقل منها النّص .

(٢) في سيبويه ١ / ٤٣٥ نسب لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغنى إلى =

كان الوجه أن يقول : فالله .

ومثله حذفها من قوله :

* فأمّا القتالُ لا قتال لَدَيْكمُ *

وحذفها من قول بشر بن أبي خازم :

٧٦٢ = وأمـا بنـو عامـرٍ بالنِّسارِ غَداة لَقـوا القَـوْمَ كانـوا نَعاما[1]

ومع هذا التّشديد في حذف الفاء من جواب أمّا قد جاء حذفها في التّنزيل ، ولكنه حذفٌ كلا حذفٍ .

وإنما حَسُن ذلك حتى جُعِل[2] كطريقٍ مَهْيَعٍ[3] حَذْفُهـا مع ما اتَّصلت به من القَوْل ، والقَوْل قد كثُر حذفه في التنزيل ، لأنه جارٍ في حذفه مَجْرى المنطوق به .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ والمَلَئِكةُ يَدْخُلون عليهم مِنْ كُلِّ باب

= عبد الرحمن بن حسّان . انظر ١/ ٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ ، والهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

(١) من شواهد ابن الشجري ١ / ٢٩٠ . وروى الشطر الثاني في اللسان : « نعم » :

* فكانوا غداة لقُونا نعاما *

(٢) في ط : «جعله

(٣) في اللسان : « هيع » : طريق مَهْيَع : واضح واسع بينّ ، وجمعه : مهايع . وأنشد ابن بَرّي :

إن الصنيعـة لا تكون صنيعةً حتـى يُصـاب بهـا طريقٌ مَهْيَعُ

سَلاَمٌ عليكم بما صَبَرْتُم فنِعم عُقْبى الـدّار ﴾[١] أي يقولـون : سلام عليكم .

ومثله : ﴿ وإذْ يَرْفَع إبراهمُ القواعِدَ من البيت وإسْـمعيلُ رَبّنـا
٤ / ١٣٦] تَقبَّل[٢] منا ﴾ أي / يقولان : ربنـا تَقَبّـل مِنّـا ومثلـه : « ولـو تَرَى إذْ المُجْرِمُون نَاكِسُو رُؤوسِهِم عِنْد رَبِّهم رَبّنا أَبْصَرْنا وَسَمِعْنا »[٣]

والآية التي ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى : ﴿ يَوْم تَبْيَضُّ وجوهٌ وتَسْوَدُّ وجوهٌ ، فأمّا الذين اسْوَدَّتْ وجُوهُهم أَكَفَرْتُمُ بعد إيمانِكُم ﴾[٤]، التقدير : فيقال لهم أكفرتم ، فَحَذْفُها ههنـا من أَحْسـن الحـذوف ، وأجراها في ميدان البلاغة .

والغالب على أمّا التكرير كقوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينة فكانـت لمساكينَ ﴾[٥]، ثم قال : ﴿ وأَمّا الغُلام فكان أَبواه مُؤْمِنَين ﴾[٦]، ثم قال : ﴿ وأَمّا الجِدارُ فكان لِغُلاَمَيْن ﴾[٧].

وقد جاءت غَيْرَ مُكَرَّرَةٍ في قوله : ﴿ يـأيُّهـا النَّـاس قد جاءكم

(١) الرّعد / ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) البقرة / ١٢٧ .
(٣) السجدة / ١٢
(٤) آل عمران / ١٠٦
(٥) الكهف / ٧٩
(٦) الكهف / ٨٠
(٧) الكهف / ٨٢

بُرْهانٌ مِنْ رَبِّكُم ، وأَنْزَلْنا إليكم نُوراً مُبِيناً ﴾(١)، « فأما الَّذين آمنوا بالله واعْتَصَمُوا به فَسَيُدْخِلُهم في رَحْمَةٍ منه وَفَضْلٍ ﴾(٢).

وَاعْلَم أن « أمّا » لما نُزِّلت منزلة الفعل نَصَبَتْ ، ولكنه لم تَنْصِب المفعول به لِضَعْفِها ، وإنما نصَبَتْ الظّرف الصّحيح ، كقولك : أمّا اليوم فإني مُنْطَلِقٌ ، وأمّا عندك فإنّي جالسٌ . وتعلّق بها حَرْف الظّرْف في نحو قولك : أمّا في الدار فَزَيدٌ نائمٌ .

وإنما لم يَجُز أن يعمل ما بعد الظّرْف في الظّرف لأن ما بعد « إنّ » لا يعمل فيما قبلها . وعلى ذلك يحمل قول أبي عليٍّ : « أَمّا على أَثَر ذلك فإنّي جَمَعت » .

ومثله: قولك: «أما في زيدٍ فإنّي رَغِبْت» ففي متعلّقة بأمّا نَفْسِها في قول سيبويه.

وجميعُ النّحويين إلاّ أبا العباس المبرّد فإنه زعم أن الجارّ متعلّق برغبت ، وهو قولٌ مباينٌ لِلصّحة ، خارِقٌ للإجماع ، لِما ذَكَرْتُه لك من أَنّ « إنّ » تَقْطَعُ ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلذلك أجازوا « زيداً » جَعْفَرٌ ضاربٌ ، ولم يجيزوا زيداً إنَّ جعفراً ضاربٌ .

فإن قلت : أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ فهذه المسألة فاسدة في قول

(١) النساء / ١٧٤

(٢) النساء / ١٧٥

جميع النّحويين؛ لما ذكرته من أَنّ « أمّا » لا تنصب المفعول الصريح، وأَنّ إنّ لا يعمل ما بَعْدها فيما قبلها ، وهو في مذهب أبي العباس جائز ، وفساده واضح .

المسألة الثانية[1]

أمّا مجيء الفاعل المضمر مفرداً في قوله تعالى : ﴿ قل أَرَأَيْتَكُمْ إنْ أتاكم / عذابُ اللهِ ﴾[2]، وكذلك في التثنية إذا قلت : أرأيتكما ، [٤ /١٣٧] وفي خطاب جماعة النساء إذا قلت : أرأيتكن ، فإنما أفرد الضّمير في هذا النّحو ، لأنه لو ثنّى وجمع فقيل : أرأيتماكما ، أو رأيتموكم ، وأرَأَيتكُن ، كان ذلك جمعاً بين خطابين . ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ، ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد، فقد أخرجته بالنّداء من الغيبة إلى الخطاب، لوقوعه موقع الكاف من قولك: أدعوك وأناديك، فلذلك قال الشّاعر.

٧٦٣ = يأيُّها الذّكَرُ الذي قد سُؤْتَني
وَفَضَحْتَنِي وطَرَدْتَ أمّ عِيَالِيَا[3]

وكان القياس أن يقول : ساءني ، وفضحني ، وطَرَد ، لأن الذي اسم غيبة ، ولكن لمّا أوقع الذي صفة للذّكر ، وقد وصف المنادى

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١ /٢٩٢ ـ المجلس السابع والثلاثون .
(٢) الأنعام / ٤٠
(٣) نسب في المقتضب ٤/١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ /٢٩٢ لأبي النجم.

بالذّكر جاز له إعادة ضمائر الخطاب إليه .

ويوضّح لك هذا أَنك تقول : يا غلامي ، ويا غُلامنا وياغُلامهم ، ولا تقول : يا غلامكم ، لأنه جمع بين خطابين خطاب النّداء والخطاب بالكاف ، فلذلك وحّدوا التاء في التثنية والجمع وألزموها الفتح في الحالين ، وفي خطاب المرأة إذا قلت : أرأَيْتَكِ ، لأنهم جرّدوها من الخطاب .

المسألة الثالثة

أمّا حدّ الاسم ، فإن سيبويه حدّ الفعل ، ولم يُحِدّ الاسم ، لما يعتور حدّ الاسم من الطّعن ، وعوّل على أنه إذا كان الفعل محدوداً ، والحرف محصوراً معدوداً فما فارقَهُما فهو اسم .

وحدّ بعضُ النّحويين المتأخِّرين الاسم فقال : الاسم كلمةٌ تدُلُّ على معنى في نفسها غَيْرَ مقترنة بزمان مُحَصّل ، وإنما قال : تدل على معنى في نفسها تحرُّزاً من الحَرْف ، لأن الحرْفَ يدُلّ على معنى في غيره .

وقال : غير مقترنة بزمان تحرُّزاً من الفعل[1]، لأن الفعل وُضِع ليدُلّ على الزّمان . ووصف الزّمان بمحصّل ؛ لتدخل في الحد أسماءُ الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دّالةً على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واشتقاق الفعل من بعضها ، وهو المَصدر إلاّ أنّها تدلُّ على زمان مجهول ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضَرْبي زيداً شديداً احتمل أن يكون الضرب قد / وقع ، وأن يكون متوقّعاً وأن يكون حاضراً . [٤ / ١٣٨]

(١) في ط : « تحرا من ز الفعل » تحريف واضح .

ومما اعترض به على هذا الحدّ قولهم : آتِيكَ مَضْرِبَ الشَّوْل[1]، ومقدم الحاجّ ، وخُفُوق النّجم ، لدلالة هذه الأسماء على الزّمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضّراب والقُدوم والخَفقان ، فقد دَلّت على معنيين .

وأسلم حدود الاسم من الطّعن قولنا : الاسم ما دَلّ على مُسَمًّى به دلالة الوَضْع ، وإنّما قُلْنا : ما دَلّ ، ولم نقل : كلمةٌ تَدُلُّ ، لأننا وجدنا من الأسماء ما وُضِع من كلمتين كمعد يكرب ، وأكثر من كلمتين كأبي عبد الرّحمن .

وقلنا : دلالة الوضع تحرُّزاً[2] مِما دَلّ دلالتين : دلالة الوضع، ودلالة الاشتقاق كمضربْ الشّول وإخوته ، وذلك لأنهن وُضِعْن ليدللن على الزّمان فقط ، ودَلَلْن على اسم الحدث ، لأنهن اشتققن منه ، فليس كالفعل في دلالته على الحدَث والزّمان ، لأن الفعل وُضِع ليدُلّ على هذين المعنيين معاً ، فقولنا : دلالة الوضع يُزِيح عن هذا الحدّ اعترَاض مَنْ اعترض على الحَدّ الأول بمضربْ الشّول وإخوته .

فإذا تأمّلت الأسماء كلها حقّ التّأمل وجَدْتَها لا يخرج شيءٌ منها عن هذا الحدّ على اختلاف ضُروبها في الإضمار والإظهار ، وما كان

---

(١) في اللسان : « شول » : « وقيل : الشّول من الإبل التي نقصت ألبانها ، وذلك إذا فصل ولدها . . . فلا تزال شولاً حتى يُرْسَل فيها الفَحْل .

(٢) في ط : « تحرّز » بالضم تحريف .

واسطةً بين المُظْهر والمُضْمر ، وذلك أسماء الإشارة ، وعلى تباين الأسماء في الدلالة على المُسمّيات من الأعيان والأحداث ، وما سمّيت به الأفعال من نحو صَهْ ، وإيه ، ورُوَيد ، وبَلْه ، وأُفّ ، وهَيْهات ، فالمسمّى بصَهْ قولك : اسكُتْ ، وبـ « إيه » : حدّث ، وبِرُوَيد : أمْهِل ، وبِبَلْهَ : دَعْ ، وبأفّ : أتَضَجَّر ، وبهيهات : بَعُد .

وكذلك ما ضَمّن معنى الحرف نحو : متى ، وأين ، وكم ، وكيف ، فـ « متى » وُضِع ليُدلّ على الأزمنة ، و « أين » على الأمكنة ، و « كَم » على الأعداد ، و « كيف » على الأحوال .

وهذه الكلم ونظائرها من نحو : مَنْ ، ومَا ، وأيّان ، وأَنّى مما طعن به على الحدّ الأول لقول قائله: كَلِمة «متى» تدُل على معنى في نفسها، فقال الطاعن: إن كُلّ واحد من هذه الأسماء قد دَلّ على الاستفهام أو الشَّرْط وعلى معنى آخر كدلالة أين على المكان وعلى الاستفهام أو الشرط ، وكذلك متى ومَنْ وما ، فقد دَلّ الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزّمان المُعَيّن والحدث / وليس [٤ / ١٣٩] لمعترض أن يعترض بهذا على الحدّ الذي قَرّرنْاه ، لأننا قلنا : وعلى مُسَمًّى به ، ولم نقل : ما دل على مَعْنىً .

المسألة الرابعة

السّؤال عن قول الشاعر ، وهو يزيد بن الحكم الثقفي :

٦٧٤ = فليت كفافاً كان خيرك كلّه وشرّك عني ما ارتوى الماء مُرْتوي[1]

تَعْرِيب هذا البيت قد تقدّم فيما سلف من الأمالي ، ولكنّا أعدنا تعريبَهُ ههنا لزيادة فائدة وإيضاح مُشْكلٍ ؛ ولكونه من جملة المسائل الواردة .

فنقول : إن اسم ليت محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشّأن والحديث ، وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضّرورة كقوله :

٧٦٥ = فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي ساعةً فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ[2]

(١) سبق ذكره رقم ٧٥٧ .

(٢) من شواهد ابن الشجري ١ / ١٨٣ ، ٢٩٥ ، والمغنى ١ / ٣٢١ ، والهمع والدرر رقم ٥١٣ .

وقال ابن عصفور : يحتمل أن يكون المحذوف ضمير الشأن ويكون التقدير : فليته دفعت ، ويكون هذا مما يقبح في الكلام والشعر،لما يلزم من ولاية الفعل لـ « ليت » .

ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب ، ويكون التقدير : فليتك دفعت الهمّ . =

ألا ترى أن ليت لا تباشِرُ الأفعالْ فلو لم يكن التّقدير : فليته لم تَجُز ملاصقتُه لِلْفعل .

ومن ذلك قول الآخر :

٧٦٦ = إنّ مَنْ لام في بَنِـي بِنْـتِ حَسّا
نَ أَلُمْــهُ وَأَعْصِـهِ في الخُطُوبِ[1]

انجزام « أَلُمْه » دلّ على أن مَنْ شَرْطِيَّة ، وإذا كانت شرطيةً لم يكن بدٌّ من الفصل بينها وبين إنّ ، لأن أسماء الشّـرْط حُكْمُهـا حكم أسماء الاستفهام في أن العامل فيها يقع بعدهاكقولك : أيهم تُكْرِم أكْرِم كما تقول أذا استفهمت : أَيهم أكرمت ؟ ونظير ذلك قول الآخر :

= وحملها على هذا الوجه أولى ، لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلـزم في الوجـه الأول .

هذا وقد نسب الأمير في حاشيته على المغنى ١ / ٢٢٤ هذا الشاهد إلى عديّ بن زيد .

(١) للأعشى ديوانه / ٣٠ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ، ومطلعها :

من ديار هضب كهضيب القليب فاض ماء الشئون فيض الغروب

ورواية الشاهد في الديوان :

* من يلحنى على بني ابنة حسّا * ن .

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٩ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٥ ، والإنصاف ١ / ١٨٠ ، وابـن يعيش ٣ / ١١٥ ، والخزانــة ٢ / ٤٦٣ ، ٣ / ٦٥٤ ، ٤ / ٣٨٠ ، والمغنى ٢ / ٦٧٠ .

٧٦٧ = إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسةَ يَوْماً   يَلْــق فيهـــا جآذراً وظِباء [(١)]

وأنشد سيبويه :

٧٦٨ = ولـكِنَّ مَـن لا يلـقَ أمـراً ينوبُهُ
بِشِـكَّتِه يَـنْــزِل بـه وهـو أَعـزَلُ [(٢)]

الأعزل الذي لا سلاح معه . وعلى هذا قول أبي الطيب أحمد بن الحسين :

٧٦٩ = وما كُنْتُ مِمّن يَدْخُلِ العِشْقُ قَلْبَهُ
ولـكِنَّ مَنْ يُبْصِـرْ جُفونَــكِ يَعْشَقِ [(٣)]

---

(١) للأخطل نسبه إليه غير واحد .
من شواهـد : المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧ ، وابــن الشجــري ١ / ٢٩٥ ، والخزانــة ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٦٣ ، ٤/١٢ ، ٣٨٠ ، والمغنــى ١ / ٣٦ ، ٢ / ٦٥١ ، والهمع والدرر رقم ٥١٥ .

(٢) من شواهد سيبويه ١ / ٤٣٩ ، وقد نسبه إلى أميّة بن أبي الصلت وهو أيضاً من شواهـد ابـن الشجـري ١ / ٢٩٥ ، والإنصــاف ١ / ١٨١ ، والمغنــى ١ / ٣٢٣ .
والـرواية في المراجـع السابقـة : « بُعدّتـه » مكان : « شُكتـه » . والشّــكة بالكسر : السلاح .

(٣) من قصيدة يمدح فيها سيف الدّولة ، ويذكر الفداءالذي طلبـه رسـول ملك الروم وكتابه إليه . ومطلعها في الديوان ٣/٤٨ :
لعينيك ما يَلْقـي الفـؤادُ ومـا لقى   وللحبّ ما لم يَبْـق منّـي وما بـقى
وبعده :
وبين الرّضاوالسُّخط والقُرْب والنّوى   مجال لدمـع المُقلـة المُتَرَقْرِقِ =

وإذا عرفت هذا ، فإن « كفافاً » خبر كان ، « وخيرك » اسمها ، وكلّه توكيد لَه / ، والجملة التي هي كان واسْمُها وخبرُها خبرُ لَيْت ، فالتّقدير : ليته أي ليت الشّأن كان خيرك كلّه كفافاً عنّي أي كافًا .

ومن روى و« شرّك » رفعه بالعطف على قوله : « خيرك » ، فدخل في خبر كان ، فكأنه قال : وكان شرّك ، فغيرُ أبي عليٍّ يقدّر خبر كان المضمر محذوفاً ، دَلّ عليه خبر « كان » المُظْهَر ، ويقدر المحذوف بلفظ المذكور .

ونظير ذلك في حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر :

٧٧٠ = نَحْن بما عِنْدنا وأنت بِما عِنْدك راضٍ والرّأْيُ مُخْتَلِفُ[1]

أراد : نحن بما عندنا راضون ، فحذفه ، لدلالة « راضٍ » عليه .

ومثله في دلالة أحد الخبرين على الآخر في التنزيل : ﴿ واللهُ ورَسولُه أحَقُّ أن يُرْضُوه[2] ﴾ ولو كان خبراً عنهما لكان يُرْضُوهما ، فالتّقديرُ على هذا : وكان شَرُّك كفافاً . وهذا على أن يكون « ارْتوى »

= والشاهد فيه قوله : « ولكنه من يُبصر » أراد ، ولكنه فحذف ضمير الشأن ، وجزم بعده على الشرّط .

(١) سبق ذكره رقم ٣٠٩ .

(٢) التوبة / ٦٢ .

مسنداً إلى « مُرْتَوِي » .

وذهب أبو عليّ: إلى أن الخبرَ «مرتوى» ، وكان حقه مُرْتوِياً ، ولكنه أسكن الياء ، لإقامة الوزن والقافية ، وهو من الضّرورات المستحسنة ، لأنه رَدّ حالة إلى حالتين ، أعني أن الشاعر حمل حالة النّصب على حالة الرّفع والجرّ . ومثله قول الآخر .

٧٧١ = * كفى بالنّأْى مِنْ أسماءَ كافي[1] *

---

(١) لبشر بن أبي خازم . وتمامه :

* وليس لِحُبِّها ما عِشْتُ شافي *

من شواهد : المقتضب ٤ / ٢٢ ، والخصائص ٢ / ٢٦٨ والمنصف ٢ / ١١٥ ، وابن الشجري ١ / ١٨٣ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، وابن يعيش ٦ / ٥١ ، ١٠ / ١٠٣ ، والخزانة ٢ / ٢٦١ ، والشافية ٤ / ٧٠ ، وشروح سقط الزّند / ١٢٥ .

ورواية عجزه من معظم المراجع السابقة :

* وليس لنأيها إذ طال شافِ *

وقد استشهد به ابن جنى في الخصائص على أن «كافٍ» حال مؤكدة ، لأنه إذا كفى فهو كافٍ .

وفي الخزانة استشهد به على أن الوقف على المنصوب بالسكون لغة ، فإن « كافياً » مفعول مطلق ، وهو مصدر مؤكّد لقوله : « كفى » ، وكان القياس أن يقول : كافياً بالنصب ، لكنه حذف تنوينه ، ووقف عليه بالسّكون ، والمنصوب حقّه أن يبدل تنوينه ألفاً .

و « كافٍ » من المصادر التي جاءت على وزن اسم الفاعل . وهو اسم فاعل وضع موضع المصدر كقولهم : قم قائماً ، وعُوفي عافية ، وفُلج فالجاً ، وكان يجب أن يقول : كافياً ، لكنه حذف الفتحة كما تحذف الضمة والكسرة . وقال =

وقوله :

٧٧٢ = *يا دار هند عَفَتْ إلا أثا فيها[1]*

وحَسُن الإخبارُ عن الشّرّ بـ «مرتوى»، لأن الارتواء يكف الشّارِبَ عن الشُّرب، فجاز لذلك تعليق «عنّي بـ «مرتوى» كما يتعلّق بكاف أو كفاف، فكأنه قال: وكان شَترك كافًّا عنّي.

ومَنْ قال : وشَرَّك بالنّصب حمله على ليت ، ولا يجوز أن يكون محمولاً على ليت المذكورة ، لأن ضمير الشأن لا يصِحّ العطف عليه لو كان ملفوظاً به فكيف وهو محذوف ؟

وإذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على / أخرى مقدَّرة ، وحَسُن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حَسُن حَذف « كُلّ » فيما أورِده سيبويه من قول الشاعر : [٤ / ١٤١

٧٧٣ = أَكّل امْرِىءٍ تَحْسبين أمْرَاً ونـارٍ تَوقَّـدُ باللَّيل نَارا[2]

معمر بن المثنى شارح ديوان بشر : المعنى لا يُصيبني بعد هذا شيء أشدّ منه أي هو سقم ومرض،ويروى : «وليس لسقمه» أي السُّقْم الناشىء من بُعدها . ويروى أيضاً : « وليس لسقمها » أي السُّقْم الـذّي حصـل لي منهـا . هذا كلامه .

(١) سبق ذكره رقم / ٦٠٧ .

(٢) لأبي دؤاد الإيادي .

من شواهـد : سيبـويه ١ / ٣٣ ، والإنصـاف ٢ / ٤٧٣ ، وابـن يعيش ٣ / ٧٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٥١،وابن الشجري ١ / ٢٩٦ ، والهمع والدرر رقم ١٢٥٤ .

أراد : وكُلّ نار ، فحذف « كلّ » وأعملها مقدّرة كما كان يُعْمِلها لـو ظهَرَتْ ، فكـأنّه عـلى هذا قـال : وليت شرّك « مـرتوى » عنّي ، فـ« مرتوى » في هذا التّقدير على ما يستحقه من إسكان يائه لكونه خبراً لليت .

وعلى مذهب أبي عليّ في كون « مُرْتوى » خبـراً لكان أو لليت يجوز في الماء الرّفع ، ورَفْعُه بتقدير حذف مضاف أي ما ارْتَوى أهلُ الماء كما جاء: «واسْأل القَرْيةَ»[1] أي أهل القرية و«حتّى تضع الحرْبُ أوزَارها»[2] أي يضع أهل الحَرْب أسلحتهم.

ومن كلامهم « صَلّى المَسْجِد » أي أهل المسجد، و«ما زِلْنا نَطأ السّماء حتى أتيناكم » ، يريدون : ماءَ السّماء.

وقد كَثُرَ حذف المضاف جدًّا مِمّا يَشْهد فيه ما أبْقِي على ما ألْقِي كقول المرقّش :

٧٧٤ = *لَيْس على طُول الحَياة نَدَمْ[3]*

أي على فَوْت طول الحياة ، وكقول الأعشى :

---

(١) يوسف / ٨٢ .

(٢) محمد / ٤ .

(٣) تمامه كما في المفضليات / ٤٨٨

*ومن وراء المرء ما يَعْلَمْ *

قال الأصمعي : أراد : ليس على فوات طول الحياة ندم . . ووراء ها هنـا بمعنى أمام وهو من الأضداد . وقال غيره : ومن وراء المرء ما يعلم » : أي الهرمَ والكبر والضعف .

٧٧٥ = * أَلَمْ تَغْتَمِضْ عيناك لَيْلَةَ أرْمَدَا[١] *

أراد اغتماض ليلة أرمد ، وأضاف الاغتماض المقدّر إلى الليلة كما أضيف المكْرُ إلى الليّل والنّهار في قوله عز وجل : ﴿ بَلْ مكْرُ اللّيْلِ والنَّهارِ ﴾[٢] فانتصاب اللّيلة انتصاب المصدر ، لا انتصاب الظّرْف وكيف يكون انتصابها انتصاب الظّرف مع قوله بعد :

* وبِتّ كما بات السّليم مُسَهّدا *

وأجاز بعض المتأخرين أن يكون « الماء » رفع بأنه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف .

قال : وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك في قوله :

٧٧٦ = * وَجُبْتُ هجيرًا يَتْرُكُ الماءَ صاديا[٣] *

---

(١) تمامه :

* فبتّ كما بات السّليمُ مُسَهَّدا *

من شواهد : المحتسب ٢ / ١٢١ ، والخصائص ٣ / ٣٢٢ ، والمنصف ٣ / ٨ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٧ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢ ، والمغني ١ / ٣١٨ ، ٣٢٠ ، والهمع والدرر رقم ٧٢٩ ، والشاهد مطلع قصيدة للأعشى يمدح بها النبيﷺ انظر ديوانه / ٤٧ .

(٢) سبأ / ٣٣ .

(٣) للمتنبي ، وصدره :

* لقيتُ المَرْوَرَى والشناخيب دُونه *

ومَنْ نصب « الماء » متّبعًا مذهب أبي عليّ أراد ما ارتوى النّاس
١٤٢] الماءَ / أي من الماء ، أضْمَر الفاعل ، وحذف الخافض ، فوصل الفعل فنصب كما جاء في التّنزيل : ﴿واخْتار مُوسى قَوْمَه سَبْعِين رَجُلاً ﴾(١) أي من قومه .

وجاء فيه حذف « الباء » من قوله : ﴿إنّما ذَلكم الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أولياءَه﴾(٢) أي يُخوِّفكم بأوليائه ، ودليل ذلك « فلا تخافوهم

= وفي أمالي ابن الشجري ١ / ١٨٤ ، ٢٩٧ : « جئت » مكان «جبت» .
ورواه ابن جنى في المحتسب ٢ / ٢٠١ : « وجُبْتُ »بالباء .وهذه الرواية تتفق مع رواية الديوان ٤ / ٤٢٦ وهو من قصيدة مشهورة للمتنبي يمدح بها كافور ومطلعها :

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً   وحسب المنايا أن يكن أمانيا

وفي هامش الديوان : المروري : جمع المروراة ، وهي الفلاة الواسعة .
والشناخيب : جمع شنخوب ، وشنخاب : وهي ناحية الجبل المشرفة ، وفيها حجارة نائتة .
وجبت : قطعت ، والهجير : حرّ نصف النهار .
ومعنى البيت : أنه لقى من التعب في الطريق إليه ، وما قاسى من حرّ الهواجر التي تيبّس الماء ، والماء لا يكون صادياً لكنه مبالغة ، وإذاعطش الماء فحسبك به .
قال ابن جنى : هذا مما ينقلب هجاء لأن دونه ودون هذا الوجه ما ذكر من الشدّة ، فكأنه يريد عظم مشافره وغلظها ، ووجهه وقبحه كقولك : لئن لقيت فلاناً لتلقين دونه الأسد ، أي مثل الأسد . » انظر هامش الديوان .
ومما يجدر ذكره أن محققي المغني طبع دار الفكر ـ بيروت علّقا في الهامش على هذا الشاهد بأنه لم يذكر له تتمّة ولا قائل . انظر المغني ١ /٣٢٢ .
(١) الأعراف / ١٥٥
(٢) آل عمران / ١٧٥

وخافون »[1].

وجاء حذف « على » من قوله تعالى : ﴿ ولا تَعْزِموا عُقْدة النِّكاح ﴾[2]

ومثل إضمار الفاعل ههنا ولم يتقدّم ذكر ظاهرٌ يرجع الضّميرُ إليه ما حكاه سيبويه من قولهم : « إذا كان غداً فَأْتِني » إي إذا كان ما نحن فيه من الرّخاء أو البلاء غداً

« وما » في قوله : ما ارتوى مصدريّة .

وأبو طالب العبدِيّ[3] لم يعرف في هذا البيت إلا نصب الماء ، ولم يتجه له إلا إسناد ارتوى إلى «مُرْتوى»، وذلك أنه قال: معنى: «ما ارتوى الماء مرتوي»: ما شرب الماء شاربٌ، ثم قال: وأما ما ذكره الشيخ أبو عليّ في قوله: إن حملت العطف على «كان» كان «مرتوى» في موضع نصبٍ، وإن حملته على «ليت» نصبت قوله: وشرَّك، و«مرتوى» مرفوع فكلام لم يُفَسِّره ـ رحمه الله.

ثم قال : ومَرَّ بي بعد هذا في تعليقي كلامٌ للشّيخ أبي علي أنا

---

(١) آل عمران / ١٧٥ ، وهي تكملة الجزء السابق من الآية الكريمة .
(٢) البقرة / ٢٣٥ .
(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العَبْديّ ، بالباء. وفي البغية ١ /٢٩٨ : « العيدي » بالياء تحريف صوابه من معجم الأدباء ١ / ٢٣٦ والأشباه ، وابن الشجري . وتوفي ٤٠٦هـ .

حاكيه على الوَجْه ، وهو أنه أورَدَ البيت ، ثم قال بعد إيراده : « ليت » محمول على إضْمارِ[١] الحديث ، و« كفافاً » خبر كان .

فأمّا قوله :

* وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مرتوى *

فقياسُ مَنْ أعمل الثّاني أن يكون «شرّك» مرتفعاً بالعطف على كان ، «ومرتوى» في موضع نصب إلاّ أنه أسكن في الشعر مثل :

* كفى بالنّأي من أسماء كاف *

ومَنْ أعمل الأول نصب «شرّك» بالعطف على ليت ، و«مرتوى» في موضع رفع ، لأنه الخبر ، «وما ارتوى الماء» في موضع نصب ظَرْفٌ يعمل فيه «مُرْتَوى» ، هذا ما ذكره[٢] .

ثم قال العبديّ : وقد تقدمت مطالبتي بفاعل ارتوى ، وإذا ثبت ما ذكرتهُ عُلِم أنّ الأمْرَ على ما قلته ، والمعنى عليه لا محالة . انتهى كلام العبديّ .

وقد مرّ بي كلامٌ لأبي علي في « التّذكرة » يشير فيه إلى ما قاله العبدي . واختيار أبي عليّ ما اختاره في هذا البيت من كون «مُرْتوى» خبراً لكان ، أو ليت مع صِحّة إسناد ارتوى إلى «مُرْتوى» معنىً وإعراباً من مراميه البعيدة . / [٤ / ١٤٣]

(١) في ابن الشجري ١ / ٢٩٨ : « أصاب » مكان « إضمار » وعلّق عليه في هامش ابن الشجري بعبارة : « كذا في الأصل » ، وكلمة : « اضمار » التي في الأشباه هي الصواب ، لأن الحديث عن ضمير الشأن .

(٢) بعده في ابن الشجري : « هذا ما ذكره أبو عليّ » .

المسألة الخامسة

وأما « مزيّن » فلفظة تحتمل معنيين لِكُلٍّ واحد منهما وزن غير وزن الآخر ، . [أحدهما : أن تكون عبارة عن مُكبّر ، ووزنه مُفَعِّل ، وهو اسم الفاعل من قولك : زيّن فهو مُزَيِّن كقولك : بيّن يُبَيِّنُ فهو مُبَيِّن والآخر :](١) . أن تكون عبارة عن مُصغر، وزنه : مُفَيْعِل ، وهو مصغرمزدان و« مزدان »،أصله : مُزْتَيِن :مُفْتَعِلٌ من الزِّينة، فقلبت ياؤه ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار إلى : «مُزْتان»، وكره اجتماع الزّاي والتّاء، لأن الزّاي مجهورٌ، والتّاء حرفٌ مهموسٌ، فكرهوا التّنافَر، فأبدلوا التّاء دالاً ، لأن الدال توافق الزّاي في الجَهْر، وتقارب التّاء في المَخْرَج.

ولمّا أُريد تصغيرُ مزدان وعِدّةُ حُروفه خمسة : اثنان زائدان : الميم والدّال وجب أن يُرَدّ إلى أربعة بحذف(٢) أحد الزائدين ، لم يَخْلُ من أن تحذف الميم أو الدّال ، فكان حذف الدّال أولى لأمرين:

أحدهما : أن الميم تدلّ على اسم الفاعل والحَرْفُ الدّال على معنى أولى بالمحافظة عليه .

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة،صوابه من أمالي ابن الشجري ١ / ٢٩٨ .

(٢) في ابن الشجري : « فحذف » بالفاء .

والثاني : أن الدّال أقرب إلى الطّرف والطّرف[1] وما قاربه أحق بالحذف .

ولمّا حذفت الدّال بقي : مُزان ، فقيل في تصغيره ، مُزَيّن ، كقولك في تصغير غُراب : غُرِّيب ، فالضّمة التي هي في المُصَغَّر غير الضّمة التي في المُكَبّر ، كما أن الضمة التي في أول «بُلْبل» تزول إذا قلت بُلَيْبل .

(١) في ط فقط : « أقرب من الظرف والظرف »، بالظاء في كليهما، تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة وابن الشجريّ .

المسألة السادسة

وأمّا فتح التاء في « أرأيَتَكُم» ، وأرأيتكُما، وأرأَيتَكِ يا هذه، وأرأيتكُنّ فقد علمت أنك إذا قلت : رأيتَ يا رَجُل فتَحْت التّاء ، وإذا قلت : رَأَيتِ يا فلانة كَسَرْتها ، وإذا خاطبت اثنين أو ثنتين أو جماعة ذكوراً أو إناثاً ضممتها فقلت: رَأْيتُما، ورأْيتُمْ، ورأَيْتُنّ، فقد ثبت واستقرّ أن التّذكير أصل للتأنيث، وأن التوحيد أصل للتّثنية والجمع ، فلما خصّوا الواحد المذكّر المخاطب بفتح التّاء ثم جرّدوا التاء من الخطاب / فانفردت به الكاف في أرأيتَك ، وأرأيتكِ يا زينب ، [٤ / ١٤٤] والكاف وما زيد عليها في أرأيتكما ، وأرأيتَكم، وأرأيَتكُن الزموا التّاء الحركة الأصليّة وذلك لما ذَكَرْتُه لك من كون الواحد أصْلاً للاثنين وللجماعة ، وكون المُذكّر أصلاً للمؤنث. فاعرف هذا واحتفظ به.

المسألة السابعة

وأما قول الشاعر :

٧٧٧ = وبَعْد غَدٍ يا لَهْف نَفْسي من غَدٍ
إذا راح أصحابي ولست برائحِ[١]

فالعامل في الظّرْف المصدرُ الذي هو اللّهف .

وإنْ جَعَلْت « مِنْ » زائدة على ما كان يراه أبو الحسن الأخفش من زيادتها في الموجب وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ فكُلوا مِمّا أَمْسَكْن عَلَيْكُمْ ﴾[٢]، وقوله : ﴿ قُلْ للمؤمنين يَغُضُّوا مِنْ أبْصَارِهِم ﴾[٣] فالتقديرْ في هذا القول : يَا لَهْف نفسي غداً . فإذا قَدَّرْت هذا جعلت إذا بدلاً من « غد » ، فهذان وجهان واضحان .

ولك وجه ثالثٌ، وهو أن تعمل في إذا معنى الكلام ، وذلك أنّ قوله : « يا لهف نفسي لفظه لفظ النّداء ، ومعناه التّوجع . فإذا حملته على هذا فالتّقدير : أتأسّف وأتوجع وقت رواح أصحابي ،وتخلّفي عنهم .

(١) سبق ذكره رقم ٧٥٨ .
(٢) المائدة / ٤
(٣) النّور / ٣٠

المسألة الثامنة

قول أبي عليّ : أخطب ما يكون الأمير قائماً ، « أخطب » من باب « أَفْعَل » الذي هو بعض ما يضاف إليه كقولك : زيدٌ أَكْرَمُ الرِّجال ، وحِمارُك أفْره الحمير ، والياقوت أفضل الحجارة ، فزيدٌ بعض الرِّجال ، والحمار بعض الحمير ، والياقوت بعض الحجارة . ولا تقول . « الياقوت » أفضلُ الزجّاج ، لأنه ليس منه ، كما لا تقول : « حِمارُك » أحسن الرجال .

وإذا ثبت هذا ، فإن « ما » التي أضيف إليها أخطب مصدريّة زمانيّة كالّتي في قوله تعالى : ﴿ خَالِدين فيها ما دامت السَّمواتُ ﴾[1] أي مدة دوام / السّموات ، فقوله : أخطب ما يكون الأميرُ تقديره : [٤ / ١٤٥] أخطبُ أوقاتِ كَوْنِ الأمير كما قَدَّرْت في الآية : مُدّة دوام السّموات أو مُدَد دَوام السّموات ، فقد صار أخطبُ بإضافته إلى الأوقات في التَّقدير وقتاً لِما مَثَّلْتهُ لك من كون «أفعل» هذا بعضاً لما يضاف إليه .

وإضافة الخطابة إلى الوقت توسّع وتجّوز ، كما وصفوا الليل بالنّوم في قولهم : « نام ليلكُ » ، وذلك لكون النّوم فيه ، قال الشاعر :

---

(١) هود / ١٠٧

٧٧٨ = لَقَدْ لُمْتِنايا أُمَّ غَيْلَانَ في السُّرى
ونِمْتِ وما ليلُ المَطيِّ بنائِم [1]

ومثله : إضافة المكْر إلى اللّيل والنّهار في قوله عزّ وجلّ : ﴿ بَل مكرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ ﴾[2]. وإنّما حَسُن إضافة المَكْر إلى اللّيل والنّهار لوقوعه فيهما ، والتقديرُ : بل مكْرُكُم في اللَّيل والنَّهار .

وإذا عرفت هذا فـ «أخطب» مبتدأ محذوف الخَبَرِ ، والحال التي هي قائماً سادّة مسد خبره ، فالتقدير أخطب أوقات كَوْنِ الأمير إذا كان قائماً .

ولمّا كان : « أخطب » مضافاً إلى الكون لفظاً وإلى الأوقات تقديراً ، وقد بَيّنت لك أن « أفعل » هذا بعضٌ لما يضاف إليه ، وقد صار في هذه المسألة وقتاً وكوناً ، فجاز لذلك الإخبار عنه بظَرْف الزّمان الذي هو إذا الزمانية .

وإذا كان « قائماً » نَصْباً على الحالفـ« كان »المقدّرة في هذا النّحو هي التّامة المكتفيةُ بمرفوعها التي بمعنى : حَدَث ، ووقَعَ . ووجد ،

(١) لجرير ديوانه / ٤٥٤ من قصيده يهجو بها الفرزدق مطلعها :
لا خير في مستعجلات المَلاوم ولا في خليلٍ وصلُهُ غير دائم
من شواهد : سيبويه ١ / ٨٠ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣١ ، والمحتسب ٢ / ١٨٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٠١ ، والإنصاف ١ / ٢٤٣ ، والخزانة ١ / ٢٢٣ .
(٢) سبأ / ٣٣ .

ولايجوز أن تكون النّاقصة، لأن الناقصة لا يلزم منصوبَها التّنكير، والمنصوب ههنا لا يكون إلاّ نكرةً، فثبت بلزوم التّنكير له أنه حالٌ، وإذا ثبت أنه حال فهو حال من ضمير فاعلٍ مستكن في فِعْل، موضعه مع مرفوعه جرّ بإضافة ظرف إليه عمل فيه اسم فاعل محذوف.

وتفسير هذا : أنّ « قائماً » حال من الضّمير المستتر في كان ، وكان مع الضّمير جملة في موضع جَرّ بإضافة إذا إليها ، لأن إذا وإذْ تلزمهما الإضافة إلى جملة توضّح معنييهما كما توضّح الصّلة معنى الموصول ، ولذلك بُنِيتا ، فـ« إذا » تضاف إلى جملة فعليّة ، لأنها شرْطيّة والشَّرط إنما يكون بالفعل .

و« إذْ » تضاف إلى جملة الاسم كما تضاف إلى جملة الفعل فـ « إذا » في المسألة ظرف أُوقع خبراً عن المبتدأ / الذي هو أخطب ، [٤ / ١٤٦] والظرف متى وقع خبراً عمل فيه اسم فاعل محذوفٌ مرفوضٌ إظهارُهُ نحو قولك : زيدٌ خَلْفَك ، والخُروجُ يوم السّبت ، فتأمل جملة الكلام في هذه المسألة فقد أبرزت لك غامِضَها ، وكشف لك مخبوءها.

وأما قوله : « شَرْبِي السّويق ملتوتاً» فداخل في هذا الشّرح .

وأقول : إن « شربي » مضاف ومضاف إليه فشرب مصدر أضيف إلى فاعله ، والسّويق انتصب بأنه مفعوله وخَبَرُهُ على ما قَرَّرتُهُ محذوف سَدّت الحالُ مسدّه فقولك:«مَلْتوتاً» كقولك في المسألة الأولى « قائماً »

غَير أَنّ الظّرْف المقدّر في الأولى هو«إذا »،والمُقَدّر في هذه محمـولٌ على المعنى ، فإن كان الإخبار قبل الشُّرب أردت : شُربي السّويق إذا كان ملتوتاً،وإن كان الشُّرْبُ سابقاً للإخبار أردت :شربي السويق« إذْ » كان ملتوتاً . وبالله سبحانه وتعالى التّوفيق، وبلوغ الصّدق والتحقيق .

[نصوص من رسالة الملائكة]

قال أبـو الفضـل مؤيد بن موفّـق الصاحِبـي في كتـاب « الحكم البوالغ ، في شَرْح الكَلِم النّوابغ » :رسالة الملائكة[١] ألّفها أبو العلاء المعرّي على جواب مَسائِل تَصريفيّة ألقاها إليه بعض الطّلبة ، فأجاب عنها بهذا الطّريق الظّريف المشتمل على الفوائد الأنيقة مع صُورتهـا المستغربة الرّشيقة .

بسم الله الرَّحمن الرّحيم

ليس مولاي الشّيخ ـ أدام الله عزه ـ بأول رائد ظَعَن في الأرض العازبة[٢]فوجدها من النّبات قَفرا[٣]، ولا بآخر[٤] شائمٍ[٥] ظنّ الخير

(١) رسالة الملائكة : إملاء الشيخ الإمام أبي العلاء أحمد بن عبد الله سليمان التّنوخي المعرّي . طبعت بإشراف لجنـة من العلماء نشر المكتـب التجـاري للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت .

(٢) في ط : « العارية » بالراء والياء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ورسالة الملائكة / ٢ .

(٣) في ط فقط : « قفراء » .

(٤) في ط ونسخ الأشباه : « ولا آخر » بدون باء .

(٥) من قولهم : شام السّحاب : نظر إليه ليعرف مكان نزول المطر .

بالسّحابة فكانت من قَطْرٍ صفْرا[١]، جاءتني منه فوائد كأنّها في الحُسن بناتُ مَخْرٍ[٢] متَمثّلاً ببيت صخر:

٧٧٩ = لَعَمْرِي لقد نَبَّهْتُ مَنْ كان نائِماً
وأسمعْتُ مَن كانت لـه أُذنانِ [٣]

﴿ إنّ الله يُسْمِع مَنْ يشاء وما أَنت بِمُسْمِعٍ مَنْ في القُبور ﴾[٤]، « أولئك يُنادَوْنَ مِن مكان بَعيدٍ »[٥].

(١) في ط فقط : « صفراء » .
(٢) بنات مَخْرٍ : في القاموس : هي سحائب بِيضٌ يأتين قبل الصيف .
(٣) ذكر هذا البيت عرضاً في الخزانة ١ / ٢٠٩ ضمن أبيات قالها صخر أخو الخنساء من أبيها في قصة خلاصتها أنّه طعن بيد ربيعة بن نور الأسدي ، فأدخل في جوفه حلقاً من الدروع، فاندمل عليه ، فأضناه وطال مرضه ، وملّه أهله ، فكانوا إذا سألوا امرأته سليمى عنه قالت : لا هو حيٌّ فيرجى ، ولا هو ميّت فَيُنْسَى . . وإذا سألوا أمّه قالت : أصبح صالحاً بنعمة الله ، فلما أفاق بعض الإفاقة عمدَ إلى امرأته فعلّقها بعمود الفُسطاط حتى ماتت ، وفي ذلك يقول :

أرى أُمّ صخر ما تَمَلُّ عيادتي　ومَلَّتْ سُليمى مضجعي ومكاني
وما كنت أخشى أن أكون جنازة　عليك ومن يَغْتَرّ بالحدثان
أهُمّ بأمر الحزم لو أستطيعه　وقد حيل بين العَيْر والنزوان
لعمري لقد نبهت من كان نائما　وأسمعت من كانت له أذُنان
وأي مرىء ساوى بأمٍّ حليلةً　فلا عاش إلاّ في شقاً وهوانِ

(٤) فاطر / ٢٢
(٥) فصّلت / ٤٤

وكنت في عُنفوان الشّبيبة أَوَدُّ أنني من أهل العلم فسجنتني[١] عنه سواجن غادرتني مثل الكُرَة[٢] وهن المحاجن ، فالآن مشيت رويداً وتركت / عمراً للضّارب وزيدًا . وما أُوثِرُ أن يزاد في صحيفتي خطأٌ في [٤ / ١٤٧ النّحو فَيَخْلُدَ آمناً من المَحْوِ .

وإذا صدق فَجْرُ اللمّة[٣] فلا عُذْرَ لصاحبها في الكذب ، ومَنْ لمعذّب العَطش بالعَذْب[٤]، وصِدْقُ الشَّعَر في المَفْرِق[٥]، يوجب صِدْقَ الإنسان الفَرَق[٦]، وكون الحالية[٧] بلا خُرص[٨]، أجمل بها من

(١) في الملائكة / ٢ « شجنتني عنه شواجنه » بالشين وفي القاموس : شجنته الحاجة : حبسته .

(٢) في هامش الملائكة / ٢ : الكرة في الأصل : ما أَدَرْت من شيء والتي تضرب بالصولجان وهو المحجن .
وفرّق بعضهم بينهما ، فقال : الصولجان : عصا يعطف طرفها تضرب بها الكرة على الدوّاب . والمحجن : العصا التي اعوّج طرفها خلقة في شجرتها .
وفي كل معطوف معوج؛ مِحجن،ومِحْجنة .

(٣) في هامش الملائكة . اللمة : الشعر إذا ألمّ بالمنكب يريد إذا ظهر الشيب باللّمة .

(٤) في هامش الملائكة /٣: المعنى: «من يأتى لمن يعذّبه العطش بالماء العذْب، أي الطيب المستَساغ. وهذا التّركيب يستعمل في استبعاد الشيء كما يقال: من لي بالشبيبة في الهرم،ومن لي بالضحى في الأصيل: »

(٥) المفرق بكسر الراء وفتحتها : وسط الرأس ، وهو الموضع الذي يُفرَق فيه الشعر .

(٦) في ط فقط : « الإنسان في الفرق » بزيادة « في » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
والفَرَق بفتح الراء : الخوف ، وقد فَرِق منه من باب طَرِب ولا يقال : فَرِقَهُ .
ويقال : امرأة فروقة ، ورجل فروقة أيضاً ولا جمع له .

(٧) حَلِيتْ المرأةُ حلْياً بسكون اللام : صارت ذات حَلي ، فهي حَلِيَةٌ وحالِيةٌ ، ونسوة حوالٍ .

(٨) الخرص بضم الخاء وكسرها : الحلْقة من الذهب والفضة .

التّخرّص[١]، وقيام النـادبة بالمعاذب [٢] ، أحسـن بالرّجـل من أقـوال الكاذب ، وهو ـ أدام الله الجمال به ـ يلزمه البحث عن غوامض الأشياء لأنه يعتمد بسؤال رائحٍ وغادٍ ، وحاضرٍ يرجو الفائدة وبادٍ ، فلا غَرْو إن كشف عن حقائق التّصريف ، واحتجّ للتّنكير والتّعريف ، وتكلّم في هَمْزٍ وإدغام ، وأزال الشّبه عن صُدور الطّغام[٣] . فأما أنا فَحِلْس [٤] البيت ، إنْ لم أَكن الميت ، فشبيهٌ بالميت .

لو أَعْرَضت الأَغْرِبـةُ عن النّعيب إعْراضـي عن الأدب والأديب
لأصبحتْ لا تُحْسِنُ نعيباً ، ولا يُطِيقُ هَرِمُها زَعِيباً [٥] .

ولما وافى شيخنا أبو فلان [٦] بتلك المسائل ألفيتهـا في اللّـذة
كأنها الرّاح يستفزّ من سمعها المرَاح .

وكانت الصّهباء الجُرْجانِيّة طُرِقَ بهـا عَمِيدُ كَفْرٍ [٧] ، بعـد ميل

---

(١) التخرصّ : الكذب .
(٢) في ط : « بالنـادب » تحـريف . وفي النسـخ المخطوطـة « بالمنـادب » وفي الملائكة / ٣ : بالمعاذب وفسرّها في الهامش بقوله : المعاذب جمع مَعْذبة على القياس ، وهي عَذَبة على غير القياس ، والمعذبة والعذبة : خرقة تمسكهـا النائحة عند النوح .
(٣) الطغام : أوغاد الناس .
(٤) حلْس البيت : الملازم له الـذي لا يبرحـه . وفي الحـديث : « كُنْ حِلْس البيت » أي لا تَبْرَح .
(٥) زعب الغرابُ زعيباً : نعَب . وفي ط : «رعيباً» بالراء تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٦) في الملائكة : ولمّا وافى شيخنا أبو القاسم عليّ بن محمد بن همّام .
(٧) الكَفْر كما في القاموس : القَرْية .

الجَوْزاء ، وسقوط الغَفْر[١] ، وكان عليّ[٢] يحياها ، جَلَب إلينا الشمس وأياها[٣] ، فلما جُلِيَتْ الهَدِيّ[٤]] ذَكَرْت ما قال الأسدي[٥] .

٧٨٠ = فقلت اصْطَحِبْها أو لِغَيْري فأَهْدِها
فما أنا بعد الشّيب ويْبك والخَمْرُ[٦]
تجاللت[٧] عنها في السّنين التي مضت
فكيف التّصابي بعدما كلأ العُمْرُ

---

(١) الغَفْر : أنجمُ صغار .

(٢) هو أبو القاسم على بن محمد بن همام الذي ذكر اسمه صريحا في الملائكة وفي الأشباه كنى عنه بـ « أبو فلان »

(٣) في القاموس باب الألف اللينة : وإيا الشمس بالكسر والقصر وبالفتح والمدّ ، وإياتها بالكسر والفتح : نورها وحُسْنها .

(٤) في القاموس : الهدِيّ كغِنّى : العروس .

(٥) هو الأقيشر ، المغيرة بن الأسود بن وهب أحد بني أسد بني خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، له ترجمة في الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣ .

(٦) في الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣ : « اغتبقها » مكان « اصطحبها » وويبك بمعنى : ويحك .

والبيت الأول ورد في الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣ ضمن أبيات خمسة أولها :

وصهباءَ جرجانيّة لم يطف بها حنيفٌ ولم تنفر بها ساعة قدرُ

(٧) في ط : « تحاللت » بالتاء تحريف تصويبه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥ . وتجالّ عنه : تعاظم . انظر القاموس .

وفي اللسان : « كلأ » : كلأ عمره : انتهى ، ورواية الشطر الأول : * تعففت عنها في العصور التي خلت *

وفي الأساس : «كلأ» ، روى الشطر الأول على النحو الآتي :

* تعففت عنها في السنين التي خلت *

وما رغبتي في كوني كبعض الكروان تكلّم في خَطْـبِ جَرَى ، والظّليم يسمعُ ويرى .

فقال الأخنسُ أو الفرا (١)، «أطْرِق كَرا أطْرِقْ كَرا، إن النّعام في القرى »(٢) .

وحقّ مثلي لا يُسأل(٣) ،فإن سئِل تعيّن عليه أن لا يجيب ، فإن أجاب ففرْضٌ على السّامع أن لا يسمَـع منـه ، فإن خالف باستماعـه ففريضةٌ أن لا يكتب ما يقول ، فإن كتبه فواجبٌ أن لا يَنْظُر فيه ، فإن نظر فقد خَبط خَبْط عَشْواء .

وقد بلغت سِنّ الأشياخ وما حار(٤) بيدي نفعٌ من هذا الهذيان ،

(١) في الملائـكة / ٥ : « فقـال الأخنس أو الفـرا ، وفسرّا في الهـامش بقولــه : الأخنس : الثّور من بقر الوحش والظبـي ، والفـرا : حمـار الـوحش ، ولما سكنت همزته في الوقف أبدلت ألفا . وفي ط بقية النسـخ : فقال الأخفش أو الفراء، والأول أليق بالمقام.

(٢) هذا مثل ، يقال : الكرا : الكروان نفسه ، ويقال : إنه مُرخّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوان .
وقال الخليل : الكرا : الذكر من الكِرْوان ، ويقال له : أطْرِق كرا ، إنك لن ترى ، قال : يصيدونه بهذه الكلمة فإذا سمعها يلبد في الأرض ، فيلقى عليه ثوبٌ فيصاد ، وهذا المثل يضرب للذي ليس عنده غناء ، ويتكلم ،فيقال له: اسكت، وتوّق انتشار ما تلفظ به كراهه ما يتعقّبه.
وقولهم : إن النعام في القُرى ، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٣) في الملائكة : « ألا يسأل » .

(٤) حار: ارجع : ومنه الحديث: «والحوْر بعد الكوْر».

والظّعن إلى الآخرة قريب ، أفتراني أدافع مَلك الموت ؟ /

فأقول : « أصل مَلك : مألك[١] وإنما أُخِذ من الألوكة وهي الرّسالة ، ثم قُلِب .

ويدلّنا على ذلك قولهم في الجمع : « الملائكة » ، لأن الجموع تردّ الأشياء إلى أصولها ، وأنشد قول الشاعر .

٧٨١ = فلسْت لإنْسِيٍّ ولكن لِمَلأكِ تَنَزَّل من جَوّ السَّماء يَصُوبُ[٢]

فيعجبه ما سمع فينظرني ساعةً لاشتغاله بما قلت ، فإذا هَمّ بالقَبض قلت : وزن « ملك » على هذا : مَعَل[٣] لأن الميم زائدةٌ ، وإذا كان الملك من الألوكة فهو مقلوبٌ من « ألك » إلى : « لأك» ، والقا ، في الهمز وهمز العلة معروفٌ عند أهل المقاييس .

فأمّا جبذ وجذب ، ولقم[٤] الطريق ولمقه[٥] فهو عند أهل اللّغة قلب، والنّحويّون لا يَرَوْنَهُ مقلوباً، بل يرون اللّفظين كُلّ واحد منهما أصلاً في بابه ، فوزن الملائكة على هذا : معافلة[٦] لأنها مقلوبة عن

(١) في ط فقط : « ملأك » تحريف ، تصويبه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٦ .

(٢) انظر اللسان : « ألك » .

(٣) في ط : « فعل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

(٤) في القاموس : « لقم » : اللقَم محرّكة وكـ «صُرَد»: معظم الطريق أو وسطه.

(٥) في القاموس : « لمق » : لَمَق الطريق محركة : لقَمُه .

(٦) في ط فقط : « مفاعلة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٧ .

مآلكة ، يقال : ألكنى إلى فلان ، قال الشّاعر :

٧٨٢ = أَلْكِنى إلى قَوْمي السّلام رِسالةً   بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلا[1]

وقال الأعشى في المَأْلُكَة[2] :

٧٨٣ = أبلـغ يزيدَ بنـي شَيْبـانَ مَأْلُكَةً
أبـا ثُبَيْتٍ أمـا تَنْفَـكُّ تَأْتكِلُ[3]

فكأنهـم فَرُّوا في الملائـكة[4] من ابتدائهـم [بالهمـزة][5] ثم يجيئون[6] بعدها بالألف،فرأوا أن مجيء الألف أوّلاً أخفّ، كما فرّوا من شأى إلى شاء، ومن نأى إلى ناء، قال عمر بن أبي ربيعة:

٧٨٤ = بانالحمولُ فما شَأَونَك نَقْرَةً   ولقـد أَراك تُشَـاء بالأظعانِ[7]

(١) لعمرو بن شأس .
من شواهد : سيبويه ١ / ١٠١ ، والهمع والدرر رقم ١٢٤٩،واللسان « ألك » .

(٢) في ط والمخطوطات «الملائكة» صوابه من: «الملائكة». / ٧

(٣) انظر اللسان : « ألك » . وانظر ديوان الأعشى / ١٤٩ وهو من قصيدة مطلعها :
ودّعْ هريرةَ إنّ الركب مرتحل   وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

(٤) في ط فقط : « من المألكة » .

(٥) كلمة : « بالهمزة » سقطت من ط والنسخ المخطوطة .

(٦) في ط فقط : « بحثوا » تحريف .

(٧) نسبه في اللسان : « شأي » إلى الحارث بن خالد المخزوميّ وروايته « مرّ » مكان : « بان »
وفي اللسان : شاءني الشيء شأواً : أعجبني وقيل : حزنني ، وقيل : شاقني =

وأنشد أبو عبيدة :

٧٨٥ = أقول وقد نَأَتْ بهم غُرْبةُ النَّوى
نَـوى خَيْتَعُـور لا تَشِـطُّ ديارُكِ[(١)]

فيقـول الملك: مَنْ ابن أبي رَبيعة؟ ومـا أبو عبيـدة؟ ومـا هـذه الأباطيل ؟ إن كان لك عمل صالح فأنت السّعيد وإلا فاخسأ وراءك ، فأقول : فأمهلني ساعة حتى أُخْبِرَك بوزن « عـزرائيل » وأقيم الـدّليل على أن الهمزة فيه زائدةً فيقول المَلك : هيهات ليس الأمر إلى « فإذا جاء أَجلُهم لا يَسْتَأْخِرون ساعةً ولاَ يَسْتَقْدِمون »[(٢)].

= وطرّبني . وانظر النوادر لأبي زيد / ٢٢٤ .
ومعنى البيت : مرّت الحمول وهي الإبل عليها النساء فما هيّجن شوقك ، وكنت قبل ذلك يهيج وجدُك بهن إذا عاينْت الحمُول. والأظعان : الهوادج وفيها النّساء ، والنّقْر ، والنُّقرة ، والنقير : النكتة في النّواة ، وفي التنزيل : «فإذاً لا يؤتون الناس نقيراً [النساء/٥٣] والمراد بها في الشاهد أدنى شيء .

(١) انظر اللسان : « ختعر »
وفيه : نوًى خيتعورٌ وهي التي لا تستقيم ، وعلّق اللسان على البيت بقوله : يجوز أن تكون الداهية ، وأن تكون الكاذبة ، وأن تكون التي لا تبقى .
وفي ط فقط : « بانت » مكان : « نأت » .
وفي ط : برى مكان : « نـوى » تحـريف صوابـه من النســخ المخطوطـة والملائكة .
وفي ط : « حيمو » مكان : « خيتعور » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

(٢) الأعراف / ٣٤ .

أم تَرَاني أداري مُنكراً ونكيراً فأقول : كيف جاء اسماكُما[1]

٤ / ١٤٩] عربيّين /مُنْصَرِفين ،وأسماء الملائكة كلّها من الأعجميّة مثل : إسرافيل وجبرائيل وميكائيل ، فيقولان : هاتِ حُجَّتَك ، وخَلّ الزُّخْرُف عنك ، فأقول متقرِّباً إليهما : قد كان ينبغي لكما أن تَعْرِفا ما وزن جبرائيل وميكائيل على اختلاف اللغات [فيهما][2]، إذ كانا أخويكما في عبادة الله عزّ وجلّ فلا يزيدُهُما ذلك إلاّ غيظاً[3].

ولو علمت أنهما يرغبان في مثل هذه العِلَل لأعددت لهما شيئاً كثيراً من ذلك ولقلت [لهما][4] ما تريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي سألتماه عن دينه وحُجّته ، فأبان وأوضح ؟ فإن قالا : موسى أعجميّ إلاّ أنه يوافق من العرَبِيَّة على وزن[5] مُفْعَل ، وفُعْلى .

أمّا مُفْعَل فإذا[6] كان من بنات الواو مثل :أَوْسَيت وأَوْرَيتُ ، فإنك تقول : مُوسى وموري، وإن كان من ذوات الهمز فإنك تخفّف حتى تكون الواو خالصةً من مُفْعل ، تقول : آنَيْتُ[7] العَشاء فهو مُؤْنى ، وان خفّفت قلت : مُونى . قال الحطيئة :

(١) في ط : « أسماءكما » تحريف .

(٢) « فيهما » سقطت من ط ونسخ المخطوطات .

(٣) في « الملائكة » : / ٩ : « فلا يزيدهما ذلك عليّ إلاّ غلظة » .

(٤) « لهما » سقطت من ط والنسخ المخطوطة .

(٥) في « الملائكة » : « يوافق من العربية وزن » بدون : « على » .

(٦) في ط والنسخ المخطوطة: «إذا» بدون فاء

(٧) في اللسان : « أني » : « وآنيت الشيء : أخرّته ، والاسم منه الأناء على فَعال بالفتح .

٧٨٦ = وآنَيْتُ العَشَاءَ إلى سُهَيلٍ أو الشِّعْرَى فطال بي الأناءُ[١]

وحكى بعضهم همز مؤسى إذا كان اسماً .

وزعم النّحويون : أنّ ذلك لمجاورة الواو الضّمة ، لأن الواو إذا كانت مضمومة ضمّاً لغير إعراب أو غير ما يشاكل الإعْراب جاز أن تُحَوّل همزةً كما قالوا : أقَيت ووُقَيت[٢]، وحَمَامٌ وُرق وأُرْق، ووُشِّحت وأشِّحت ، قال الهذليّ :

٧٨٧ أبا مَعْقلٍ إن كنت أشِّحْت حُلّةً
أبا معقل فانْظُرْ بسهمك مَنْ تَرْمِي[٣]

وقال حميد بن ثور الهلالي :

٧٨٨ = وما هاج هذا الشَّوْق إلاّ حمامةٌ
دَعت ساق حُرٍّ تَرْحَةً وتَرَنُّما[٤]

---

(١) انظر اللسان : « أني » . والشاهد من قصيدة للحطيئة يمدح بها بغيضاً ، مطلعها :
ألا أبلغ بني عوفِ بن كعبٍ وهل قَومٌ على خُلُقٍ سواءُ
انظر الديوان ٥٣ ، ٥٤ .
(٢) في الملائكة : / ١١ : « وقِّتتْ ، وأقِّتَتْ » .
(٣) نسبه في اللسان : « وشح » إلى معقل بن خويلد الهذليّ وروايته : « بنبلك » مكان : « بسهمك » وفي ط : « لسهمك » باللام .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « نوحة » بالنون والواو ، وفي الملائكة : « ترحة » =

من الأرْق حمَّاء العِلاَطَيْن باكَرتْ
عَسيب أشاءٍ مَطْلع الشّمس أسْحَما[1]

وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزاً :

٤ / ١٥٠] ٧٨٩ = أحبّ المُؤقِدين إليّ مؤسى وحزرة لو أضاء لي الوَقُودُ[2]/

= بالتاء والراء ، والترح ضد الفرح . ورواه في اللسان : « حرر » بروايتين الرواية الأولى وهي رواية : الملائكة ثم قال : والرواية الصحيحة في شعر حميد :

وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامة دعت ساق حُرٍّ في حمام ترنّما

وانظر ديوان حميد/ ٢٣ ، ٢٤ .

وفي اللسان : السّاق : الحمام : وحرٌّ : فرخها . وقال أبو عدنان : يعنون يساق حرٍّ : لحن الحمامة .

(١) روى في اللسان : « علط » « من الورق » مكان : « من الأرق » على الأصل بدون قلب. وقضيب مكان :« عسيب » والعسيب : جريدة النخل .
والعلاطان والعلطتان ـ كما في اللسان ـ : الرقمتان اللتان في أعناق الطير .
وقال ثعلب : العلطتان : طوْق ، وقيل : سمة . وقال الأزهريّ : علاطا الحمامة : طوقها في صفحتي عنقها .
وفي اللسان : « أشأ » : الأشاء : صغار النخل، واحدتها « أشاءة » .

(٢) هذا الشاهد لجرير ديوانه / ١١٦ ، وروايته :

لحُبُّ الوافدانِ إليّ موسى وجعدةُ لو أضاءهما الوَقُودُ

وهو من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ، مطلعها

عفاالنّسران بعدك والوحيدُ ولا يبقى لجدَّته جديدُ

والنسران كما في هامش الديوان : نسر الدهناء ، كثبان رمل لبني ضبة .
وروى الشطر الأول في الخصائص برواية :
* لحُبَّ المؤقدان إليّموسى* وفي ط : « موسى » بدون همزة .

وعلى مجاورة الضّمة جاز الهمز في « سوق » جمع ساق في قراءة من قرأ[1] كذلك .

ويجوز أن يكون جمع على « فُعُل » مثل : أسُد فيمن ضم السّين، ثم همزت الواو، ودخلها السّكون بعد أن ذهب فيها حكم الهمز .

وإذا قيل : إن مُوْسى فُعْلى ، فإن جعل أن اصله الهمز وافق فُعْلى من « مأس » بين القوم : إذا أفسد بينهم،قال الأفوه :

٧٩٠ = إمّا تَرَىْ رَأْسيَ أَزْرَى به مَأْسُ زمانٍ ذي انتكاس مَؤُوس[2]

ويجوز أن يكون فُعْلى من : ماس يميس ، فقلبت الياء واواً

انظر الخصائص ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢١٩ .
وفي المنصف ١ / ٣١١ برواية : « كحَبّ » بفتح الحاء وهمزة على الواو.
وفي المنصف ٢ / ٢١٣ برواية : « أحبُّ المؤقدين » وفي الشافية ٤ / ٤٣٠ :
* لحَبَّ المؤقدان إلىّ مؤسى *
بفتح الحاء
وفي المغنى ٢ / ٧٦٢ برواية :
* أحَبُّ المؤقِدين إليّ مؤسى *

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة ص آية / ٣٣ : « فطفق مَسْحَاً بالسّوق والأعناق » ، فقد قرأ ابن كثير : « بالسؤق » انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٣٠٤ .

(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي ضمن مجموعة : « الطرائف الأدبية » / ١٦ . وهو مطلع قصيدته السينية ، وبعده :
حتّى حَنى منّى قناة المَطا وعمّم الرّأس بلونٍ خليس

للضّمة كما قالوا : الكُوسي من الكَيْس[١].

ولو بنوا الفُعْلى[٢] من قولهم : هذا أعيش من هذا وأغيظ منه لقالوا : العُوشي والغُوظي .

فإذا سمعت ذلك منهما قلت : لِلّه دركما[٣] لم أكن أحسب أن الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام ، ولا تعرف[٤] أحكام العربيّة ، فإنْ غُشي عليّ من الخيفة ثم أفقت وقد أشارا إلي بالإِرْزَبّة[٥] قلت : تثبّتا - رحمكما[٦] الله - ، كيف تصغران الإِرْزَبّة وتجمعانها جمع تكسير ؟

فإن قالا : أُرَيْزِبّة وأرازبّ بالتشديد قلت : هذا وَهْمٌ إنما ينبغي أن يقال : أُرَيزِبَة وأرازبُ بالتخفيف .

فإن قالا : كيف قالوا : عِلابيّ[٧] فشدّدوا كما قال القُرَيعيّ[٨]؟

(١) الكَيْس : ضد الحُمْق ؛ وكِياسة بالكسر.
(٢) في ط فقط : «الفعل» ، تحريف .
(٣) في الملائكة / ١٤ : « لله أنتما » .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وتعرف » بدون « لا » النافية .
(٥) في القاموس : « رزب » : الإِرْزَبّة : عُصَيَّة من حديد .
(٦) في ط : « رحمكم » صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٧) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء وأصله : عِلباي .
(٨) في ط فقط : « الفريعي » بالفاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
والقريعى هو دوسر بن ذهيل القريعى . انظرها هش الملائكة.

٧٩١ = وذي نخوات طامح الطّرف جاذَبَتْ
حِبالى فلوّى من علابيّه مَدِّي (١)

قلت : ليس الياء كغيرها من الحُروف ، فإنّها وإن لحقها التّشديد ففيها عنصرٌ من اللّين .

فإن قالا : أليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه : أنّ الياء إذا شدّدت ذهب منها اللّين ، وأجاز في القوافي طيّا(٢) مع ظَبي .

قلت :قد(٣)زعم ذلك إلاّ أن السّماع من العَرَب لم يأت فيه نَحْوُ ما قال إلاّ أن يكون نادراً قليلاً .

فإذا عجبت مما قالاه أظهرا لي تهاونا بما يعلمه بنو آدم ،

(١) في ط تحريفات كثيرة في هذا البيت وهي :
و « جادبت » بالدال ، و « حوالي » مكان : « حبالى » ، و « مرّى » بالراء مكان : « مدى » صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
ورواية ط : « نجوات » بالجيم وهي جمع نجوة من السرعة وفي النسخ المخطوطة والملائكة نخوات بالخاء وهي جمع نَخوة ، وهي الإباء والكبر .

(٢) في ط : « ظبأ » مكان : « طيّا » صوابه من النسخ المخطوطة وفي الملائكة / ١٦ : « حيا » بالحاء مكان : « طيّا » بالطاء . ونصّ عبارة سيبويه ٢ / ٤٠٩ . في القافية « أنَّ كل شعر حذفت من أتمّ بنائه حرفاً متحرّكاً أوزنة حرف متحرك فلا بُدّ فيه من حرف لين للرِّدْف . . . إلى أن قال : فالواو الأولى في عدوّ بمنزلة اللام في دَلْو ، والياء الأولى في وليّ بمنزلة الياء في ظبي . والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي « ليّا » مع قولك : ظَبْيَا ، ودوّا مع قولك : غَزْوَا » .

(٣) في ط : «وقد» بالواو.

وقالا : لو جمع ما علمه أهل الأرض على اختلاف اللغات والأزمنة ما[١] بلغ عِلْمُ واحدٍ من الملائكة يعدّونه فيهم ليس بعالم ، فأُسَبِّح الله وأمجّده وأقول : قد صارَتْ لي بكما وسيلةٌ ، فوسّعا لي في الجدث[٢] إن شئتما بالثّاء ، وإن شئتما بالفاء ، فإن إحداهما تُبْدَل من الأخرى كما قالوا[٣] « مغاثير » و« مغافير »[٤] و« أثافي »، و« أفافي » / [٤ / ١٥١] و« فوم » و« ثوم » .

وكيف تقرآن ـ رحمكما الله ـ هذه الآية «وثومها وعدسها»[٥] بالثاء كما في مصحف عبد الله بن مسعود أم بالفاء كما في قراءة النّاس ؟ وما الذي تختاران تفسير « الفوم » أهو الحِنْطة كما قال أبو محجن :

٧٩٢ = قد كنتُ أحسبني كأغنى واحدٍ قدم المدينة عن[٦] زراعة فوم[٧]

(١) في الملائكة / ١٦ : « لما » .

(٢) الجدَث : القبر، وهو بفتحتين وفي «الملائكة» «الجدف» بالفاء

(٣) في ط : « قولوا » تحريف .

(٤) في اللسان : « غفر » : يقال لصمغ الرِّمث والعرفط : مغافير ومغاثير ، الواحد : مُغْثور ، ومُغْفور ، ومِغْفر ، ومِغْثَر بكسر الميم .
وروى عن عائشة رضى الله عنها أن النبيﷺ شرب عند حفصة عسلاً ، فتواصينا أن نقول له : وأكلت مغافيرٍ »، وله ريح كريهة منكرة، أرادت صَمْغ العرفط .

(٥) البقرة / ٦١ ، وبالثاء قراءة ابن مسعود وابن عباس . وانظر اللسان : «فوم» ومعجم القراءات قراءة رقم ١٩٤ .

(٦) في ط والنسخ المخطوطة : « من » مكان : « عن » .

(٧) من شواهد : المحتسب ١ / ٨٨ ، ورسالة الملائكة / ١٧ ، واللسان : «فوم»، والهمع والدرر رقم ٦٠٨ . وفي ط : « واجد » بالجيم .

أم الثّوم الذي له رائحة كريهة ؟ وإلى ذلك ذهب الفرّاء وجاء في الشّعر الفصيح .

قال الفرزدق :

٧٩٣ = من كل أَغْبَر كالرّاقود حُجْزَتُهُ
إذا تَعشّـي عَتِيقَ التَّمْـرِ والثوم[1]

فيقولان : أو أحدهما ، إنك لتهدّم الجُول[2] ، وإنما يُوسّع لك في رِيمك[3] عَمَلُك ، فأقول لهما : ما أفصحكما ! لقد كنت سمعت

---

(١) في ط فقط : و « الفوم » بالفاء وهو تحريف لا يتفق مع الاستشهاد صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ١٧ .

وهو من قصيدة يهجو بها مرّة بن محكان أخا بني ربيع بن الحارث ، مطلعها :

يا ظَمْـيَ وَيْحَـكِ إنـي ذو محافظةٍ أَنْمى إلى معشر شُمٍّ الخراطيمِ

وروايتـه في الـديوان ٢ / ١٨٦ .

من كل أقعس كالراقـود حُجْزَتُهْ مملـوءة مـن عتيق التمـر والثوم

والراقود : إناء الخل ، والحُجزة بوزن حُجْـرَة : معقـد الإزار ، وحُجزة السرّاويل أيضاً: التي فيهـا التكّـة

وفي ط والنسخ المخطوطة : « حجرته » بالراء ، وفي ط فقط : « والعش » مكان : « تعشى » تحريف .

(٢) في ط فقط : «لتهـدم الحول» بـالحاء تحـريف صوابـه من النسـخ المخطوطـة والملائكة /١٨ .

وفي اللسان : « جول » : الجول بالضم : جدار البئر . قال أبو عبيد : وهو كل ناحية من نواحي البئر إلى أعلاها من أسفلها وأنشد :

رمانـي بأمـر كنـت منـه ووالدي بـريًا ومـن جول الطّـوىّ رماني

والجول أيضاً : العقل ، ويقال : ليس له جُول أي عقل وعزيمة تمنعه .

(٣) في القاموس : الرّيم : القبر.

في الحياة الدنيا أن الرّيم : القبر،وسمعت قول الشّاعر :

٧٩٤ = إذا متُّ فاعتـادي القُبـورَ فَسَلِّمـي
علـى الرّيـم أسْـقيتِ السّحـابَ الغواديا [١]

وكيف تبنيان ـ رحمكما الله ـ من الرّيم مثل : إبراهيم ؟ أتريان فيه رأي الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الأسماء العربيّة أم تذهبان إلى ما قاله سعيد بن مسعدة، فتجيزان أن تَبْنِيا من العَربـيّ مثـل الأعجمـي ؟ فيقولان : تُرْباً لك [٢] ولِمنْ سَمّيت ؟ أيٌّ علم في ولد ادم ، إنهم لَلَقومُ الجاهلون .

وهل أتودّد [٣] إلى مالك خازن النار، فـأقول ـ رحمـك الله ـ : ماواحد [٤] الزّبانية فإن بني آدم فيه مختلفون؟ يقول بعضهم : الزّبـانية

---

(١) هذا البيت لمالك بن الرّيب من قصيدة عدتها ثمانية وخمسون بيتاً سجلها البغداديّ في خزانته ١/٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وفسرّها بيتاً بيتاً ، ومطلعها :

ألا ليت شعـري هل أبيتـن ليلة　　بجنب الغضا أزجى القِلاص النّواجيا

وروايته في الخزانة : « على الرمس » مكان : « على الريم » وأنظـر ذيل الأمالي للقالى / ١٣٧ . واللسان : «ريم».

(٢) ترباً لك : أي خسراناً لك من قولهم : تربت يداه أي التصقت بالتراب كناية عن الفقر والخسران .

(٣) في ط فقط : « أتردّد » مكان : « أتودّد » .

(٤) في الملائكة : « ما أوحد » .

لا واحد لهم من لفظهم، وإنما يُجْرون مُجْرَى السواسية أي القوم المستوين في الشَرّ قال :

٧٩٥ = سواسيةٌ سُود الوجوهِ كأنّما بُطونُهم من كَثْرة الزّاد أوْطبُ[١]

ومنهم من يقول : واحد الزّبانية : زِبْنِية .

وقال آخرون: وأحدهم زَبّنيٌ أو زُبْنِيّ، فيعبس لما سمع ويكفهر فأقول : يا مالِ[٢] - رحمك الله - ما ترى في نون غِسْلين ؟ وما حقيقة هذا اللفظ أهو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد أم جمع أعربت نونه تشبيهاً بنون مسكين ؟ كما أثبتوا نون قُلِين[٣] وسِنين في الإضافة ، وكما قال / سحيم بن وثيل : [٤ / ١٥٢

٧٩٦ = وماذا يدّري الشّعراء مِنّي وقد جاوزْتُ حدَّ الأَربعينِ[٤]

فأعْرَب النُّون

وهل النّون في جهنّم زائدة ؟ أمّا سيبويه فلم يذكر في الأبنيّة

(١) في اللسان : « وطب » : الوطب : سقاء اللبن ، وجمعه أوطبٌ ، وأوطابٌ ، ووِطابٌ .

(٢) ترخيم : مالك خازن النار .

(٣) قُلين : جمع « قلة » وهي عودان يلعب بهما الصبيان . انظر شرح الأشموني ١ / ٨٥ .

(٤) من شواهد : الأشموني ١ / ٨٩ ، والخزانة ٣ / ٤١٤ ، وابن يعيش ٥ / ١١ ، ١٣ ، والعيني ١ / ١٩١ ، والتصريح ١ / ٧٧ ، ٧٩، والهمع والدرر رقم / ٨٤ .

« فَعنَّلاً » إلاّ قليلاً[١].

وجهنّم : اسم أعجميّ . ولو حملنا على الاشتقاق لجاز أن يكون من الجهَامة في الوَجْه أو من[٢] قولهم : تَجَهَّمْتُ الأمر : إذا جعلنا النّون زائدة ، واعتقدنا زيادتها في هجنّف ، وأنه مثل هجف ، وكلاهما صفة الظّليم . قال الهُذَليّ :

٧٩٧ = كأن ملاءتي على هِجَفٍ   يَعِنُّ مع العشيّة للرئال[٣]

وقال جران العود :

٧٩٨ = يشبهها الرّائي[٤] المشبه بيضةً
غدا في النّدى عنها الظّليم الهِجَنّف

وقال قومٌ : رِكَيةٌ[٥] جهنام : إذا كانت بعيدة القَعْرِ ، فإن كانت جهنم عربية فيجوز أن تكون من هذا .

---

(١) « إلاّ قليلاً » زيادة في الأشباه ليست في الملائكة .
(٢) في ط فقط : « ومن » صوابه من الملائكة .
(٣) الظليم : ذكر النعام ، والرئال جمع : رَأْل وهو ولد النعام .
ورواية اللسان : « عنن» على : هزف مكان : « على هجف » .
وفي ط : ملائي مكان : ملاءتيّ ، و « تفر » مكان : « يعن » ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٤) في ط : « الرأي » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٥) الرَكِيَّة : البئر ، وجمعها : رُكِيٌّ ، وركايا .

وزعم قوم : أنه يقال أحْمَرُ جهنام : إذا كان شديد الحُمْرة ، ولا يمنع أن يكون اشتقاق جهنم منه .

فأمّا سقر، فإن كان عربيّاً فهو مناسب لقولهم : سَقَرَتْه [الشمس][1] إذا آلَمتْ دِماغَه . قال ذو الرمّة :

٧٩٩ = إذا ذابت الشّمْسُ اتقي صَقراتِها
يأفنان مَرْبُوعِ الصّريمة مُعْبِلِ[2]

والسِّينُ والصّاد يتعاقبان في الحرف إذا كان بعدهما قاف أو خاء أو عين أو طاء ، تقول : سقب[3] وصقب ، وسوَيق وصويق ، وبسط وبصط ، وسلغ الكبش[4] وصلغ فيقول : مالك ما أجهلَك وأقَلّ تمييزك ؟ ما جلست هنا للتّصريف وإنما جلست لعقاب الكفرة القاسطين[5].

(١) سقطت كلمة الشمس من نسخ الأشباه والتصويب من «الملائكة» /٢٣

(٢) من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٥٨٦

قف العيس في أطلال ميّة فاسأل رسوماً كأخلاق الرّداء المُسَلْسَلِ

وفي هامش الديوان ، ٥٨٩ : ذابت : اشتدحرّها .والصقرات : شدّة وقع الشمس ، ومعبل :مورق ،ومربوع : أصابه مطر الربيع ، الصريمة : منقطع الرمل . وفي ط : « ذانت » بالذّال ، ومقبل : مكان : معبل ، تحريف .

(٣) السَّقْب : ولد الناقة أو ساعة يولد . وفي «الملائكة» /٢٤ سُقْتُ وصُقْتُ

(٤) في القاموس : « سلغ » : سلغت البقرة والشّاة كمنَع سُلوغاً : خرج ناباهما . وفي الملائكة : « الكبس » بالسين وفي ط : « وسلع الكبس وصلع » بالعين .

(٥) القاسطون: الجائرون ، ومنه قوله تعالى : « وأمّا القاسطون فكانوا لجهنم حطباً » [الجنّ / ١٥] .

وهل أقول للسائق والشهيد اللّذين ذكرا في كتاب الله عز وجل : ﴿ وجاءت كُلُّ نفْسٍ مَعها سائِقٌ وشَهِيدٌ ﴾(١): يا صاح ، انظرانـي ، فيقولان : تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان ، فأقول : ألم تعلما أن ذلك جائز من الكلام ، وفي الكتاب العزيز : « وقال قَرِينُهُ هذا ما لديّ عَتِيد ألْقِيا في جَهَنّم كُلّ كَفّارٍ عَنيدٍ »(٢) فوحّد القرين ، وثنّي في الأمر كما قال الشّاعر : / [٤ / ١٥٣

٨٠٠ = فإن تزجراني يا ابْنَ عفّان أَنْزَجِر
وإن تَدعَـــاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعـــا(٣)

وكما قال امرؤ القيس :

٨٠١ = خليليّ مُرّابي على أمِّ جُنْدُبِ
لأقضي حاجاتِ الفؤاد المعذّبِ(٤)

(١) قّ / ٢١ .
(٢) قّ / ٢٣ ، ٢٤ .
(٣) هذا الشاهد من قصيدة لسويد بن كراع العكليّ ، وكان سويد قد هجا بني عبد الله بن دارم ، فاستعدوا عليه سعيد بن عثمان ، فأراد ضربه ، فقال سويد قصيدة أوّلها :
تقـــول ابنـــة العَـــوْفيّ ليلى ألا ترى   إلى ابـــن كُراعٍ لا يزال مفزّعا
من شواهد شرح مختصر تصريف العزى بتحقيقي ص ٦٢ .
(٤) البيت الأول مطلع القصيدة ، والبيت الشاهد ثالث بيت فيها ، وقبله
وإنـــكما إن تنظرانـــي ساعةً   مـن الدهـــر تنفعْنـــي لدى أم جندبِ
هذا والشطر الثاني من البيت الأول روايته في الديوان / ٦٤ :
* نُقَضّ لبانات الفؤاد المعذّب *

ألم ترأنّي[1] كُلّما جِئْت طارقاً وجدت لها طيباً وإن لم تُطَيَّبِ

[هكذا أنشده الفراء،وبعضهم ينشد ألم تَرَياني][2] وأنشد أيضاً :

٨٠٢ = فقلت لصاحبيّ لا تَحْبِسانا بنزع أصوله واجتَزّ شِيحَا[3]

فهذا كله يدلّ على أن الخروجُ من مخاطبة الواحد إلى الاثنين ، أو من مخاطبة الاثنين إلى الواحد سائغ عند الفصحاء .

وهل أجيء في جماعة من جهابذة الأدباء قصرت أعمالُهم عن دخول الجنّة ، ولحقهم عَفْوُ الله فزُحْزِحُوا عن النّار فنقف على باب الجنة فنقول : يا رِضْوَ[4] ، لنا إليك حاجة ، ويقول بعضنا : يا رضوُ فيضمّ الواو،فيقول رضوان : ما هذه المخاطبة التي ما خاطبني بها أحد قبلكم[5] فنقول : إنّا كنا في الدّار الأولى نتكلم بكلام العرب ، وأنهم

(١) في ط : « ألم ترأني » ولعلّ هذه الرواية هي التي أنشدها الفراء ورواية الديوان : « ألم ترياني » .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في الأشباه ليست في الملائكة .

(٣) في ط : « واجتث » بالثاء، وفي النسخ المحطوطة والملائكة : « واجتز » وفي بعض الروايات : « واجذز » بالدّال .

وهذا الشاهد نسب إلى مضرس بن ربعي .

من شواهد : الملائكة / ٢٦ ، والشافية ٤ / ٤٨١ ، والعينيّ ٤ / ٥٩١ ، والطبري ٢٦ / ١٠٣ ، وشرح تصريف العزىّ / ٦٢ .

(٤) مرخم : رضوان وفي ط : يا رضوء ، تحريف .

(٥) في ط فقط : « قبلكم أحد » .

يرخّمون الذي في آخره ألف ونون فيحذفونهما للترخيم .

وللعرب في ذلك لغتان يختلف حكماهما

قال أبو زيد :

٨٠٣ = يا عُثم أدركنـي فإنَ رَكِيَّتي صَلَدَتْ فأعيت أن تَبِضّ بمائها[١]

فيقول رضوان : ما حاجتكم ؟ فيقول بعضنا : إنّا لَمْ نَصِلْ إلى دخول الجنّة لتقصير الأعمال ، وأدْركَنا عَفْوُ اللهِ فَنَجَوْنا من النّار ، فبقينا بين الدّارين ، ونحن نسألك أن تكون واسطتنا إلى أهل الجنّة ، فإنهم لا يستغنون عن مثلنا ، وإنّه قبيحٌ بالعبد المؤمن أن ينال هذه النِّعم وهو إذا سبّح الله لَحن

ولا يَحْسُن بساكن الجِنان أن يُصِيب من ثمارها في الخُلود ، وهو لا يعرف حقائق تَسْمِيتها ، ولعلّ في الفردوس قَوْماً لا يدرون أحرُوفُ الكمّثْرى كلها أصليّة أم بعضها زوائد ؟

ولو قيل لهم : ماوزن كمثرى على مذهب التّصريف لم يعرفوا [ووزنه][٢]فُعِّلَّى ،وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيراً .

---

(١) في ط فقط : « يا غنم » وفي ط فقط : « تفيض » .
والركبة : البئر ، وتبضّ : تفيض أو تسيل .
وانظر اللسان : « بضض »حيث استشهد بهذا البيت على أن البضض : الماء القليل ، وبئر بضوض: يخرج ماؤها قليلاً قليلاً وقد بضـت تبض.

(٢) كلمة : « ووزنه » سقطت من الأشباه .

وإذا صح قولهم للواحد كمثراة فألف كمّثرى / ليست للتأنيث . [٤ / ١٥٤

وزعم بعض أهل اللّغة أن الكَمْثَرَة تَداخُل الشّيء بعضه في بعض ، فإن صَحّ هذا فمنه اشتقاق الكُمّثرى .

وما يجمل بالرجل من الصّالحين أن يصيب من سَفَرْجَل الجنّة وهو لا يعلم كيف تصغيرُه وجمعه ، ولا يَشْعُر أيجوز أن يشتقّ [1] منه فِعْلٌ أم لا ؟

والأفعال لا تشتقّ من الخماسيّة لأنهم نقصوها عن مرتبة [2] الأسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة [3] مثل : اسفرجل يَسْفَرْجِل اسْفرِ جالاً .

وهذا السندس الذي يطؤه المؤمنون ويفرشونه [4] كم فيهم من رجل لا يدري ، أَوَزْنُهُ : فُعْلُلٌ أم فُنْعُلٌ [5] ؟

والذي نعتقد فيه أنّ النون زائدةٌ ، وأنه من السّدوس وهو الطّيلسان الأخضر ، قال العبدي :

---

(١) في ط : « أن يجوز أن يشقق » .
(٢) في الملائكة : « مزيّة » .
(٣) في الملائكة / ٢٩ : بعد الخمسة : « وليس في كلامهم » الخ .
(٤) في الملائكة / ٢٩ : يفترشونه .
(٥) في ط : « فيعل » بالياء ، تحريف .

٨٠٤ = وداوَيْتُها حتى شَتَتْ حبشيّةً　　كأنّ عليها سُنْدُساً وسُدوسا[١]

ولا يمتنع أن يكون « سندس » فُعْلُلاً ، ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر .

وشجرة طوبى كيف يستظّل بها المتّقون ويجتنونها آخر الأبد وفيهم كثير لا يعرفون أمن ذوات الواو هي أم من ذوات الياء ؟

والذي نذهب إليه إذا حملناها على الاشتقاق أنّها من ذوات الياء [وأنها من طاب يطيب وليس قولهم : الطِّيب بدليل على أن طوبى من ذوات الياء][٢] لأننا إذا بنينا فِعْلاً ونحوه من ذوات الواو، قلبناها[٣] ياء فقلنا : عيد، وقيل : هو من : عاد يعود، وقال يقول .

فإن قال قائل : فلعل قولهم : طاب يطيب من ذوات الواو ، وجاء على مثال : حَسِبَ يَحْسِب ، وقد ذهب إلى ذلك قوم في قولهم تَاه يَتِيهُ وهو من توّهت .

قيل له : يمنع من ذلك أنهم يقولون : طَيَّبت الرّجل[٤]، ولم

---

(١) في اللسان : « سدس » قال الجوهري : سدَوس بالفتح : أبو قبيلة . وبالضمّ : السُّدُوس : هو الطيلسان الأخضر. ونسب الشاهد في اللسان إلى يزيد بن حدّاق العَبْديّ. وفي ط : وذوابتها « بالذال والباء » و «حبست » مكان : « شتت » و « حسبته » مكان : « حبشية » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الملائكة .

(٣) في الملائكة / ٣١ : «وقلبناها إلى» الياء، فقلنا الخ .

(٤) في الملائكة / ٥٣٣ : « طيبت الرجل بالطّيب » بزيادة كلمة : « بالطيب » .

يَحْك أحد : طَوَّبْتُه. والمطيِّبون[١] أحياءٌ من قريش احتلفوا فغمسوا أيديهم في طيب ، فهذا يدلّك على أنّ الطّيب من ذوات الياء ، وكذلك قولهم : هذا أطيب من هذا .

فأمّا حكاية أهل اللغة أنهم يقولون: أوبة وطوبة، فإنّما ذلك على معنى الإتباع، كما يعتقد بعض النّاس في قولهم: حيّاك الله وبيّاك، أنه إتباع، وأن أصل بيّاك: بوّاك أي بَوَّأك منزلاً ترضاه.

وأما قولهم للآجُرّ طوب ، فإن كان عربيًّا صحيحاً ، فيجوز أن يكون اشتقاقه من غير لفظ الطّيب إلاّ على رأي أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، فإنه إذا بنى فُعْلاً من ذوات الياء [مثل عاش يعيش ، وطاب يطيب ، فإنه][٢] يقلبه إلى الواو فيقول : الطوب والعوش ، فإن كان / [٤ / ١٥٥] الطوب الآجرّ اشتقاقه من الطيب ، فإنما أريد به - والله أعلم - أن الموضع الذي بنى به طابت الإقامة فيه ، ولعلّنا لو سألنا من يرى طوبي في كُلّ حين لِمَ حذف منها الألف واللّام؟ لم يحر[٣] في ذلك جواباً .

(١) في اللسان : « طيب » : « في الحديث شهدت غلاماً مع عمومتي حِلْف المطيّبين ، اجتمع بنو هاشم ، وبنو زُهرة ، وتَيْم في دار ابن جُدْعان في الجاهليّة ، وجعلوا طيباً في جَفنة ، وغمسوا أيديهم فيه ، وتحالفوا على التناصر والأخذ للمظلوم من الظّالم ، فسمّوا المطيّبين » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٣٣ .

(٣) في ط : « يحز » وفي النسخ المخطوطة : « يجد » وفي الملائكة / ٣٣ : « يحر » .

وقد زعم سيبويه أن الفُعْلى التي تؤخذ من «أفعل منك» لا تستعمل إلاّ بالألف واللام أو الإضافة ، تقول : « هذا أصغر منك » ، فإذا رددته إلى المؤنّث قلت : هذه الصُّغْرَى أو صغرى بناتك ، ويقبح عنده أن يقال : صغرى بغير إضافة ، ولا ألف ولام[١] قال سُحَيم :

٨٠٥ = ذهبْنَ بِمِسْواكي وغادَرْنَ مُذْهباً

مـن الصَّـوْغِ في صُغْـرى بَنـانِ شَمالِيا[٢]

وقرأ بعض القراء : « وقُولوا للنّاس حُسْنَى »[٣] على فُعْلـى بغير تنوين ، وكذا قرأ في الكهف : « إمّا أَنْ تُعَذِّب وإمّـا أن تَتَّخِـذ فيهـم حُسْنَى »[٤] على فُعْلى بغير تنوين .

فذهب سعيد بن مسعدة : إلى أن ذلك خطأٌ لا يجوز وهو رأي أبي إسحاق الزّجاج ، لأن الحسنى عندهمـا وعنـد غيرهمـا من أهـل البَصْرة يجب أن تكون بالألف واللام كما جاء في موضـع : « وكذّب بالحُسْنى »[٥]، وكذلك اليُسْرَى والعُسرَى ، لأنها أنثى أفعل منك .

---

(١) بعده في الملائكة ٣٤١ «ولكن تقول: هذه صغراك وصغري بناتك» وقد سقطت العبارة من نسخ الأشباه

(٢) من قصيدة مطلعها في الديوان / ١٦ :

عمـيرةُ ودِّع إنْ تجهَّـزْتَ غادياً　　كفـى الشَّيْبُ والإسـلامُ للمـرْء ناهِيَا

ورواية الشطر الأول الشاهد في الديوان :

* تعاوَرْنَ مِسْواكي وأبْقَينْ مُذْهبا *

يقول : ذهَبْن بمسواكي وأبدلْن به خاتماً .

(٣) البقـرة / ٨٣ ، وهـي قراءة الحسـن ، والأخفش ، وأبـيّ ، وطلحـة بـن مصرف . انظر قراءة رقم / ٢٥٩ . في مـعجـم الـقــراءات

(٤) الكهف / ٨٦ .

(٥) الليل / ٩

وقد زعم سيبويه أن «أخرى» معدولة عن الألف واللّام . ولا يمتنع أن يكون «حسنى» مثلها . وفي الكتاب العزيز : «وَمَناة الثّالثَة الأخْرى»[١]، وفيه «لِنُرِيَك من آياتنا الكبرى»[٢] .

قال عمر بن أبي ربيعة :

٨٠٦ = وأُخْرَى أتت من دون نُعْمٍ ومثلها

نهى ذا النّهي لا يرعوي أو يفكّرُ[٣]

فلا يمتنع أن تُعْدل حسنى عن الألف واللام كما عُدِلَت أخرى ، وأفعل منك إذا حذفت منه « مِنْ » بقى على إرادتها نكرة ، أو عرّف بالألف واللام ولا يجوز أن يجمع بين « من » وبين حرف التعريف .

والذين يشربون ماء الحيوان في النّعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو الّتي بعد الياء ، وهل هي منقلبة كما قال الخليل أم هي على الأصل كما قال غيره من أهل العلم ؟ / [٤ / ١٥٦]

ومن هو مع الحُور العين خالدٌ مخلدٌ[٤]، هل يدري ما معنى

(١) النجم / ٢٠

(٢) طه / ٢٣

(٣) من قصيدة مشهورة مطلعها :

أمِنْ آل نُعْمٍ أنت غاد فمبكر غداة غدٍ أم رائحٌ فمهجّرُ

وفي الديوان / ١٢ : «لو يرعوي» بوضع «لو» مكان : «لا» وفي الملائكة ؛ ترعوي - تفكر بالتاء في كليتهما .

(٤) في الملائكة / ٣٨ : « مخلدٌ » بالرفع وعلق المحقق في الهامش بقوله « في الجميع : خالداً مخلداً » وقد كتب على حاشية هذه النسخة صوابه « مخلّد » بالرّفع . وفي نسخ الأشباه : خالداً مخلّداً .

الحُور ؟ فيقول بعضهم : هو البياض ، ومنه اشتقاق الحُوّارى من الخُبْز[١] والحواريّين إذا أريد بهم القصّارون ، والحَوارِيّات : إذا أريد بهن نساء الأمصار .

وقال قوم : الحَوَرُ في العين أن تكون كلّها سوداء وذلك لا يكون في الإنس ، وإنما يكون في الوحوش .

وقال آخرون : الحَوَرُ شدّة سواد العين وشدّة بياضها[٢].

وقال بعضهم : الحَوَرُ سعة العين ، وعظم المُقْلَة .

وهل يجوز أيها المتمتع بالحُور العين أن يقال: حِير، كما يقال: حُور، فإنّهم ينشدون هذا البيت بالياء:

٨٠٧ = إلى السّلف الماضي وآخَرُ واقفٌ
إلى رَبْرَبٍ حِيرٍ حسان جآذِرُهْ[٣]

فإذا صحّت الرواية في هذا البيت بالياء قَدَح ذلك في قول من يقول : إنما قالوا الحير اتباعاً للعين كما قال الراجز :

(١) في ط فقط : الحيرة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة . وفي القاموس : الحُوّاريّ بضم الحاء ، وشد الواو ، وفتح الراء : الدقيق الأبيض أو هو لباب الدقيق ، وكل ما حُوّر أي بُيِّض من طعام .
(٢) في الملائكة / ٣٨ : « شدّة سواد العين في شدّة بياضها .
(٣) انظر الملائكة / ٣٩

٨٠٨ =هل تَعْرِفُ الـدَّارَ بأعلَى ذي القورْ

قـد دَرَسَـتْ غَيْرَ رَمَـادٍ مكفور

مكتئـبِ اللّـوْنِ مَريحٍ مَمْطـورِ

أزمـان عَيْنـاءُ سُرور المسـرور

حوراءُ عينـاءُ من العين الحيـرْ(١)

---

(١) وردت هذه الأرجوزة في نوادر أبي زيد ٥٧٠ ، ٥٧١ في ثلاثة عشر بيتاً مبدوءة بقوله :

يَضرِبْنَ جأباً كمُدُقٍّ المعطيرْ

وجأبا كما في النوادر: الفحلُ، وهو الغليظ من الحُمُر

وانتهت بقوله :

عيناءُ حوراء من العين الحيرْ

والأبيات الواردة في الأشباه ترتيبها مختلف عن الأبيات الواردة في النوادر ، فقد وردت الأبيات في النوادر على النحو التالي :

هل تعرِفُ الدار بأعلى ذي القُورْ

غيّرها ناجُ الرّياح والمور

ودرست غير رماد مكفور

مكتئب اللون مريح ممطور

وغير نُؤْيٍ كبقايا الدُّعثور

أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرور

عيناءُ حواراءُ من العينِ الحيرْ

والأبيات الثلاثة الأولى رواهااللسان في مادة : روح » وروايته : « مروح » بالواو بدل : « مريح » بالياء .

ونسب هذه الأبيات إلى منظور بن مرثد الأسدي . والشاهد في البيت الأخير حيث نصّ على أنّ: ريح الغدير على ما لم يسم فاعلـه أصابتـه الـريح فهـو مروح .

=

وكيف يستجيز مَنْ فرشهُ من الاستبرق أن يمضي عليه أبدٌ[(١)] بعد أبد، وهو لا يَدْري كيف يجمعه جمع التكسير ؟ ولا كيف يُصغّره ؟

النّحويون يقولون في جمعه : أبارق ، وفي تصغيره أُبَيْرِق .

وكان أبو إسحاق الزجاج يزعمُ أنـه في الأصـل سُمّـي بالفعـل الماضي ، وذلك الفعـل استفعل من البَـرْق أو البَرَق . وهـذه دعوة من أبي إسحاق وإنما هو اسم أعجمي عُرِّب .

وهذا العبقريّ الذي عليه اتّكاء المؤمنين ، إلى أيّ شيء نُسِب ؟ فإنّا كنا نقول في الدّار الأولى أن العرَبَ كانت تقول : إن «عَبْقَر» بلاد يسكنها الجنّ وإنّهم إذا رأوا شيئاً جيّداً قالوا : عَبْقَرِيّ أي كأنّه عمـل الجن ، إذ كانت الإِنس لا تَقْدِرُ على مثله ، ثم كَثُر ذلك حتى قالوا : سَيِّدٌ عَبْقَريّ ، وظُلْمٌ عَبْقريّ ، قال ذو الرّمة :

وفسرّ صاحب اللسان القـور بأنهـا جبيلات صغـار ، وأحدها : « قـارة » ، والمكفور : الذي سفت عليه الريح التراب .

و«مكتئب اللون»: يريد : أنه يضرب إلى السوّاد كما يكون وجه الكئيب :

والمعنى : هل تعرف الدار في الزمـان الذي كـانت فيه عينـاءُ سرورُ من رآهـا وأحبّها» .

وفي ط : « على » مكان : « أعلى » ، و « أرمـــار » مكان : « أزمـــان » ، و « عينا » مكان : « عيناء » ، « والحور » مكان : «الحير»، كل ذلك تحـريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة .

(١) في نسخ الأشباه: «أبداً»

٨٠٩ = حتـى كَأَنّ حُزون القُـفِّ أَلْبَسها
مِنْ وَشْيِ عَبْقَـرَ تجليلٌ وَتَنْجِيدُ[١] [٤ / ١٥٧]

وقال زهـير :

٨١٠ = بِخَيْلٍ عليهـا جِنّـة عَبْقَرِيةٌ جَدِيرون يوماً أن يَنالُوا فَيَسْتَعْلوا[٢]

وإن كان أهل الجنة عارفين بهذه الأشياء ، قد ألهمهم الله العلم بما يحتاجون إليه فلن يستغني عن معرفته الـوِلْدَان المُخَلّـدون ، فإن ذلك لم يقع إليهم ، وإنا لَنَرْضى بالقليل مِمّا عندهم أجْراً على تعليم

(١) انظر اللسان : عبقر .
وهو من قصيدة في الديوان / ١٨٨ مطلعها :
يا دار ميّة لم يَتْـرُكْ لنـا علماً تقـادمُ العهـد والهـوج المراويدُ
والمراويد : الرياح التي تجيء وتذهب .
وفي القاموس : الحزون : جمع حَزْن : ما غلـظ من الأرض . والقف : ما ارتفع من الأرض . وفي القاموس أيضاً : الجل بالكِسـر ويضم من المتاع : البسط والأكسية ونحوها .
والتنجيد : ما ينجد به البيت من بسط وفرش ووسائد .
وفي ط : « تحليل » بالحـاء مكان : « تجليل » بالجيم تحـريف ، صوابـه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .
(٢) انظر اللسان : « عبقر »
وهو من قصيدة في الديوان / ٣٨ ، مطلعها :
صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفـر من سلمـى التعـانيق فالثّقل
والتعانيق والثقل : موضعان .
وفي الملائكة : « أو يستعلو » بوضع « أو » مكان الفاء .

الوِلْد ان ، فيتبسم إليهم رِضْوان ، ويقول : « إنّ أصحابَ الجَنّة اليوم في شُغُل فاكِهون هُمْ وأزواجُهُم في ظِلال على الأرائك مُتّكئُون» [1] فانْصَرِفوا ـ رحمكم الله ـ فقد أكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه ، وإنما كانت هذه الأشياء أباطيل زُخْرِفَت في الدّار الفانية فذهبت مع الباطل .

فإذا رأوا جِدّة في ذلك قالوا : ـ رحمك الله ـ نحن نسألك أن تعرّف بعض علمائنا الذين حصلوا في الجنة بأنا واقفون على الباب نريد أن نخاطبه في أمر ، فيقول رضوان : منْ تُؤْثِرون أن أعلم بمكانكم من أهل العلم الذين غُفِرَ لهم ، فَيَشْتَوِرون طويلاً ، ثم يقولون : عرّف بموقفنا هذا الخليل بن أحمد الفرهودي ، فيرسل إليه رضوان بعض أصحابه فيقول : على باب الجنّة قوم قد أكثرُوا القول ، وأنهم يريدون أن يخاطبوك ، فيشرف عليهم الخليل ، فيقول أنا الذي سألتم عنه ؟ فماذا تريدون ؟ فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رِضْوان ، فيقول الخليل : إنّ الله جَلّت قدرته جعل مَنْ يسكُن الجنّة مِمّن يتكلّم بكلام العرب ناطقاً بأفصح اللغات كما نطق بها يعربُ بن قحطان أو معدُّ بن عدنان ،[وأبناؤه لصلبه] [2] لا يدركهم الزيغ ولا الزّلل، وإنما افتقر الناس في الدار الغَرّارة إلى علم اللغة والنحو ، لأن العربية الأولى أصابها تغييرٌ ، فأمّا الآن فقد رُفِع عن أهل الجنة كُلّ الخطأ

---

(١) يسٓ / ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، وصوابه من الملائكة / ٤٥ .

والوهم ، فاذهبوا راشدين - إن شاء الله - فيذهبون وهم مُخْفِقون مِمّا طلبوه .

ثم أعود إلى ما كنت متكلّماً فيه قبل ذكر الملائكة .

مَنْ أهدى البريرة(١) إلى نَعْمان ، وأراق النّطفة(٢) على الفُرَات ، وشرح القضية لأمير المؤمنين(٣) فقد أساء فيما فعل ، ودلّني كلامه على أنه بَحْرٌ يستجيش منّي ثَمْداً(٤)، وجبلٌ يستضيف إلى / صخوره [٤ / ١٥٨ حصىً ، وغاضيةٌ(٥) من النّيران تجتلب إلى جِمارها سَقْطاً(٦)، وحَسْبُ

(١) البريرة كما في اللسان : ثمرة الأراك ، واسم الجمع : برير .
وقيل : البرير : أول ما يظهر من ثمر الأراك ، وهو حلو. والنُّعمان كما في اللسان : في الأصل : الدّم ، وشقائق النعمان : نبات أحمر يشبه الدّم .
ونعْمان بفتح النون وهو المراد هنا موضع : يكثر فيه الأراك بمكة ، وهو نعمان الأكبر وهو وادي عرة ، ونعْمان الفرقد بالمدينة ، وهو نعمان الأصغر .
والمراد أن أبا العلاء ينظر إلى نفسه بأنه صغير في مجال العلم بالنسبة لسائله .
وضرب لذلك مثلاً وهو كيف يهدى ثمرة الأراك إلى وادٍ مملوء بالأراك.
(٢) والنطفة : الماء الصافي قل أو كثر ، والفرات : نهر معروف .
(٣) المقصُود به عليّ أمير المؤمنين ، فقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أنا مدينة العلم وعليّ بابها ، فمن أراد العلم فليأته من بابه » انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢ / ١١ .
(٤) الثمْد والثّمد بسكون الميم وفتحها : الماء القليل الذي لا مادة له .
(٥) الغاضية : العظيمة من النيران .
(٦) سَقْط النار ما يسقط منه عند القَدْح ، ولأبي العلاء كتاب مشهور وهو مطبوع محقق يسمّى : سَقْط الزند .

تِهامة[١] ما فيها من السَّمُر[٢] ، وسؤال الشّيخ مولاي كما قال الأول :

٨١١ = فهذي سيوفٌ يا صُدَيُّ[٣] بن مالك
كثيرٌ ولكن أين بالسّيْف ضارِبُ[٤]

٨١٢ = * لا هيثم الليلة للمطي[٥] *

قضية ولا أبا حسن[٦] لها ، وشكاة فأين الحارِثُ بن كلدة[٧]، وخيل لو كان لها فوارس ، والله المستعان على ما تصفون .

والواجب أن أقول لنفسي : « وراءك أوسع لك »، « فالصّيّف

(١) وتهامة : مكة .
(٢) السَمُرُ : بضم الميم ، وهو شجر الطّلح .
(٣) في ط فقط : « عدى » وفي النسخ المخطوطة والملائكة / ٤٦ : « صدى » بالصّاد ، و«ليس» لابن خالويه / ٣٣٤ .
(٤) رواية ابن خالويه في كتاب : « ليس » ٣٣٤ « للسيف » مكان « بالسيف » وهي الرواية لمذكورة في الأشباه والملائكة .
(٥) رجز بعده :
ولا فتًى مِثْلُ ابن خَيْبَرِيِّ
من شواهد : سيبويه ١/ ٣٥٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٣٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٢ ، والخزانة ٢ / ٩٨ ، والأشموني ٢ / ٤ . والهمع والدرر رقم ٥٤٧ .
وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وابن خيبري : هو جميل بن معمر صاحب بثينة .
(٦) المراد به عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه .
(٧) هو طبيب العرب في الجاهلية .

ضَيَّعت اللبن »[١]، « ولا يكذب الرّائد أهله » ، « ولو كان معي مِلْءُ[٢] السِّقاء لسلكت في الأرض المَقا[٣]، وسوف أذكر طرفاً مِمّا أنا عليه غَرَيت[٤] بي العامّة « من شُبٍّ إلى دُبٍّ » [٥] .

تزعمون أنني من أهل العلم وأنا منه خِلْوٌ إلاّ ما شاء الله ، ومنزلتي إلى الجُهّال أدْنى منها إلى الرَّهط العلماء ، ولن أكون مِثْل الرَّبْداء[٦] أزعم في الإبل أنني طائر ، وفي الطّيْر أنّي بعيرٌ سائر .

---

(١) هذا مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأمثال / ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، « قال : أما حديث اللبن ، فإن صاحبه عمرو بن عمرو بن عُدَس ابن زيد التميمّي ، وكانت عنده دختنوس بنت لقيط بن زرارة ، وكان ذا مال كثير إلاّ أنه كان كبير السن فقَلَتْه ، فلم تزل تسألـه الطـلاق حتـى فعـل ، وتزوجها بعده عُمَير بن معبد بن زرارة ابن عمّها ، وكان شابًّا إلاّ أنه معدم ، فمرّت إبل عمرو بن عمرو ذات يوم بد خنْتوس ، فقالت لخادمها : انطلقي إلى أبي شُريح فقولي له : يسقينا من اللبن ، فأبلغته ، فعندها قال : الصيف ضيّعت اللبن . قال أبو عبيد : أراه يعني أن سؤالك إياي الطـلاق كان في الصيف ، فيومئذٍ ضيعت اللبن بـالـطّلاق» .

(٢) في ط : « ملأ » بهمزة على الألف ، تحريف .

(٣) المقا : في القاموس : أرض مقاءٌ : بعيدة .

(٤) في ط : « غريب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٤٩ ، وغَرِي به من باب صَدِي : أولع به والاسم : الغراء بالفتح والمدّ .

(٥) هذا مثلٌ وهو بتمامه كما في الأمثال لأبي عبيد / ١٢٢ : « أَعْيَيْتني من شُبٍّ إلى دُبٍّ » أي من لدن شببت إلى أن دَبَبْت هرَماً » .

(٦) الرّبداء : في اللسان : « ربد » : الرُّبدة : الغُبْرة . وقيل : الرُّبدةُ والرُّبْدُ في النعام : سواد مختلط . وعن اللحياني : ظليمٌ أربد ، ونعامة ربداء ورمداء لونها كلون الرّماد ، والجمع : رُبْد » .

والتّمويه خلق ذميم ، ولكنّي ضَبٌّ لا أَحْمل ولا أَطِيرُ ، ولا ثَمني في البيع خطير ، أَقْتنع بالحُبْلة [(١)] والسِّحاء [(٢)] وأتعوّذ [(٣)] من بني آدم في مساء وضحاء . وإذا خلوت في بيتي تعللت [(٤)] ، وإن فارقت مأوائي ضَلَلْت .

ذكر ابن حبيب [(٥)] أنه يقال في المثل : « أَحْيَرُ من ضَبٍّ » [(٦)] ، وذلك أنه إذا فارق بيته ، فأبعد لم يهتد أن يرجع إليه .

وقد علم الله بغالب قدرته أنّي لا أبتهج [(٧)] بأن أكون في الباطن أستحق تثريباً ، وأدْعى في الظّاهر أديباً [(٨)] . ومثلي مثل البَيْعة الدّامرة [(٩)]

(١) في ط : « الحيلة » بالياء تحريف : وفي القاموس : « الحُبلة » بالضم الكرْم أو أصل من أصوله ، ويحرَك ، وجمعه : حُبْل كقُفْل ، وحُبَل كصرَد ، وضبٌّ حابل : يأكلُها .
(٢) السّحاء : في القاموس : سِحاء ككِساء : نبْتٌ شائك .
(٣) في ط : « والعود » بالدال تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥١ .
(٤) يقال : تعلّل بالشيء أي تَلهّى به وشغله .
(٥) هو يونس بن حبيب النحوي المشهور له ترجمة وافية في كتابي « الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي » .
(٦) روى في أمثال أبي عبيد / ٣٦٩ : « إنه لأحيا من ضَبٍّ » وذلك لطول عمره .
(٧) في ط : « لا أسيح » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥١ .
(٨) في الملائكة : / ٥١ : « أريباً » بالراء .
(٩) في القاموس : الدّمُور ، والدّمار ، والدّمارة : الإهلاك كالتدمير .

تُجمع طوائفُ من المسحيّة أنها تُبْرِيءُ من الحُمّى أو من كذا ، وإنّما هي جُدرٌ[١] قائمة لا تفرّق بين مِلْطَس[٢] الهادم والمسيعة[٣] بيد الهاجِرِيّ[٤]، وسيَّانِ عندها صَنٌّ الوبر[٥]، وما يعتصر من ذَكيّ الورد

ولست بِدْعاً ممن كذب عليه ، وادّعى له ما ليس عنده ، وقد ناديت بتكذيب القالة نداءً[٦] خَصَّ وعَمّ ، واعترفت[٧] بالجهالة عند من نَقَصَ وأبرّ[٨] واعتذرت بالتقصير[٩] إلى من هزلَ وجدّ .

وقد حَرُم على الكلام في هذه الأشياء،لأني طلّقتها طلاقاً بائناً لا أملك فيه الرّجعة، وذلك لأني وجدتُها فوارك[١٠]، فقابَلت فِرْكها

(١) في ط «مدر» بالميم ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة : / ٥٢ .

(٢) المِلْطَس كـ «مِنْبَر» : المعول الغليظ لكسر الحجارة ، وحجر يدق به النّوى . وفي ط : « مطلس » بتقديم الطاء على اللام ، تحريف .

(٣) في ط : « والمبيعة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٢ . وفي هامش الملائكة فسرّ المسيعة بأنها : خشبة ملساء يطينّ بها .

(٤) في القاموس : الهاجريّ : البَنّاء ، ومن لزم الحضر .

(٥) الوبْرُ : دويبةٌ كالسّنّور ، وهي بهاء جمع : وُبُور ، ووبار ، والصِّن بالكسر : بول الإبل .

(٦) في ط فقط : « نداء من خص » الخ بزيادة من .

(٧) في ط فقط : « واعترف » .

(٨) في ط فقط : « وأم » وفي الملائكة / ٥٣ : « ومن أبر » بزيادة « من » .

(٩) في الملائكة : / ٥٣ : « من التقصير» .

(١٠) الفِرْك بالكسر ويفتح : البِغْضَة عامة أو خاص ببغضة الزوجين ، فَرِكها وفَرِكته كسمع فيهما فِرْكاً،وفَرْكاً ، وفروكاً ،فهي فارك وفَروك، وفاركة : تاركة .

بالصّلف ، وألقيت المرامي [١] إلى النـازع ، وخلّيت الخُطـب لرُقـاةِ المنابر ، وكنت في عَدَان المهكة[٢] أُحَدُّ[٣] إذا زاولت الأدب كأنني عارٌ يعتمّ[٤] / أو أقطعُ الكَّفين يَتَختّم . [٤ / ١٥٩]

وينبغي له ـ أدام الله تمكينه ـ إن ذكرني عنده ذاكرٌ أن يقـول : « دُهْدُرين سَعْدُ القين » [٥] .

(١) المرامي : السّهام ، والنازع من يرميها .

(٢) مُهكة الشباب بالضم ويفتح : نفحته وامتلاؤه ،وشابّ مُتهِك ومُمَهِّك : ممتلىء شباباً .
وعدان كسَحاب من الزمان : سبع سنين ، يقال : مكثوا عَداناً .
وفي ط : « عداد » بالدال تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٣ ، وفي ط أيضاً : « المهلة »باللام ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « أجد » بالجيم ، صوابه من الملائكة / ٥٣ .

(٤) يعتمّ أي يلبس العمامـة ، وفي ط : « لقيم » تحـريف صوابـه من النسـخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٣ .

(٥) في أمثال أبي عبيد / ٨٣ : قال الأصمعـيّ : من أمثالهـم دُهْ دُرَّيْن سعـدُ القين » ومعناه عندهم الباطل . قال الأصمعيّ : ولا أدري ما أصله ؟
وذكر أبو عبيد البكري في فصل المقال / ١٠٦ أن هذا المثل اختلف فيه العلماء وكثر فيه القيل ، وقلّ الانتقاد والتحصيل فبعضهم من يجعل « ده » منفصلاً من « درين » ، ومنهم من يجعله متصلاً مثنًّى من : «دهدر» ، ومنهم من يجعله اسماً واحداً مبنيّاً .
وقيل : إن معناه : « ده » : بالغ في التداهي والكذب كما يفعل القَيْن . . .

إنّمـا ذلك أجهـل من صَعْل[١] الـدّو، خالٍ [من الحليـة[٢]] كخلوّ البو[٣]. ولو كنت في جن[٤] العُمْر كما قيل لكنت قد أُنْسِيتُ[٥] ونَسيتُ، لأن حديثي لا يجهل في لزوم عَطَني الضيّق، وانقطاعي عن المعاشر ذهاب السِّيق[٦].

ولو أنني كما تظن لبلغت[٧] ما اختَرْتَ وبرزت للأعين فما

ودرين من الدرور أيُ درّ بذلك ثم دُرّ ، وثنّى كما يقال : دواليك ، وهذاذيك . وقال أبو العلاء : دهدرين منصوب بفعل مضمر ، وسعد القين يرتفع على أحد أمرين : إما أن يكون نداء على قولك : يا سعدُ القين ، فسعد منادى علم ، القين نعت له أي أنت عندي بمنزلة هذا الكذب .

وإمّا أن يكون المعنى : أنت سعدُ القين ، أي أنت مثله ، وحذف التنوين لكثرة الاستعمال » .

(١) الصّعْل : الطويل ، والصعلة : الدقيقة الرأسُ والعنق .
والدوّ والدويّة والداويّة ، ويخفف : الفلاة .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة سقط ما بين معقوفين .

(٣) البّو : ولد الناقة ، وجلد الحوار يحشى ثُماماً أو تبناً ،فيقرّب من أم الفصيل ، فتعطف عليه فتدِرّ .

(٤) في القاموس : الجنّ بالكسر من الشباب وغيره : أوله وحدثانه ، ومن البيت : زهره ونوره.
وفي ط : « حسن » بالحاء والسين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٤ .

(٥) في ط : « أنست » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٤ .

(٦) في القاموس :« شيق » ككيّس : السحاب لا ماء فيه .
وفي ط : « الشين » بالشين تحريف ،صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٥ .

(٧) في ط : « افعلت » مكان : « لبلغت » تحريف ، صوابه م النسخ المخطوطة، والملائكة / ٥٥.في ط« كما اخترت »بوضع «كما» مكان «ما»

استترت ، وهو يروي البيت السائر لزهير :

٨١٣ = والسِّتْرُ دُونَ الفاحشاتِ ولا　　يَلْقَـاكَ دُوْنَ الخَيْرِ مِنْ سِتْرِي [١]

وإنما ينال الرُّتب من الآداب مَنْ يباشرُها بنفسه ، ويُفْني الزّمن بدرسه ، ويستعين الزِّهلق[٢] ، والشّعاع المتألق ، لا هو العاجز ، ولا هو المحاجز[٣] .

٨١٤ ولاَ جَثّامة[٤] في الرَّحْلِ مثلي

ولا بَرِمٌ [٥] إذا أمســى نؤومُ

ومثله لا يسأل مثلي للفائـدة ، بل للامتحـان والخِبْـرة[٦] ، فإن سكت جاز أن يسبق إلى الظّن الحسن ، لأن السّكوت سترٌ يسْبَل على الجَهول ، وما أحب أن تفتري عليّ الظّنون كما افترت الألسن في

---

(١) انظر ديوان زهير / ٨٩ وهو من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان مطلعها :

لِمَنِ الـدِّيَارُ بقُنَّـةِ الحَجْرِ　　أقْـوَيْن من حِجَـجٍ ومـن دَهْرِ؟

والمعنى أن بينه وبين الفاحشات ستراً من خوف الله ، ولا ستر بينه وبين الخير .

(٢) في القاموس : الزِّهْلق كزِبْرِج : السرّاج ما دام في القنديل .

(٣) الحاجزة - كما في القاموس - : المهانعة ، وتحاجزا : تمانعا .

(٤) في أساس البلاغة / ٨٢ : من المجاز : فلانٌ جثامـة : لا ينهض للمكارم . وفي ط : « ولا خيامة » و « يروم » مكان « برم » و « بورم » مكان : « نؤوم » ، و « الرجل » بالجيم كل ذلك تحريف .

والبرِمُ بكسر الراء : المتألم الضجر . فإن كانت بفتح الراء فهو من لا يدخل مع القوم في الميسر ، وجمعه : أبرام .

(٥) في ط : « والحيرة » بالحاء والياء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطـة ، والملائكة / ٥٦ .

ذكرها أني من أهل العلم .

وأحلف بِجْروةِ[١] الكَذوب [وهي إذا كانت لي أعـزّ من سكان الراكدة عليّ][٢] لأن آزم[٣] صابة[٤]، أو مقراً[٥] آثر لديّ من أن أتكلم[٦] في هذه الصناعة كلمة .

وقد تكلّفت الإجابة ، فإن أخطأت فمنبت الخطأ ومعدنه ، غاوٍ تعرّض لما لا يحسنه[٧] ، وإن أصبت فما أحمد على الإصابة . رُبّ دواء

---

(١) في اللسان : « جرا » : الجِرْوَةُ : النفس ، ويقال للرجل إذا وطن نفسه على أمر : ضرب لذلك الأمرِ جِرْوَتَهُ أي صبر له ، ووطّـن عليه ، وضرب جروَة نفسه كذلك ، قال الفرزدق .

فضربْتَ جِرْوَتها وقلت لها اصْبري وشـددت في ضنـك المقـام إزارِي

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، صوابه من الملائكة / ٥٦ .
والراكدة : لعلّ المراد بها الأرض من قولهم : ركد القوم في مكانهم : هدءوا ، وهذه مراكدهم ومراكزهم . انظر أساس البلاغة ٢٤٨ .

(٣) في أساس البلاغة / ١٥ : أزم الفرس على فأس اللجام : عض عليه وأمسكه .
وفي ط : « أرم » بالراء ، تحريف صرابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٦ .

(٤) في القاموس : الصابة : شجر مرٌّ ، ووهم الجوهري في قوله : عصارة شجر .

(٥) المَقِر ككتِف : الصبر أو شبيه به أو السّم كالمقْر.

(٦) في ط : « تكلم » تحريف تصويب من النسخ المخطوطة والملائكة .
والمراد من هذه العبارة أنه يقسم بنفسه التي أعز عليه من كل من على هذه الأرض أن يتكلم في هذه الصناعة.

(٧) في الملائكة / ٥٧ : « لا يحسبه » وما في الأشباه أنسب للأسلوب .

ينفع وصفه مَن ليس بآس[١]، وكلمةُ حُكْمٍ تسمع مِن حَليفِ وَسْواس .

(تمّت الرسالة بحمد الله وعونه ، ولطفه وصونه ، والحمد لله على أفضاله ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين) / [٤ / ١٦٠]

(١) في ط : « لمن ليس بناس » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٢ .
والآس : الطبيب .

[إجابة ابن الشجري عن أشكال بيت لشاعر أصفهانيّ]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

قال ابن الشجرى في « أماليه »[1]: كتب إلى رَجُل من أماثل كبار العجم يسأل عن هذا البيت أصحيح إعرابه أم فاسد ؟ وذكر أنه لشاعر أصفهانيّ من أهل هذا العَصْر وهو هذا :

٨١٥ = يُولّل عُصْلاً لا بِناهُن[2] هَيْنَةً ضِعافاً ولا أَطْرَافَهُنْ نَوابِيا

رفع « بناهُن » بـ « لا » ونصب هَيْنَةً بأنه خَبَرُها ، وإنما فعل ذلك لينصب القافية ، لأنه لمّا أعمل « لا » الأُولى هذا العملَ أعمل « لا » الثانية عمل الأولى .

ولحّنه في هذا نحوي من أهل « أصفهان » لأنه جعل اسم « لا »

(١) انظر الأمالي ١ / ٢٨١ .

(٢) البِنَى بالكسر وبالضم جمع بِنية بكسر الباء أو بُنية بضم الباء ، وسيأتي فيما بعد تفسير هذا البيت لابن الشجري .

معرفة ، وقال : إنّ من شبّه « لا » بليس من العَرَب رَفعُوا بها النّكرة دون المعرفة .

فأجبت عن هذا بأنّي وجدت قوماً من النّحويين معتمدين على أن « لا » المشبهة بليس إنما ترفع النّكرات خاصّةً كقولك : لا رجلٌ حاضراً ، ولم يُجيزوا « لا الرَّجُلُ حاضراً » كما يقال : ليس الرَّجل حاضراً .

وعلّلوا هذا بأن « لا » ضعيفة في باب العمل ، لأنها إنما تعمل بحكم الشّبه لا بحكم الأصل في العمل ، والنّكرة ضعيفة جدًّا ، فلذلك لا يعمل العامل الضّعيف إلاّ في النّكرات كقولك : عِشْرُون رَجُلاً ، ولي مثله فرساً ، وزيدٌ أحسنهم أدباً .

فلمّا كانت « لا » أضعف العاملين ، والنّكرة أضعف المعمولين خَصّوا الأضعف بالأضعف .

وجاء في شِعْر أبي الطّيب أحمد بن الحسين إعمال لا في المعرفة في قوله :

٨١٦ = إذا الجود لم يُرْزق خلاصاً من الأذى
فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقِيَا[1]

(١) من شواهد : ابن الشجري ١ / ٢٨٢ ، ٢ / ٢٢٤ ، والمغنى ١ / ٢٦٥ . وشذور الذهب / ١٧٦ ، والتصريح ١ / ١٩٩ . وهو من قصيدة يمدح بها كافور مطلعها في الديوان / ٤١٧
كفى بك داء أن ترى الموت شافياً   وحسب المنايا أن يكن أمانيا .

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنّي غَيّر منكر لذلك في تفسيره لِشِعْر المتنبّي ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : شبه « لا » بليس فنصب بها الخَبَر .

وأقول : إنّ مجيىء مرفوع « لا » منكوراً في الشّعر القديم هو الأعرف إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف ، وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

٨١٧ = من صَدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ[1]

أراد لا براحٌ لي أو عندي

وفي قول رؤبة بن العجاج :

٨١٨ والله لولا أن تَحُشّ الطّبّخ

بيَ الجحيمَ حين لا مُسْتَصرخُ[2]/ [٤ / ١٦١]

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٢٨ ، والمغنى ١ / ٢٦٤ ، ٢ / ٧٠١ ، وأوضح المسالك رقم / ١٠٧ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٣ ، والخزانة ١ / ٢٢٣ ، ٢ / ٩٠ ، والهمع والدرر رقم / ٤٣٥ .
قال في الدرر : وقوله : فأنا ابن قيس أي أنا المشهور في النجدة ، كما سمعت ، وأضاف نفسه إلى جدّه الأعلى وهو قيس لشهرته به ، وبنيه معه : مالك وضبيعة،والضمير في « نيرانها » للحرب القائمة إذ ذاك ، وهي حرب البسوس » .
وسعد صاحب الشاهد من فرسان حرب البسوس وقد مدحه طرفة في ديوانه / ١١٥ بقوله :
رأيت سُعوداً من شعوبٍ كثيرةٍ فلم تر عيني مثل سعد بن مالك
(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٣٥٧ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٢ ، والإنصاف =

أراد لا مُسْتَصرخٌ لي

ومرَّ بي بيتٌ للنّابغة الجَعْدِي فيه مرفوع « لا » معرفة وهو :

٨١٩ = وحَلَّتْ سَواد القلبِ لا أنا مُبْتغٍ
سِــواهـا ولا عن حُبِّهــا متراخيا[1]

وقبله :

دَنَــتْ فِعْـل ذي حُبٍّ فلمــا تَبِعْتُهـا
تَوَلَّـت وردّت حـاجتِـي في فــؤاديا

وبعده :

وقد طال عَهْدي بالشّبـاب وظِلّه ولاقيتُ أيامــاً تُشِيب النّواصيا

= ١ /٣٦٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ ، واللسان طبخ ، والهمع والدرر ورقم / ٤٣٦ .
وفي الدرر ذكر أنه لم يقف على قائله .
ونسبه السّيوطي هنا لرؤبة ، وهذه النسبة خطأ ، وإنما هو للعجاج بن رؤبة .
انظر ديوانه / ٤٥٩ ، وهو مطلع أرجوزه طويلة عددها ٢٨ بيتاً ختمها بقوله :

ودستهم كما يداسُ الفرفخ
يؤكل مرّاتٍ ومرًّا يشدخُ

والفرفخ : البقلة الحمقاء ، وهي الرجلة .

(١) الرواية المشهورة في بيت النابغة : «لا أنا باغياً»، وانظر ابن عقيل ١ /١٢٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٦١٣ ، والعيني ٢ /١٤١ ، والتصريح ١ /١٩٩ ، والهمع والدرر رقم / /٤٣٧ .

وإنما ذكرت هذين البيتين مستدلاً بهما على نصب القافية؛ لئلا يتوهّم متوهّم أن البيت فردٌ مصنوعٌ ، لأن إسكان الياء في قوله : « مُتراخِيا » ممكنٌ مع تصحيح الوزن على أن يكون البيت من الطّويل الثالث[1] مثل قوله :

٨٢٠ = أقِيموا بني النُّعمان عَنّا صُدُورَكم
وإلاّ تُقِيموا صاغِرين الرُّءوسا[2]

وإذا صحّ نصب قافية البيت فلا تخلو « لا » الأولى أن تكون

(١) أي الضّربُ الثالث من أوزان الطويل .

(٢) من شواهد ابن الشجرى ٢٨٣ ، وابن يعيش ٦ / ١١٥ ، والشاهد في هذا البيت هو ما نصّ عليه ابن يعيش حيث قال في الموضع نفسه : « وأمّا الزيادة للمدّ أو تكثير البناء فنحو واو عجوز ، وألف غلام ، وياء سعيد ، لم يرد بهذه الزيادة إلاّ امتداد الصوت ، وتكثير اللفظ ، لأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المدّ عوضاً من شيء قد حذف . . . ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل نحو قوله : « أقيموا » الخ إنما لزم الردف ليكون عوضاً عن السبب المحذوف من مفاعيلن » .
فـ « متراخياً » من الممكن أن تكون التفعيلة الأخيرة « تراخى » على وزن « مفاعي » ، فبعد حذف السبب : « لن » أصبحت مفاعي في التفعيلة الأخيرة في البيتين « تراخي » ، و « رءوسا » .
وانظر سيبويه في : « هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد » ٢ / ٢٩٨ .
والشاهد نسبه في المفضليات / ٥٩٩ ليزيد بن الشّنّي ، من قصيدة مطلعها :

ألا هل أتاها أنّ شِكّة حازمٍ لديَّ وأنّي قد صَنَعْتُ الشَّمُوسا
والشكة : السّلاح ، والشّموس : فرسه .

معملة أو ملغاة ، فإن كانت معملةً فمبتغٍ خبرها وكان حقّه أن ينصب ولكنه أسكن الياء في موضع النّصب كما أسكنها الآخر في قوله :

٨٢١ = ❊كَفى بالنأي من أسماء كافي[1]❊

وكان حقه « كافياً » لأنه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى ﴿ وكفى بالله ولِيًّا ، وكفَى بالله نصيراً ﴾[2].

ومثله في إسكان الياء في موضع النّصب قول الفرزدق :

٨٢٢ = يُقلّب رَأْساً لم يكن رَأْس سَيِّدٍ
وعينـاً له حـولاءَ بَادٍ عُيوبُها[3]

قال :بادٍ وكان حقّه بادياً اتباعاً لقوله عيناً .

ولا يجوز أن يكون « عيوبها » مبتدأ وخبره بادٍ ، لأنه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : بادية » ، ألا ترى أنك لو قدمت العيوب لم يصحّ

---

(١) سبق ذكره رقم ٧٧١ .

(٢) النساء / ٤٥ .

(٣) بيت من بيتين قالها الفرزدق لما حّج هشام بن عبد الملك فصحبه الفرزدق من المدينة حتى حجّ ورجع إلى المدينة ، فأمر له بخمسمائة درهم فقال :

يردِّدُني بين المدينة والتي ... إليها قلوبُ الناس يهْوى مُنيبُها
يقلّب عينا لم تكن لخليفة ... مشوّهةً حولاءَ بادٍ عُيوبهُا

ورواية السيّوطي في الأشباه للبيت الثاني مختلفة عن رواية الديوان وإن كان موضع الاستشهاد كما هو لم تتغير روايته .

أن تقول عيوبها بادٍ كما لا تقول : الرّجال جالسٌ .

وإذا كان كذلك فالنصب في قوله : متراخياً بالعطف على « مبتغٍ » ، لأنه منصوب الموضع ، فكأنه قال : لا أنا مبتغياً سواها ولا متراخياً عن حبها .

فإن جعلت « لا » الأولى ملغاة / كان قوله :أنا مبتغ مبتدأ وخبراً ،[٤ / ١٦٢] ولزمك أن تُعْمِل الثانية ، ويكون اسمها محذوفاً ، تقديره : ولا أنا عن حُبّها متراخياً ، وحَسُن حَذْفُهُ لتقدّم ذكره .

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله : « متراخياً » حالاً والعامل فيه الظرف الذي هو « عن » كما يعمل الظرف في الحال إذا قلنا : زيد في الدّار جالساً .

قيل : لاَ يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرف ناقص ، وإنما يعمل في الحال الظّرف التام ، ألا ترى أن قولك : زيدٌ في الدار كلام مفيدٌ ، ولو قلت : زيد عنك راحلاً ، ومحمد فيك راغباً لم يجز ، لأنك لو أسقطت « راحلاً » « وراغباً » فقلت : زيد عنك ، ومحمد فيك ، لم يكن كلاماً مفيداً ، فإذن لا يصح إلا أن ترفع راحلاً وراغباً، وتعلّق الجارّين بهما .

ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعديّ لا أنا باغياً سواها » ، فهذه الرواية تكفيك

تكلف الكلام على « مبتغِ » .

فأما قوله : يولّل عُصْلاً فمعنى يولل ، يحدّد أنياباً عُصْلاً ، والعُصْل : شِدّة الناب مع اعوجاج فيه ، وهو ناب أعصل .

والبنى : جمع بِنْية يريد أصول الأنياب .

وقوله : هَيْنة مخفف هيّنة كقولهم في ميّت : مَيْت ، وكما جاء في الحديث : المُؤمن هَيْنٌ لَيْنٌ .

والنّوابي من قولهم : نبَا السيف ينبو : إذا ضربت به فرجع إليك ، ولم يعمل في الضّريبة .

وقول رؤبة[١] : « تحش الطّبخ » يقال : حششت النّار أحشها : إذا أذْكَيْتُها ، والطّبخ واحدهُ طابخ كساجد وسُجّد ، وراكع وركّع .

شبه ملائكة النّار بالطّباخين .

وقوله : « حين لا مستصرخ » أي حين لا أحد هناك يَسْتصرخ كما يوجد ذلك في الدّنيا .

وقول سعد بن مالك : « وضعت أراهط »[٢] ذكر أراهط أبو عليّ في

(١) فيا سبق صححنا نسبة هذا الشاهد إلى العجاج لا إلى رؤبه .

(٢) من قوله في أول قصيدته التي بلغت خمسة عشر بيتاً في الحماسة :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

باب « ما جاء بناءُ جَمْعه على غير بناء واحده » كقولهم في جمع باطل : [أباطل][(١)] وأباطيل كأنه ، جمع أبطال أو إبطيل ، وأراهط كأنه جمع أرْهُطٌ ، قال : وأَفْعُل لم تستعمل عنده في هذا . [قوله : عنده يعني سيبويه ، وقوله وافعل لم يستعمل عنده في هذا][(٢)] يعني أنه لم / يثبت [٤ / ١٦٣ عنده أنهم جمعوا الرّهْط الذي هو العِصابة دون العَشَرة على : أرْهُطٌ ، ولكنهم استعملوا الأرْهُط في الرّهط الذي هو أديمٌ تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السرّة إلى الرّكبة[(٣)] .

وغير سيبويه قد حكى في الرّهط الذي هو العصابة أنهم جمعوه على أرهُط، وجمعوا الأرْهُط على الأراهط، كما جمعوا الكَلْب على الأكلب، ثم جمعوا الأكلب على الأكالب.

ومِمّا جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه : أحاديث ، وأحاديث كأنه جمع إحداث كإعصار[(٤)] وأعاصير ، ولا يجوز أن يكون أحاديث جمع أُحْدوثة كأُغْلوطة وأغاليط لأنهم قد قالوا : حديث النّبيّ ، وأحاديث النّبي ، ولم يقولوا : أحدوثة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

---

(١) سقطت : كلمة : « أباطل » من ط .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في الأشباه ، وهي تفسير لعبارة ابن الشجري .

(٣) في ط : «الركية» بالياء تحريف

(٤) الإعصار : ريح تثير الغبار ، فيرتفع في السماء كأنه عمود .

ومما جمعوه على غير قياس قولهم في الرُّبَّى[١] وهي الشّاة التي تحبس اللّبن ، وقيل الحديثة العهد بالولادة: رُبابٌ مضموم الأول .

ومثله قولهم في جمع التوءم وهو الّذي يولد مع آخر: « تُؤام »[٢] وفي جمع الظئر[٣] وهي الداية[٣] : ظُؤار .

وفي جمع الثّنِيّ : ثُناء وهو ولد الشاة إذا دخل في السّنة الثانية ، والبعير إذا ألقى ثَنِيَّتَهُ وذلك إذا دخل في السنة السادسة .

وفي جمع الرخل[٤]: رُخال وهي الأنثى من أولاد الضان .

وفي جمع النفساء وهي المرأة التي وضعت: نُفاس وقيل، أيضاً : نِفاس بكسر أوله ، والنفاس أيضاً بالكسر ولادها[٥] .

---

(١) الرُّبَّى كـ «حُبْلى» : الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النتاج . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : التوءم من جميع الحيوان مع غيره في بطن من الاثنين فصاعداً وجمعه توائِم ، « وتُؤام » .

(٣) في القاموس : الظّئر بالكسر : العاطفة على ولد غيرها، المرضعة له في الناس وغيرهم للذكر والأنثى .

(٤) الرِّخل بكسر الراء ، وبهاء ، وككتِف : الأنثى من ولد الضأن جمعه : أرْخُل ، ورِخال ، ويضم ، ورخِلان .

(٥) يقال : ولَدت تلد وِلاداً ، وولادة ، وإلادة ، ولدةً وتولْداً . انظر القاموس .

[القصيدة الحرباويّة]

نقلت من خط بعض الفضلاء :

قال نقلت من خطّ العماريّ(١)، قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون البَلَطِيّ(٢) النّحويّ هذه القصيدة الحِرْباويّة ، لأنها تتلون كالحِرْباء .

وحرف رَوّيها يكون مضموماً ، ثم يصيرُ مفتوحاً ، ثم مكسوراً ثم ساكناً .

وإنما عملتها كذلك لأمرين : أحدهما(٣): أني اتي بما لم أسبق إليه ، والآخر : كيما أتَحدّى بها النّحاة ، لأني أتيت فيها بمذاهب من النّحو لم يقف عليها أحدٌ منهم ، ومضمونها شكوى الزّمان وأهله .

---

(١) في النسخ المخطوطة : الغمازي بالغين والزأي .

(٢) له ترجمة وافية في معجم الأدباء ١٢/١٤١، والبغية ٢/١٣٥ . وكنيته: أبو الفتح : والبلطي ـ كما في معجم الأدباء ـ نسبة إلى بَلَط، التي تقارب الموصل. مات لعشر بقين من صفر سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وهي آخر سنى الغلاء الشديد بمصر. وقد أخذ النحو عن أبي نزار وأبي محمدّ سعيد بن المبارك بن الدّهان.

(٣) في ط فقط : «إحداهما» .

وهذا أوّلها .

(ص) = إنـي امـرؤٌ لا يصطبيـ ـنـي الشّـادِنُ الحَسنُ القَوامُ(١)

(ش) = يجوز في ميم « القَـوام » الرّفـع علـى أنـه فاعـل الحَسـن ، والنّصب على التّشبيه / بالمفعـول به ، والجـر بالإضافـة ، [٤ / ١٦٤] والوقف بالسّكون ، لأن وزن الشّعر تستقيم فيه حركةُ الميم ، وإسكانها ، أمّا إذا حرّكت فالشّعر من الضّـرب السّـادس من الكامل ، وإذا سكّنت فالشّعر من الضّرب السابع منه .

* * * * *

(ص) = فارقْــت شِرَّة عِيشتِي إذْ فارَقَتْنِــي والعُرامُ(٢)

(ش) = ارتفع العُـرام عطفـاً علـى المضمـر في فارقتنـي ، وانتصـب « عَطْفاً » على شِرّة ، وانخفض عطفاً على عِيشَتي .

* * * * * *

(ص) = لا أسْتَلِــذّ بِقَيْنَـةٍ تَشْــدو لدَيّ ولا غُلامُ

() = ارتفع غلامٌ عطفاً على المُضمر في تشدو ، وانتصب عطفاً على

(١) في طوالنسخ المخطوطة : « لا يطبيني » ، وفي معجم الأدباء ١٢ / ١٥٩ « لا يصطبيني » .

(٢) في طوالنسخ المخطوطة : « والغرام » بالغين ، وفي معجم الأدباء « والعرام » بالعين ، وفسرّ العُرام في الهامش بالشراسة .

موضع قينة[١]، فكأنه قال : لا أستلذ قينة ، وانخفض عطفاً على لفظه .

*****

(ص) = ذو الحُــزْن ليس يسرُّهُ طيبُ الأغاني والمُدامُ

(ش) = ارتفع المدام عطفاً على « طيب » ، وانتصب بواو « مـع » ، وانخفض عطفاً على الأغاني .

****

(ص) = أمسى بدَمْـعٍ سافِحٍ في الخـدّ مُنْسَكِبٍ سِجامُ

(ش) = ارتفع سجام ، لأنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ، وانتصب بإضمار أعنى ، وانجرّ صفة لما قبله[٢].

*****

() = القى صروفُ الدّهر مصـ طبراً وما حدّي كَهام[٣]

(١) في معجم الأدباء : « ونصبه بلا » .
(٢) في معجم الأدباء : وجرّه نعتاً للدّمع .
(٣) هذا البيت ليس من الأبيات التي ساقها معجم الأدباء وفي ط : « حـدى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وجـدّى » : حظّـى : ، وكهـام : أي كليل ، ومنه : سيف كَهام ، ولسان كهام أي عيٌّ ، ورجل كهام . لا غناء عنده .

(ش) = يجوز رفع خبر « ما » على لغة بني تميم ، ونصبه على لغة الحجاز .

وأمّا الكسر فإن بعض العرب يَبْنِي كلّما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على شغار[١]، ونَزال .

*****

(ص) = لا أشْتكي مِحَنَ الدّواهي		إذْ تحلّ بِيَ العِظَامُ[٢]

(ش) = ارتفع ، العظامُ فاعل تَحل ، وانتصب صفة لمحن ، وانجرّ صفة للدّواهي .

******

(ص) = مارستهن ومارَسَتْنِي		في تصرّفها الجِسامُ

(ش) = ارتفع الجسام بقوله مارستني ، وانتصب بدلاً من « هن » في مارستهُنّ / وانجر بدلاً من « ها » في تصرّفها على حدّ قول الفرزدق . [٤ / ١٦٥]

٨٢٣ = على حالةٍ لو أنّ في القوم حاتِماً
على جُوده لضَنّ بالماءِ حاتِمُ[٣]

---

(١) شغر البلد : خلا من الناس ، وبابه قطع .
(٢) ليس من الأبيات التي ساقها في المعجم .
(٣) من شواهد شذور الذهب / ٢١٨ .

(ش) = والقوافي مخفوضةٌ ، وانخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده .

*****

(ص) = وبلوْتُ حدّ السيف في عمل فأخْلَفني الحُسام[1]

(ش) = ارتفع الحسامُ فاعل أخلفني ، وانتصب بدلاً من « حَدّ » وانجر بدلاً من السّيف .

****

(ص) = إن كنتُ في ليل الخُطوبِ أرقب لينكشفَ الظّلامُ

(ش) = ارتفع « الظلام » بينكشف ، وانتصب بأرقب ، وانجرّ بدلاً من ليل .

****

(ص) = واتْرُكْ ملام الدهر عنـ ك فما حديثك والملامُ

(ش) = ارتفع « الملامُ » عطفاً على « حديثك » ، وانتصب بواو مع ، وانجرّ عطفاً على الكاف في حديثك .

****

(١) ليس من الأبيات التي ساقها معجم الأدباء .

(ص) = أَرْمــي زمانــي ما رَمى　　لِلْعِرْض حتّى لا يُرامُ[١]

(ش) = قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعاً ومنصوباً كقوله تعالى : ﴿ حتّى يقولَ الرَّسولُ ﴾[٢].

وأما الكسر فلا سبيل إليه إلا بزيادة الياء في يرام فيصير ، يرامي من المراماة ، ويصير المعنى : لا أزال أرْمي الزّمان حتى يَتْرُك مراماتي .

****

(ص) = إني أرى العيشَ الخُمو　　لَ وصحبةُ الأشْرار ذامُ

(ش) = صحبة الأشرار مبتدأ ، وذام خبره ، ويجوز نصبها معاً بأرى ، والذام : الذّم .

وإذا زادت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتضيفه[٣] إليك .

****

(ص) = كم حاسِدينَ معاندين　　عَـدَوْا علـيّ وكَمْ لِئَامُ

(ش) = قد جاء بعد«كم» المرفوعُ والمنصوبُ والمجرورُ ، قال الفرزدق :

(١) لم يذكر هذا البيت في معجم الأدباء .

(٢) البقرة / ٢١٤ .

(٣) في ط : « وتضفه » تحريف واضح .

٨٢٤ = * كَمْ عَمّة لك يا جريرُ وخالةٍ[1] *

رُوِي برفع عمّة ، ونصبها ، وجرّها .

* * * * *

(ص) = رُبَّ امـرىءٍ عايَنْتُهُ لَهِجاً بِسَبِّي مستهامُ / [٤ / ١٦٦]

(ش) = الأخفش يقول: رُبَّ وما عملت فيه في موضع رَفْع ،فيكون رفع « مستهام » على الصّفة لامرىء على الموضع ، ونصبه بـ « عاينته » ، وجرّه نعت امرىء على اللّفظ

* * * * *

(ص) = عين[2] العَدُوِّ غَدَوْتُ مُضـ ـطـرًّا بصحبتـه أُسامُ

(ش) = أسام بالرّفع مضارع من : سام ،وبالفتح بمعنى : أُسامى مبنيّ للمفعول،وبالكسر أي أسامى ،يقول : اضطّرَّني الزّمان حتى أفاخر مَنْ يفاخرني .

* * * * * *

---

(١) تمامه :

* فدعاء قد حلبت عليَّ عشارى *

من شواهد : سيبويه ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، وانظر ديوان الفرزدق / ٤٥١ .

(٢) في ط : « بين » مكان : « عين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء ١٢ /١٦٢ .

(ص) = لا غَرْوَ في تفضيله   هــذا الزمــان عَلا اللّئامُ[١]

(ش) = ارتفع « اللئّام » على أن « علا » فعلٌ ماض من العُلُوّ .

وانتصب كذلك على أن فاعله ضمير أي علا هو اللّئامَ أي زاد عليهم في اللّؤم .

وانجرَّ على أن «على» اسم بمعنى فَـوقْ بجرهـا .

ويغلط[٢] النحاة ويسمّونها حرفـاً كقولهـم : زيد علـى الفرس ، وإنما التقدير : فوق الفرس .

وأنشد سيبويه :

٨٢٥ = * فهي تنوش الحَوْض نَوْشاً من علا[٣] *

* * * * * *

(١) لم يذكر هذا البيت في معجم الأدباء .

(٢) في ط : « وبلفظ » مكان : « ويغلط » تحريف .

(٣) رجز بعده :

نوشاً به تقطع أجواز الفلا

نسبه في اللسان : « نوش » إلى غيلان بن حريث

والضمير للإبل .

من علا : أي من فوق، النوش : الأخذ والبطش، والقوى القلب.

يريد أن الإبل عالية الأجسام ، طويلة الأعناق ، وهذا النوش الذي ترتوي به يعينها على قطع الفلوات . والأجواز : الوسط .

من شواهد : سيبويه ٢ / ١٢٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢ / ٣٦٥ ، والحجة لابن خالويه / ٢٩٥ ، وابن يعيش ٤/ ٨٩ ، والخزانة ٤ / ١٢٥ ، ٢٦١ .

(ص) = مَالِي ولِلْحَمِقِ الأثيمِ الجاهلِ الفَدْمِ[1] العَبَامُ[2]

(ش) = تقدم أن النعت يتبع ويقطع إلى الرّفع والنصب .

****

(ص) = أنّ المُموّه عند فُدْم النّاس يَعلو والطّغامُ[3]

(ش) = يجوز في الطّغام الرفع على الابتداء والخبر محذوفٌ .
والنصب عطفاً على اسم إنّ
والجرّ عطفاً على فُدْمِ .

*****

(ص) = لاَ ترْجِ خَيْراً من ضعيف الوُدّ يَبْخلُ بالسَّلامُ

(ش) = الرفع على الحكاية أي بقوله : السّلام عليكم

والنّصب على المَصْدَرْ أي بأن يسلم السّلام . أنشد الفارسيّ :

---

(١) الفدم : العييّ الثقيل .
(٢) في القاموس : « العبام » كسحاب : العييّ الثقيل وفي ط : « الأشيم » بالشين مكان : «الأثيم»، تحريف
(٣) الطغام : السّفلة والأرذال من الناس .

٨٢٦ = تنادوا بالرّحيل غداً		وفي تَرْحالِهم نَفْسِي[1]

وقال : يجوز في الرّحيل الرفع والنّصب والخفض ذكره ابن جِنّى في « سرّ الصّناعة » .

*****

[٤ / ١٦٧] (ص) = وعليك بالصبر الجميل وما يَلوذُ به الكِرامُ /

(ش) = الرفع بيلوذ .

والنّصب بعليك إغراءً .

والجرّ بدلاً من الصبر .

*****

(ص) = لا يَسْتَفيق القلْبُ مِنْ		كَمَدٍ يلاقي أو غرامُ

(ش) = الرفع على الابتداء والخبر محذوف .

---

(١) استشهد به ابن جنى في المحتسب ٢ / ٢٣٥ ، وعلق عليه بقوله : أجاز لي فيه أبو عليّ بحلب سنة سبع وأربعين ثلاثة أضرب من الإعراب ،بالرحيل - والرحيلَ ، والرحيلُ : رفعاً ، ونصباً وجرًا . فمن رفع أو نصب ، فقدّر في الحكاية اللفظ المقول البتة ،فكأنّهم قالوا : الرحيل غداً ، والرحيلَ غداً . فأمّا الجرّ فعلى إعمال الباء فيه ، وهو معنى ما قالوه ، ثم ذكر ابن جنى : أن غداً ، لا يكون ظرفاً لقوله : « تنادوا » ، لأن الفعل الماضي لا يعمل في الزمان الآتي. وإذا قال: تنادوا بالرحيلَ غداً، فنصب الرحيل فإن «غداً» يجوز أن يكون ظرفاً لنفس الرحيل، فكأنهم قالوا: أجمعنا الرحيل غداً.
ويجوز أن يكون ظرفاً لفعل نصب الرحيل آخر ، أي نحدث الرحيل غداً . فأمّا أن يكون ظرفاً لـ «تنادوا» فمحال لما قدّمنا . وهو أيضاً من شواهد المقرب ١ /٢٩٣ ، والخزانة ٤ /٢٣

والنصب بيلاقي .
والجرّ عطفاً على كَمَدٍ .

*****

(ص) = حتّى متى شكوى أخي الـ ـبثّ الكئيبِ المستضامُ[١]

(ش) = شكوى مصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله فرفع المستضام اتباعاً لمحل الفاعل

ونصبه إتباعاً لمحل المفعول .
وجرّه على اللفظ .

*****

(ص) = ما مِنْ جَوىً إلاّ تَضَمْـ ـمنَه فؤادي أو سِقامُ

(ش) = الرّفع اتباعاً لموضع جوىً ، فإنّ « من » زائدة .
والجرّ على لفظه .
والنّصب عطفاً على هاء تضمّنه .

******

(ص) = هَمٌّ أرى في بَثِّهِ ذُلاًّ[٢] وملءُ فمي لِجَامُ

(١) المستضام : الذي حلّ به الضيمُ .
(٢) في ط : « ذل » بالرفع تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء ١٢ / ١٦٠ .

(ش) = ملء فمي لجامٌ مبتدأ وخبر .

ونصب لجام بأرى .

وكسره بتقدير لجامي .

*****

(ص) = قَـدَرٌ علـيّ مُحَتَّمٌ مِنْ فَوْقُ يأتِـي أو أمامُ

(ش) = فوق وأمام مبنّيان على الضّم ، أو منصوبان على الظرفيّة ، أو مجروران بمن إعراباً على أنهما نكرتان .

*****

ص = مـا قيل خُلْقُـك خلّ عنـه فيه ما نَفَـع الملامُ[1]

(ش) = الرفع « بنفع » .

والنصب بخلّ .

والجرّ بدلاً من هاء عنه .

*****

(ص) = مـا أن تضـر بذاك إلْـ لَا حين تُسْمِعه الكلامُ

(ش) = الرفع بتضر .

والنّصب بدلاً من هاء تسمعه .

والجرّ بدلاً من ذاك .

---

(١) لم يذكر في معجم الأدباء .

(ص) = ما في الوَرى مِنْ مُكْرِمٍ لِذَوي العلومِ ولا كِرامُ

(ش) = الرفع عطفاً على موضع مكرم .

والجرّ على لفظه .

والنّصب بلا .

******

(ص) = أأعيش فيهم إذْبَلَوْ تُهُمْ وقد جَهِلوا الأنامُ

(ش) = الرفع بدلاً من الواو في جهلوا .

والنّصب بدلاً من « هم » في بَلَوْتهم . / [٤ / ١٦٨

والجرُّ بدلاً من « هم » في « فيهم » .

*****

(ص) = في غَفْلَةٍ أَيْقاظُهُم عن سُؤْدَدٍ بَلْه النِّيامُ

(ش) = عند قطرب أن « بَلهْ » بمعنى : كيف ، يرتفع ما بعدها .

وأصلها : أن تكون بمعنى : « دع » فنيصب ما بعدها .

ويجرّ بها تشبيهاً بالمصدر .

وقد أجاز ابن جنى في قول المتنبّي .

٨٢٧ = * أقلّ فعالي بَلْه أَكثَرُ مَجْده *

رفع أكثر ونصبه وجرّه .

***

(ص) = ليس الحياةُ شَهِيّةً　　لي في الشَّقاءِ ولا مَرَامُ

(ش) = يرتفع « مرام » بـ « لا » ، بمعنى ليس ، والخبر محذوف على حد قوله :

٨٢٨ = 　　* فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ[١] *

وينصب عطفاً على شهيّة .

ويجرّ عطفاً عليها على التّوهم ، لأنها في تقدير الباء على حد قوله :

٨٢٩ = 　بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مَضى
　　ولا سابقٍ شَيْئاً إذا كان جَائِيَا[٢]

* * * *

(ص) = فَكَرِهْتُ في الدّنيا البقا　　ء وقد تَنَكّد والمُقامُ

(ش) = الرفع عطفاً على ضمير تنكّد .

والنصب عطفاً على البقاء .

والجرّ بواو القسم على إرادة مقام إبراهيم الخليل عليه الصّلاة والسّلام .

* * * * *

(ص) = إنّي وَدِدْتُ وقد سَئِمْتُ العَيْش لو يَدْنُو حِمامُ

(١) سبق ذكره رقم / ٨١٧ .

(٢) سبق ذكره رقم ٣٩٤

(ش) = الرّفع بيدنو
والنصب بوددت
والكسر على تقدير : حِمامي .
والله سبحانه أعلم .

*****

[بحث في هيهات]

(بسم الله الرّحيم)

وبه نستعين وصلى الله وسلّم على سَيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

وجدت بخطّ العلامة شمس الدين بن الصّائغ ما نصه : الكلام على قول الشاعر :

٨٣٠ = هيهات لا يأتي الزّمان بمثله
إنّ الزّمان بمثله لبخيلُ / [٤ / ١٦٩]

هيهات اسم للفعل بمعنى : بَعُد على الصّحيح ، فقد حكى ابن عُصْفور أنّها تستعمل مصدراً بمنزلة البُعْد ، فتعرب إذ ذاك :«لا يأتي الزّمان بمثله» فعل وفاعل ومتعلّق .

وفاعل « هيهات » خطر لي أنه ضميرٌ يعود على « مثله » أي بُعْد مثل هذا الممدوح عنّا لا يأتي الزّمان بمثله ، والبُعد لا يمتنع تعلّقه بالأعيان كما قال الشاعر :

٨٣١ = فَهيْهات هيهات العقيقُ وأهله وهيهات خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ[١]

وتكون المسألة من باب إعمال تنازع الاسم والفِعْل على حدّ قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرؤوا كتابيه ﴾ [٢]

قيل : لا بُدّ في باب الإعمال من رَبْط بين العاملين ، نَصّ على ذلك ابن هشام الخضْراويّ وابن عُصْفورُ في شرحهما على الإيضاح ، وأبو حيّان في الارتشاف ، والأبذي في إثناء كلام على الجُزولية .

والجواب عن قوله : ﴿ هاؤم اقرأوا كتابِيَه ﴾ : بأن هذه ليست من باب الإعمال ، أو أنها منه ، وحرف العطف مُقَدَّر ، كما خرّجت عليه آيات منها : قوله تعالى : ﴿ ثلاثةٌ رابِعُهم كَلْبُهم ﴾ ، و﴿ خَمْسَةٌ سادِسُهُم كلبهم ﴾[٣]، وقوله تعالى : ﴿ إنّ الدِّين عِنْد اللهِ الإِسلامُ ﴾[٤] على قول أبي عليٍّ في الحُجّة[٥]. وقوله :

---

(١) الشاعر هو جرير ، انظر ديوانه / ٤٧٩
من شواهد : الخصائص ٣ / ٤٢ ، وابن يعيش ٤ / ٣٥، وشرح شذور الذهب / ٤٠٢ ، والعيني ٣ / ٧ ، ٤ / ٣١١ ، والتصريح ١ / ٣١٨ ، ٢ / ١٩٩ ، والهمع والدرر رقم ١٥٢٨ .

(٢) الحاقة / ١٩ .

(٣) الكهف / ٢٢

(٤) آل عمران / ١٩ .

(٥) طبع الجزء الأول منه بتحقيق الأساتذة على النّجدى ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، والدكتور عبد الحليم النجار .

٨٣٢ = ❊كيف أصبحت كيف أمسيت[١]❊

وأكلت سمكاً لبناً تَمْراً ، أو أنها جملة حالية في تقديم الخبر أي : هاؤم قارئين على حدّ : فلميدد حال تنتظرهُ[٢]،أو أنه بدل اشتمال أو بدل اضراب على حد ما أوّله ابن خروف في قوله تعالى : ﴿ النّار ذاتِ الوَقُود ﴾[٣] أو أن الفعلين قد ارتبط أحدهما بالآخر من حيث كانا معاً محكيّين بالقول ، ذكره ابن عُصفور في شرح الإيضاح .

قلت : لا نُسلّم اشتراط الرّبط . قال الإمام محمد بن أبي البَرَكات محمد بن عمرون في شرح المفصل ما نصّه : ضابط هذا يعني باب الإعمال : أن يجتمع أكثر من عامل من فعل أو اسم يعمل عمل الفعل ، ويقع بعد ذلك كلمة يصحّ أن يعمل فيها كلٌ واحدٍ مما تقدّم على انفراده ، سواءٌ في ذلك ما يعمل بنفسه ، أو بحرف جرّ ، وسواء المتعدّي لواحدٍ ، واثنين ، وثلاثة ، وسواء وجود حرف عطف وعدمه ، أنت مخير في أيها شئت .

[٤ / ١٧٠]　وقال الأبذيّ في شرح الجُزولية بعد كلام طويل على قوله . /

(١) قطع من بيت قائلة مجهول وهو بتمامه :

كيف أصبحْت كيف أمسيتَ ممّا　يغرس الود في فؤاد الكريم

من شواهد : الخصائص ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٢٨٠ ، والأشموني ٣ / ١١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٦٥٤ .

(٢) في ط : « منتظرة » بالميم ، وفي النسخ المخطوطة تنتظره .

(٣) البروج / ٥ .

٨٣٣ = ❊ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ[1]❊ . . . البيت .

ودخول هذا البيت في باب الإعمال مشكلٌ ، فإنه لا يصح تسلّط الثّاني عليه لفساد المعنى .

وحقيقة الإعمال : أن يتقدّم عاملان ويتأخّر عنهما معمول لكلّ واحدٍ منهما تعلُّقٌ به من جهة المعنى ، وطلب له فقال بعضهم : إنما أرادوا مشابهة لباب الإعمال في أن فصل فيه بين العامل والمعمول بجملة .

وقال بعضهم : يمكن أن نجعله من باب الإعمال ، وننصب «قليلاً» بـ «لم أطلب»، ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير: وأنا لم أطلب معطوفاً على الجُمَل كلها لا على الجواب الذي هو «كفاني»، ويكون التّقدير: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني هو أي القليل من المال، وأنا لم أطلب القليل، بل طلبت الكثير.

وردّه بعضهم بأن باب الإعمال لا يكون حتّى يشرك الثاني مع الأول بحرف العطف أو يكون معمولاً له نحو : جاءني يضحك زيدٌ حتّى يكون الفصل كلا فصل ، إذْ العرَبُ لا تقول : أكرمت أهنت زيداً إلاّ بالواو ونحوها ، وفي تقديره لا يشرك الثّاني الأول في شيء ، ثم على تقدير اشتراط الرّبط فليس الرّبط منحصراً في تعاطُفٍ بين العاملين أو عملٍ منهما ، فقد يكون في عمل غيرهما فيهما كما قدّمنا عن أبي

(١) سبق ذكره رقم / ٥٤١ .

الحسن بن عصفور في توجيه الإعمال في « هَـاؤُمُ إقْرَءوا كِتـابَيه » ، و«وآتوني أُفْرِغْ »(١) إن قلنا : إن العامل شَرْطٌ مُقدّر فيه ، أي إن تأتوني أُفرغ فقد يحصل ربطٌ من جهة المعنى كقوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم في الكلالة ﴾(٢)، فإنه جوابُ سؤالٍ مُقدّر ، كأنه قيل : مـا جوابـك؟ فقيل: قـل: الله، وهكذا يُخـرّج «هاؤم إقـرءوا» والبيت أيضاً : « هيهات » هو أنّه سأله كأنـه قيل : فإن قيل : لـماذا بَعُـد ؟ قيل : لا يأتي الزّمان بمثله ، أو تقول الجملة الثّانية مفسرة للأولى كأنه قال : بعُد مِثْلُهُ أي لا يأتي الزّمان بمثله .

فإن قيل : فهيهات بمعنى بَعُـد ، والبُعْـدُتفسير :بَعُد (٣) إتيان الزمان بمثله .

قلت : البُعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار « ذلك رجْعٌ بعيد »(٤).

[٤ / ١٧١] فإن قيل : ذلك في لفظ بعيد . /

قلـت : جاء في لفـظ هيهـات قال : (هَيْهـات هَيْهـات لِمـا تُوعَدونَ)(٥)

(١) الكهف / ٩٦ .
(٢) النساء / ١٧٦
(٣) « والبعد تفسير بعد » زيادة في ط لم ترد في النسخ .
(٤) قٓ / ٣
(٥) المؤمنون / ٣٦ .

وقد نص ابن عصفور في قوله : « هيهات العقيق » على أنه من باب الإعمال ، ونقله عن أبي عليّ وغيره ، ونفى أن يكون من باب التأكيد فانظُرْ إلى تعلّق الأول بالثاني .

قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح : فإذا قلت : إنها اسم فعل فالاختيار في العقيق أنه مرفوع بهيهات المتأخّرة عند البصريين ، وعند الكوفيين بالمتقدّمة ، وأن تقول : هذا من باب الإعمال وليس قولك : قام قام زيد منه ، لأن ذلك الثاني مؤكّد للأول ، ولا يمكن هنا التأكيد ، لأن اسم الفعل أتِي به بدل الفعل واختصاراً بدليل قولهم : صه للمفرد والمثنّى والمجموع المذكّر والمؤنث فتكْرَارُه للتّأكيد مناقِضٌ لما أريد به من الاختصار ، فإن أكّدت الجملة بأسرها ساغ نحو : نَزالِ نَزالِ نزالِ .

وحمل الفارِسيُّ وغيره ذا البيت على الإعمال ، واعتقدوا الإضمار في غير العامل في الظّاهر .

[بحث في اسم التفضيل]

كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر

تصنيف الإمام العالم العلاّمة حجّة الأدب لسان العرب محمد ابن عبد الرحمن الشّهير بابن الصائغ[١] الحنفيّ عفا الله تعالى عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ والصّلاة على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلم :

اعلم أن اسم التفضيل من الأسماء المشتقّة من الأفعال ، ويشبه من الأفعال الغير المتصرّفة ، وهي وفعل التعجّب من باب واحد ، حتى إن حُذّاق النّحويين قالوا : إن الّذي شذّ من أحد البابين شَذّ في الآخر .

قال ابن عصفور : لا يتعجّب من فعل المفعول ، وشذّ « ما أخوفه عندي » . وأنشد .

(١) في البغية ١ / ١٥٥ : ولد قبل سنة عشر وسبعمائة من أشهر مؤلفاته : شرح الفية ابن مالك ، وهو في غاية الحسن ، والجمع والاختصار .
مات في خامس عشر شعبان سنة ٧٧٦ هـ .

٨٣٤ = ❊ فَلَهْوَ أَخْوفُ عِنْدي إذ أُكَلِّمه[١] ❊

ولا من الألوان . وشذّ قوله :

٨٣٥ = ❊ فأنت أَبيضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ[٢] ❊ / [٢ / ١٧٢

وقد كنتُ قِدْماً نَضَرْتُ هذه المسألة النّحوية في أن البابين من وادٍ واحدٍ ، والواردُ في أحدهما واردٌ في الآخر بمسألة فقهيّة ، وهي أن التّمتع والقِرآن كذلك من وادٍ واحدٍ ، والنَّصُّ الواردُ في التمتّع واردٌ حكمه في القِران ضمنْتُه كتابا سمّيته : بـ(باختراع الفهوم[٣] لاجتماع العُلوم)

إذا تَقَرَّر ذلك ، فمقتضى هذه الصّفة أن لا تعمل إذْ هي اسمٌ ، وحقُّ الأسماء أن لا تعمل إلاّ إنْ أَشْبَهَتْ الفِعْل ، أو أَشْبَهت ما أَشْبَه الفِعْل .

فالأول كاسم الفاعل ، والثاني : الصّفة المشبهة به وأفعل هذه لو[٤] تشبه الفعل شَبَه اسم الفاعل في جَرَيانها مطلقاً ، وأعني حالة

---

(١) لكعب بن زهير : وتمامه

❊ وقيل إنك محبوس ومقتول ❊

من شواهد : المقرّب ١ / ٧١ .

(٢) لطرفة بن العبد : وصدره :

❊ إذا الرجالُ شَتَوْا اشتدّ أَكْلُهُمْ ❊

من شواهد : الإنصاف ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٦ / ٩٣ ، والمقرّب ١ / ٧٣ ، والتصريح ١ / ٣٢٥ ، وحاشية يس ٢ / ١٠٦ ، واللّسان « بيض » .

(٣) في ط فقط : « الفهوم » وهو أوضح .وفي النسخ المخطوطة : المفهوم .

(٤) هكذا في نسخ الأشباه : «لو» ولعل الصواب : «لم» ليستقيم الأسلوب

تَذْكِيرها وإفرادِها وفروعهما وهو يفعـل[١] حتـى إنـه في بعض الأمـاكن اختلف في الكلمة هل هي فعل أو اسم تفضيل ؟ كقوله :

٨٣٦ = لَعَمْرُك ما أدْرِي وإنّـي لأَوْجَلُ
علـى أيِّنـا تعـدو المنيَّـةُ أوَّلُ[٢]

بل إن جرى أفعل على المضارع فلم يَجْرِ بغير الفُروع .

فإن قلت : ولِمَ لَمْ تكن أفعل جاريةً على المضارع في الحَرَكات والسّكنات ، إذ لا اعتبارَ بالأصالة والزّيادة ، ألا تَرَى أنّ ضاربـاً جارٍ على يَضْرِبُ .

قلت : علامة التأنيث خارجَـةً عن ذلك ، ألا ترى أن ضارِبـةٌ جارية ، والتاء خارجةٌ عن ذلك .

ولقائل أن يقول : التَّاء خارِجَةٌ عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الألف .

والذّي يدفع هذا كُلّهُ أنّ كلامنا في « أفْعَلَ منْ » وهـي لازمـة الإفراد والتّذكير .

---

(١) في ط فقط : « تفعل » .
(٢) لمعن بن أوس .
من شواهـد : المقتضـب ٣ / ٣٤٦ ، والمنصف ٣ / ٣٥ ، وابـن الشجـري ١ / ٣٢٨ ، ٢ / ٢٦٣ ، وابـن يعيش ٤ / ٨٧ ، ٦ / ٩٨ ، والخزانـة ٣ / ٥٠٥ ، وشذور الذهب / ٩٤ ، والعينيّ ٣ / ٤٣٩ ، والأشمونـي ٢ / ٢٦٨ ، وحاشية يس / ٢ / ٥٢ .

ومعنى الجَرَيان ـ كما قاله ابن عصفور ـ الجرَيانُ على المضارع في الحَركات والسّكنات والتّذكير والتأنيث ، والتّثنية والجمع ، ولم تُشْبِه اسم الفاعل الجاري على الفعل لشبه الصّفة له في لحاق العلامات الدّالّة على فرعيّة المسند إليه ، بل جرت مَجْرَى فِعْل التّعجّب في المعنى ، ولذلك لزمت الإفرادَ والتّذكير إذا كانت مُجَرَّدةً من « أل » والإضافة لزومه لذلك ، وليس لزوم أفعل كذلك لتضمُّنه معنى الفعل والمصدر المستحقَّين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذَكَرهُ موفّق الدِّين / بن يعيش في شَرْح المُفْصّل وابن بابشاذ ، وقد [٤ / ١٧٣] أخذه ابن السّرّاج ، كذا في « الإيضاح » ، وقد علّل ذلك بمثال في الإيضاح بأنّهم لو جمعوا بينهما في علامة الفُرُوع وبين أل فإذاً البيت من : « ادخلوا الدرع » بمعنى مع الوالإضافة(١)، لأنّ غير المجرّد ، وبقيّة المشتقات كذلك.

ولا كما ذكره بعض المتأخِّرين من أنها مع [من](٢) كبعض الكلمة مع باقيها، وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات، لأن إعْرابَها على حدتها يدفع ذلك.

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصراً في عمله عن المتصرّف لشبهه بالأسماء ، فما يشبهه من الأسماء ينبغي أن لا يعمل إلا أن « أفعل » لما فيه من الاشتقاق والجَرَيان على الموصوف عملت في الضّمير المتّصل ، والتمييز والحال والظّرف وعديله ، لا في الظاهر ولا

(١) في ط : «مع أل الاضافة» بدون «واو» تحريف
(٢) كلمة « من » سقطت من ط ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

في المفعول به على المشهور ، وهذا معنى قول من قال : لا يعمل .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ اللهُ أعْلَمُ حيثُ يَجْعلُ رِسالاَتِه ﴾[١] فحيث نصبت بمقدّر نصب المفعول به ، أي يعلم حيث، لا جُرَّ بالإضافة ، لأن « أفعل » بعض ما يضاف له ، ولا نُصِبَ بأعلم نصب الظّرْف ، لأنّ علمه غَيْرُ مقيّد ، وفي الآخر بحث . وكذلك قوله :

٨٣٧ = * وأَضْرَبُ مِنّا بالسُّيوف القَوانِسا[٢] *

نصبه بيضرب مقدراً ،وقيل : بإسقاط الخافض، أي أضْرَبُ للقوانس .

ورجّح الأول بكثرة حَذْف الفعل دون الحَرْف ، ولا يقال : إنّها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدلّ على شبه ما يحكم بشبهه ، وهذه ليست كذلك فكيف تدلّ، لأنه كقوله :

٨٣٨ = * كان جزائي بالعصا أن أجلدا[٣] *

وزيداً مررت به .

وبعض العرب لأجل الاشتقاق أعملها في الظّاهر ، مطلقاً ، حكاه سيبويه في موضع ، ومنعه في آخر ، وحكَم عليه بالقِلّة[٤] والرداءة.

---

(١) الأنعام / ١٢٤ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « رسالاته » بالجمع ، وهي قراءة نافع ، وأبي عمرو وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وعاصم . انظر قراءة رقم ٢٣٣٤ في معجم القراءات .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٩ ، ٣٦٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ٦٢٤ .

(٤) في ط : « بالعلة » بالعين ، تحريف .

ورفع بها الظّاهـر كُلّ العـرب في مسألـة «الكحل» استحسانـاً ، والقياس قد قدمناه ووجهه ، إلاّ أن بعض المتأخرين اعترض عليه بأن عدم لحاق العلامات لأفعل يقوى شَبَهـهُ[1] بالفعل من حيث إن الفعل لا يُثنّى ولا يُجمع ، فينبغي أن يعمل بطريق الأولى / وهو مسبوق بهـذا [٤ / ١٧٤] الكلام في كلام الرّشيد سعيد ، والرّشيد سعيد مسبوق أيضاً .

قال أبو علي فيما نقله التّدمريّ عنـه في مسألـة : « زيد شر ما يكون خير منك خَيْرَ ما تكون » : وتوجيه قول المازنيّ : أنّ « خير ما تكون » نصب « بخير منك » . وقد تقدم أنه أشبه الفعل من جهات : من أنه لا يُثَنّي ولا يُجْمع ، ولا يؤنّث ، ويوصل بالحـرف تارةً : زيدٌ أعلم منك .

وجواب ذلك : أنا لا نُسلّم أن ذلك لقـوة شبهـه بالفعـل ، بل لضعفه حيث لم يَجْر مَجراه في لحاق العلامات ، فلحاق العلامات ممّا يقوي شبه الفعل .

وقد ذكره جماعة من النّحويين في عَمله عَمَل اسْمِ الفاعل عَمَل الفِعل ، وإن سلّم أن ذلك يقوّي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرّف شبه بالأسمـاء بدليل مسألـة : إن زيداً لَنِعْـم الرّجل ، ومسألة ﴿ وأن لَيْس للإنسان إلاّ ماسعى ﴾[2] فإنها المخفّفة من الثقيلة بدليل ، وأن « سعيه »[3] إلى غير هذا من المسائل ، وما حالُ ضعيف تعلق بضعيف ؟

(١) في ط : «مشبهة» بالميم
(٢) النجم / ٣٩ .
(٣) النجم / ٤٠ .

ووجه الشيخ أبو عمرو القياس بأن اسْمَيْ الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة باسم الفاعل إنما عَمِلت لشبهها بِفِعْل وجد بمعناها ، وهو يَفْعل ونفعلُ وفعل ، وأفعل لم يوجد فِعلٌ بمعناه ، أي يدلّ على الزّيادة .

واعترض عليه أولاً بأن الصّفة دالّةٌ على الثبوت ولا فِعْل إلا وهو دالّ على الحُدوث. وفي أفعال الضّرائر ودلالتها على الحدوث أو الثّبوت بحث.

وأما أمثلته الغالبة فنائبة عن فاعل ، أو فعلها فَعَّل أو فَعُل أو فَعِل فعلها المجرد من أداة الكثرة ، فإنه وإن لم يوضع لها لا ينافيها .

وثانياً بان لـ «أفعل» بمعناه وهو فعل التّعجب، ولو زاد قيد التَّصرّف لخرج ، على أن لقائلٍ أن يقول : ليس أفعل من التّعجب موضوعاً لذلك .

مسألة : الكُحْل

ومسألة « الكحل » لقّبت بذلك لأن سيبويه مثّلها بـ « ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في غيره » ولكثرة الأمثلة في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره ، وبغير ذلك من الأمثلة ، وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره .

[٤ / ١٧٥] وقد ضبطها الإمام جمال الدين أبو عمرو بما إذا / كان أفعل لشيء وهو في المعنى لمسبّب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً أي صفة لشيء وهو في المعنى لمتعلّق به مفضل وهو الكُحل. وقيل : وهو لمسبب أي لمجعول سبباً . وقيل : الأفضل

بالحقيقة للعيْن هي سببٌ للكحل في التفضيل ، ولهذا ألزمت باعتبار وقوعه في الأول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكُحْل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف،والتفضيل انعكس لأجل النفي .

والإمام جمال الدين بن مالك قال في تسهيله : لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف[١] ظاهراً إلاّ قَبْل مفضول هُوَ هُوَ مذكور أو مقدر [وبعد ضمير مذكور أو مقدر][٢] مفسّرٍ بعد نَفْي أو شبهه يصاحب[٣] أفعل .

ولا أعرف مَخْرجاً لِلُغة مَنْ يرفع بها الظّاهر مطلقاً كما سبق ، لكن كان ينبغي أن يزيد أو ضميراً منفصلاً ليخرج مثل : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أحسن منه أنت ، إلاّ قبل مفضول المفضول أبداً هو المجرور بمن وأفعل قبله ، وإنما أراد[٤] أن يقيّده بأنه هو هو أي المجرور هو ذلك الظّاهر الذي فرض رفع أفعل له وهو الكُحل؛ إذْ الضّمير يعود عليه .

ومثال كونه مذكوراً المثال السّابق وكونه مقدّراً .

ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث : « ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجّة »[٥] قيل وحذف « إليه » أيضاً .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الإعراب » تحريف صوابه من التسهيل / ١٣٤ الذي نقل منه النّص .
(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، صوابه من التسهيل / ١٣٥ .
(٣) في نسخ الأشباه : « بصاحب » بالباء ، صوابه من التسهيل .
(٤) ط : « أرد » مكان : « أراد » .
(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « الصوم من عشر » تحريف والتصويب من سيبويه ١ / ٢٣٢ .

قال الخفاف[1] : من قال: أحبُّ حمله على لفظ الأيام، ومن رفع على موضعها، والخبرُ محذوف أي في الوجود. والمرويّ في الصّحيح «ما من أيام العملُ الصّالحُ فيهن أحبّ إلى الله العملُ من هذه الأيام العشر»، ولا شاهد فيه.

أما تجويزه مع إدخال « مِنْ » على المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عينِ زيد أو على ذي المحلّ كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيدٍ، وإمّا بحذفه مع « من » كقوله:

٨٣٩ = ما إن رَأَيْتُ كعبدِ الله مِنْ أحدٍ
أولى به الحَمْدُ في وَجْدٍ[2] وإعدام

ومنه بيتا الكتاب المَعْزُوَّان لِسُحَيم.

٨٤٠ = مَرَرْتُ على وادي السّباعِ ولا أرى
كوادِي السّباع حين يُظْلِمُ واديا[3]

---

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي: صنف: شرح سيبويه - شرح إيضاح الفارسي - شرح لمع ابن جنى. مات بالقاهرة في يوم السبت الثاني من رمضان سنة ٦٥٧. انظر البغية ١ / ٤٧٣.

(٢) وجد وجداً بضم الواو وفتحها، وكسرها: استغنى.

(٣) لسجيم بن وثيل. وليسا في ديوانه.
من شواهد: سيبويه ١ / ٢٣٣، والخزانة ٣ / ٥٢١، والعيني ٤ / ٤٨.

أَقـلَّ بـه ركـبٌ أَتُـوهُ تَئِيَّـةً[1]
وأَخْـوَفَ إلاّ ما وقـى اللهُ سارِيَا / [٤ / ١٧٦]

قال الأعلم في كتابه : « تحصين عين الذهب » التقدير : أقلّ به رَكْبٌ أتَوْه منهم بوادي السّباع ، فجرى في الحَذْف مَجْرَى « الله أكبر » يعني على أحد القولين .

وقدّره في « النُّكَت » « أقلَّ به ركب أَتَوْهُ تئيّة منهم به » على أن « به » يعود على وادي السّباع ، لا على ما عادت عليه به في الأول ، وهو قريبٌ من الأوّل .

وقدّره بَدْر الدّين بن مالك : « لا أرى وادياً أقـلّ به رَكْبٌ تَئِيَّةً [منه][2] كوادي السّبـاع » . ولـم يُوف التَقـدير حقّـه ، لأنـه حذف المفضل عليه وهو «منهم» العائد على «الرّكب» .

وبقي المحـلّ الآخَـرُ وهـو « كوادي السبـاع » ، فإنـه أراد هو المـذكور في البيت فيه « أل » ، وأل من جملـة الموصـوف باسـم التفصيل .

(١) في العيني ٤ / ٤٩ : « قوله : تئية أي مُكْثاً وتلبُّثـاً ، يقـال : تأيّا أي توقّفْ وتمكث ، ويقال : ليس منزلكم هذا بمنزل تئية أي منزل تلبث وتحبس .
ومادته : همزة ، وياء ، وألف » .
(٢) في شرح الألفية لبدر الدين بن مالك « ابن المصنف » ظهر ورقة ١٠٨ : « لا أرى وادياً أقل به ركب تئية منه كوادي السباع » .
وفي نسخ الأشباه سقطت كلمة : « منه » .
وهذه النسخة مخطوطة في حوزتي حصلت عليها من مكتبة خاصة بإيران .

وتلخيص البيت : ولا أرى كوادي السّباع وادياً أقلّ به الرَّكب إلا أتوه تَئِيَّةً ، وهي المكث منهم بوادي السباع .

وقال أبو جعفر بن النّحاس في شرح أبيات سيبويه : تأييت بالمكان مثل تَفَعّلت تمكّثْتُ .

وقال السخاوي في (شرح المفصل) : ويحتمل أن يكون أقلّ هنا فعلاً ماضياً،ويرفع رَكْبٌ على أنه فاعل ، وتئية مفعول به ، والكل في موضع الصّفة لـ «وادياً» و«أخوف» على : ولم أر أخوف .

قال الخفاف : و « وادياً » ، مفعول «أري» و«كوادي» صِفة تقدمت، فانتصب حالاً ،ويجوز أن يكون «كوادى» مفعول: «أرى» و«وادياً» تمييز بمنزلة: «ما رأيت كاليوم« رجلاً»و «أخوف »معطوف أي وأخوف به منهم .

وبَعْد ضَمير ، أي يكون أفعل بعده ضميرٌ مذكور وهو في المثال « في عينه » أو مقدَّر نحو ما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم : « ما رأيت قَوْماً أشبه بعضٌ ببعض مِن قومك » . وقال رفعت البَعْضَ ، لأن « أشبه » له وليس لقوم .

قال بعض شراح التّسهيل :تَقْدِيرهُ: أبو ما رأيتُ قَوْماً أبين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومِك ببعض ، فجعل « أشبه » موضع « أبين » واستغنى به عن ذكر المضاف ، ثُمّ كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتّقدير : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض ببعض في قومك ، ثم حذف الضّمير الذي هو « فيه » العائد على شبه ، وأدخل « من » على « شبه » فصار التّقدير . من شبه بعض قومك ببعض ، ثم / حذف [٤ / ١٧٧]

« شبه » وبعض ، وأدخلت « مِنْ » على قومك ، وحذف متعلق « شبه » وهو ببعض لحذف ما تعلّق به وهو « شبه » ، فبقي « من قومك » وهو على حذف اسمين .

وبعد نَفْي تقدّم في المثال . « وشبهه » يعني به النّهي والاستفهام .

وقد اعترض عليه بعدم السّماع في ذلك وليس موضع قياس .

وجوابه : أنه قد استقرَّ أنّ النّهي والاستفهام للإنكار يَجْريان مَجْرَى النّفي في أخوات كان الأربعة ، والاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح إلى غير ذلك .

وصاحب أفعل هو رَجُلٌ في المثال .

وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل اجنبياً فقال في « شرح الخلاصة » : لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب[إلاّ] [1] إذا ولى نفياً وكان مرفوعه أجنبيًا مفضّلاً على نفسه باعتبارين .

وقد رأيت الإمام جمال الدين بن الحاجب اشترط السّببيّة ، والإمام جمال الدين ساكت عن ذلك .

فنقول : إن قصد بدر الدين بالأجنبي الذي نفي السببيّ اتّصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من : « ما رأيت رجلاً

(١) سقطت كلمة : « إلاّ » من ط تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وشرح الألفية لبدر الدين بن مالك ظهر ورقة / ١٠٨ .

أحسن منه أبوه » فلا شك أنّ أفعل فيه لا يرفع الظّاهِر في اللغة المشهورة ، لكن هذا القيد كان مستغنىً عنه بقوله : كان مفضّلاً على نفسه باعتبارين .

وإن أراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلّقٌ ما فليس كذلك ، بل لا بدّ مَن أن يكون سبباً بهذا المعنى . وهذا الذي يحمل كلام الشيخ أبي عمرو[1] عليه .

وأن يكون أجنبياً بالمعنى الأول يخرج : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه ، لكن قد قدّمنا أن هذا خارجٌ من قيد آخر ، وبقي النُظرُ فيما إذا قيل : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الظّاهر ويكون الضمير في « منه » يعود على كحله لفظاً على حدّ : « عندي دِرْهم ونصف » خلافاً لابن الصائغ (شرح كذا[2]) .

وقوله تعالى : ﴿ وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِه ﴾[3]

وقول الشاعر :

٨٤١ = وكُلّ أُناسٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ
ونَحْنُ حَلَلْنا قَيْدَهُ فهو سَارِبُ[4]

(١) كنية جمال الدين بن الحاجب .

(٢) جملة : « شرح كذا » في ط والنسخ المخطوطة ، ويبدو أنها جملة زائدة لأنه لا علاقة لها بما قبلها ولا بما بعدها ولعلها في شرح كذا ، ونسى السيوطي اسم الشرح . فكنى عنه بـ « كذا » .

(٣) فاطر / ١١

(٤) للأخنس بن شهاب . انظر المفضليات / ٤٢١ وهو من قصيدة مطلعها :
لابنة حِطّانَ بن عوف منازلٌ كما رقش العُنوان في الرّق كاتِبُ
والعنوان : العلامة، والترقيش : التخطيط يكون على الأديم يحسّن به ، =

« كحلُه منه في عين زيد » هل هي داخلة تحت الضّابط ويرفع فيها أفعل ؟ / [٤ / ٧٨

وعبارته : والذي يظهر أنها تدخلَ إلاّ على رأي بدر الدين عليه .

فإن قيل : الشيخ جمال الدين أبو عمرو يشترط أن يكون لِمُسَبَّبٍ مفضّلٍ باعتبار الأول على نفسه ، وما أعيد عليه الضّمير ليس عين ذلك الكحل ، بل المفضول كُحل عين الفاضل ، ولذا شرط الشّيخ جمال الدينِ بن مالك : قَبْلَ مفضولٍ هُوَ هُوَ .

قلت : المسوغ لعود الضمير عليه يصيّره كأنه هو .

وهذا المعنى لا بدّ من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه ، فإن الكحل المنفّى فضلُهُ في عين رجلٍ غير الكحل المفضول .

وهذا هو الذي سوّغ تعدّى أفعل الرّافع للكحل هنا إلى ضميره المجرور بمن في قولك : « منه » ، ولا يجوز مرّ زيد به .

= هذا ورواية البيت في المفضليات : « خلعنا » بدل : « حللنا » وفسرّ القاسم ابن بشار الأنباري هذا الشاهد بقوله : « قال الأصمعيّ : هذا مثل ، يريد أن الناس أقاموا في موضع لا يجترئون على النُّقلة إلى غيره ، ونحن أعزّاء ، نذهب حيث شئنا لا يقدر أحد على منعنا .

السّروب : الذهاب في الأرض : يقال : سرَب يسرَبَ سرَوبا .

وقال أبو نصر : سرَب الفحل يسرُب سرُوباً : إذا مضى وسار في الأرض ، وذهب حيث شاء . والبيت من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٥٨ .

قال الصفار[١] في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسألة : وبقي فيها إشكال أثاره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور - وفقّه الله تعالى - وهو أنهم قد منعوا : « مرّ زيدٌ به » ، وانفصل عن هذا بأنه عائد على « الكُحْل » لفظاً لا معنى ، لأن الكحل الذي في عين زيد ليس منتقلاً لمعنى آخر فهو من باب .

* أرى كُلّ قوم قارَبوا قَيْد فَحْلِهِم *[٢]

البيت . . .

قال : وهذا حسن ، انتهى .

وقد يقال : إن « أل » في الكُحل المذكورِ فيه للحقيقة ، فالذي يعود عليه الضميرُ مفسّر من حيثُ اللفظ والمعنى ، وهذا مثل قولك : « الماء شَرِب منه زيدٌ، وشرب منه عمرو »فكلاهما يرجعان للماء، وإن كان مشروب هذا الخاصّ غير مَشْرُوب الآخر . انتهى .

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأن ذلك اغْتِفَر في « أفعل » لما كان بمعنى فِعْلين ، ولهذا جاز تعلقه بظَرفين مختلفين نحو : زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم الخميس ، وبأن أحسن في المعنى إنما هي لرجل لا للكحل على ما سيأتي من كلام سيبويه وشرحه .

(١) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوسي شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه . مات بعد الثلاثين وستمائة . انظر البغية ٢ / ٢٥٦ .

(٢) في الشاهد رقم ٨٤١ : « وكل أناس قاربوا » الخ .

واعلم أن قول ابن الحاجب « منفيًّا » لا يخالف قول ابن مالك : « بعد نفي أو شبهه » ؛ لأن الواقع بعد شبه النفي منفّى .

وبقي النظر في شيئن في وجه رفع « أفعل » / هنا الظاهر ، وفي [٤ / ١٧٩] وجه اشتراط هذه الشّروط لذلك .

أمّا رفعها الظّاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين :

أحدهما : أن « أفعل » هنا يعاقبه الفعل ، فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد « أفعل » من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة كهؤلاء لا يوجد له فعلٌ بمعناه كما سبق تقريرُهُ .

قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه : صحّ أن يُرْفَع الظّاهرُ هنا كما صحّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المُضِيّ في صلة « أل » ، يعني من أجل إن كان القياس أن لا يعملَ في الماضي ، وحين دخلته « أل » عمل فيه ؛ لأنه واقعٌ موقع الفعل .

وعليه مناقشةٌ وهو أن « أل » تقتضي الوصل ، وأصله أن يكون بالجملة ، وتشابه المعرفة ، وهي إنما تدخل على المفرد فلذلك اختِيرَ وصلُها بالوصف الذي له شبهان بالجملة والمفرد ،فهو بعدها له جاذبٌ للفعليّة ، أمّا في مسألتنا فبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ، ويؤدّي معنى الوصف لا جاذِبَ له ، إلاّ أن يقال : الأصل في مكان المشتقّات إذا أدى الفعل معناها ، وصحّ حلوله محلّها أن يكون للفعل .

وقد اعْتُرِضَ على هذا التعليل بأن الفعل إذا وقع هنا لم يتساو

التركيبان من حيث إن نفي الأحسنّية يصدق بالمساواة .

وحاول بعض شراح (الحاجبيّة[١]) الانفصال عن ذلك ، فقال : فإذا نفي ذلك يكون المعنى نَفْيَ فَضْلِ حُسْن الكُحل في عين رجلٍ على عين زيد ، وهذا إنما يحصل أيضاً بنفي أن يكون حسنُه كحسنه وهذا فيما أراه مكابرةٌ .

وحاول بعض أجناسه الانفصال بأن « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » محتمل لأن يكون كُحْلُ عينِ زيدٍ أحسن ، ولأن لا يكون بأن يكونا متساوِيَيْنِ ، « وما رأيت رجلاً يحسن»محتملاً، لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأزيد كما تقدّم ، ولأن لا يكون بأن يكون انقص فقد تساوى المدلولانِ في الجُملة ، وهو على ما فيه أقرب من الأول للقبول .

وقد يقال : إن قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل، وإن كان منصبًّا على نفى الزيادة في عين الرّجل ، وهي تصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد ، فالمراد في الاستعمال الأخير. يوضح لك
[٤ / ١٨٠] ذلك أنك تقول ما رأيت أفضل / من زيد بقصد إثبات الأفضليّة له ، قال من نعلم من محققّي التفسير في قوله : «ومَنْ أظلم مِمّن مَنَع مساجِدَ اللهّ » [٢]و«فمن أظْلَمُ مِمّن كَذَب[٣]» : المعنى : لا أجد أظلم مِنْ

(١) هي الكافية لابن الحاجب واحسن شروحها شرح الرّضيّ الذي علق على شواهده البغدادي في خزانة الأدب.
(٢) البقرة / ١١٤ .
(٣) الزمر / ٣٢ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « ومن أظلم » بالواو ، تحريف .

أولئك ، وتكلّموا على الجمع بينهما بكلام يُذْكَرُ في موضعه ، وقولك : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ، وإن كان منصبًّا على نفي المماثلة وهي تصدقُ بشيئين بالزّيادة والنقص كما سبق وضوح الأمرين حسب ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة عن النبّي عليه الصلاّة والسلام أنه قال : « من قال حين يصبحُ وحين يمسى : سبحان اللهّ وبحمده ، سبحان الله العظيم مائة مرّةً لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلاّ رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه » .

ولو قيل : إن أو بمعنى الواو كان تكلّفاً ، وما سبق أولى فتأملْه .

لكن المراد في الاستعمال إثبات الزيّادة للثاني قضاء لحقّ التشبيه .

ويوضّح ذلك البحث البياني في قوله تعالى : «وليس الذَّكَر كالأنثى[1]» .

ونظير ما ذكرناه هنا في التّراكيب مِنْ قَصْرِها في الاستعمال على أحد ما يقتضيه وَضْع اللفظ قَصْرُ بعض المفردات على ذلك عُرْفاً نحو الدابة في [2] الأجناس ، وابن عُمَر ، والبيت[3] في الأعلام

(١) آل عمران / ٣٦ .
(٢) سقطت كلمة :« في » من ط ،صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) في ط : « وإن عمرو البيت » ، وفي النسخ المخطوطة : « وإن عمرا البيت » ولعلّ الصواب ما ذكرت وفي تصويبي استأنست بما ذكره الهمع ١ / ٢٤٩ ،=

بالغلبة. هذا شيء يوافق عليه من مارسَ اللغة العربيّة ولم يَجْمُد على القواعد الجَدليّة.

الثاني : من تعليل الجمهور لرفع أفعَلَ الظاهر أنه لو لم يرفع الظّاهر، ورُفِع إمّا على أنه مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بالكُحل أو خَبَرُهُ الكحل تقدّم عليه لزم منه أمرٌ ممتنع وهو الفصل بين أفعل ومعموله بأجْنَبِيٍّ منه.

ومعنى الأجنبِيّ أنه غير معمول له عمل الفعل فيه، وإلاّ فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ أو الخبر ومعموله فصلٌ بمعموله عند من يرفع أحدهما بالآخر، والفصل بين العائد ومعِموله بالأجنبي لا يجوز، لأنهما كالكلمة الواحدة.

قيل : ولأنّ أفعل مع مِنْ كالمتضايفين،ولا يفصل بينهما بأجنبيّ على قول الجمهور ولا بغيره إلاّ لضرورة.

وقد عترض على هذا التّعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدّم أحسن ويتأخر منه، إما على تقدير أن يتقدّم الكحلُ أو يتأخّر منه بأن يقال : ما رأيت رجلاً الكحلُ أحسن في عينه منه، أو ما رأيت رجلاً
[٤ / ١٨١] أحسن في عينه / منه الكحلُ، فلا يلزم ذلك المحذُور.

وأجاب بدْرُ الدّين بن مالك، ووافقه الحديثي : بأن في تقديم

= ٢٥٠ ، فقد ذكر ما نصّه : « وأمّا ذو الغلبة ، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامًّا ، وهو ضربان :
مضاف كابن عمر ، وابن رألان ، فكل واحد من ولد عمر ورألان، يطلق عليه ابن عمر، وابن رألان، إلاّ أن الاستعمال غلب على عبدالله، وجابر».
[وجابر بن رألان شاعر من طيء ، وهو من شعراء الحماسة] .

الكُحل تقديم غير الأهم لا لضَرُورة ، إذْالامتناع من رفع أفعال التفضيل الظاهر ليس لِعلة موجبة ، إنما هو لأمر استحساني ، ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر ، فيجوز التّخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى ، وهو تقديم ما هو أهم ، وإيراده في الذكر أتمّ ،وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه [نفي صفة رجل في المسألة بأحسن[١]] قال : ألا ترى أنك لو قلت ، ما رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص رجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرّجال ، لأنه ما من راء إلاّ وقد رأى رجلاً ما ، فلما كان الصّدق موقوفاً على المخصّص وهو الوصف كان تقديمه مطلوباً فوق كل مطلوب [فقدم[٢]] واغتفر ما يترّتب على التقديم من الخروج عن الأصل »[٣] .

ومطلوبيّة[٤] المخصص في الإثبات دون مطلوبيّته في النفي ،

---

(١) ما بين معقوفين زيادة في نسخ الأشباه لم ترد في نص الشيخ بدر الدين . انظر نصه في شرح الألفية ظهر ورقة / ١٠٩ .

(٢) كلمة : «فقدم» سقطت من نسخ الأشباه، والتصويب من شرح الألفية لبدر الدين بن مالك ظهر ورقة / ١٠٩ .

(٣) انتهاء نص الإمام بدر الدين .

(٤) قوله : ومطلوبية الخ إجابة الإمام بدر الدين لسؤال قد يقال . وقد سقط هذا السؤال من نسخ الأشباه ونصّ السؤال هو : « فإن قلت فلِم لم يجز على مقتضى ما ذكرتم أن يرفع أفعل التفضيل الظّاهر في الإثبات ، فيقال : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، قلت : لأن مطلوبية » الخ انظر ظهر ورقة / ١٠٩ .

لأنه في الإثبات يزيد الفائدة ، وفي النّفي يصون الكلام عن كونه كذباً »[١] . فلا يقتضي ذلك جوازُ مثله في الإثبات .

وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال : إن فيه « أحسن » وحده ليس صفةً إنما هو جزء الصفة ، وكذا « الكحل » جزء الصفة .

وأجاب[٢] عن تأخير الكحل عن « منه » بأنه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمىً واحد، وليس هو من أفعال القلوب .

ويقال له[٣] : إنك قد أوجبت على تقدير أن يرفع أن يكون « الكحل » مبتدأ ، وهو إذا تأخر لم يضرّ عود الضمير عليه ولم يقبح نحو : « في داره زيد » وهل ذلك إلا مثل (فأوجس في نفسِه خِيفةً موسى[٤]) في الإعراب المشهور ، لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكُحل

---

(١) انتهاء نص الإمام بدر الدين . وقد أسقطت نسخ الأشباه بقية الإجابة المتعلقة بهذا التساؤل وهي : « فلما كان ذلك كذلك كان لهم عن تقديم الصفة ورفعها ، ورفعه الظاهر مندوحة بتقديم ما هي له في المعنى ، وجعله مبتدأ فيقال : رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد .
ولكون المانع من رفع افعل التفضيل الظاهر ليس أمراً موجباً اطرد عند بعض العرب اجراؤه مجرى اسم الفاعل ، فيقولون : مررت برجل أفضلُ منه أبوه . حكى ذلك سيبويه » انظر ظهر ورقة / ١٠٩ .

(٢) أي الإمام بدر الدين انظر وجه وظهر ورقة ١٠٩ .

(٣) الضمير في « له » راجع للإمام بدر الدين .

(٤) طه / ٦٧ .

هو قياس قول سيبويه في نحو : مَن أبوك، لأنه إذا وضع موضعه يبقى الكلام على وَضْعه ، وحينئذٍ يمتنع لعود الضّمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ، ويصيرُ مثل : صاحبُها في الدار .

وينبغي أن يحمل قول الشيخ أبي عمرو في تقدير تقديم « منه » على « الكحل » أنه يلزم منه عود الضّمير على / غير مذكور على أنه بناه [٤ / ١٨٢]
على قاعدة سيبويه التي ذكرناها .

فإن قيل : هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثّالثة وهي : ما رأيت كعينِ زيد أحسن فيها الكحلُ ، فإن الرفع لا يحصل به ذلك المحذور .

قلت : هذه فرع الأولى فكما لا يجوز الرّفع في الأصل كذا في الفرع ، ولأن المحذور واقع في التقدير .

وقال الرشيد سعيد : قد جوّزوا في التقدير ما لا يجوز في غيره .

قلت : وإن كان كذلك فجوابه فقهاً كـ «أنت طالق غداً» ، «ولا تخرجي إلاّ أن آذن لك» ، لكن الأصل أن يكون المقدّر كالملفوظ ، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمًّى واحد كافٍ في المنع ، على أن ذلك مشكل أعنى تعلّق « منه » بأحسن في أصل المسألة إذا رفعت الكحل بأحسن لما يلزم من تعدّي فعل الظاهر إلى مضمره ، وقد تقدم الكلام فيه .

ولعلّ الصفار أخذ الإشكال عن ابن عصفور ، والانفصال عنه ، بأن الضمير الذي دخل عليه « مِنْ » هو « كحل » آخر غير الذي رفع بأحسن ، فكذا هنا .

على أن هذا أيضاً يتأتى فيما إذا قدم الكحل ولم يذكره .

وجنح إلى أمر طويل خطابيّ ،ولا يتكلّف له أن يقال : عود الضمير على متأخّر إنما هو فيما جاء عن العرب ، وهذا لم يجيء ولا غيره من التكلفات .

واعلم أن هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه رحمه الله ، وأورد بعضهُم على التّعليل الثّاني ما قلناه ، وانفصل بأن سيبويه إنما ذكر ذلك؛ ليفرّق بين مسألة الكُحْل بتزيينها ومسألة «مررت برجل خير منه أبوه»، ولم يقل: ليس لجواز الرّفع محملٌ آخر.

وقد صرح الصفار بجواز المسألة بالرّفع على تقدير تقديم الكحل لما ذكرناه، وعلى تقدير تأخيره عنه مثل أن يكون معطوفاً على «من الناس» مقدّراً بأن يكون الكحل مبتدأ.

أما إذا كان خبراً فيمتنع تأخير الكحل لما ذكرناه .

ونظير هذه المسألة على هذا التّعليل من الحمل على أحسن القبيحين مسألة ما قام إلاّ زيداً أصحابك ، وأصلها : ما قام أصحابك إلاّ زيداً فدار الأمر حين التّقديم / بين الرفع الراجع والنصب المرجوح [٤ / ١٨٣] لما أن البدل لا يتقدم .

ومسألة : مررت بزيد ورجل آخر قائمين آثروا مجيء الحال من النّكرة على وصف المعرفة بالنّكرة .

ومسألة هذا مقبلاً رجلٌ آثروا مجيء الحال من النّكرة على تقديم الصفة ، فتحمّلوا القبيح لرفع أقبح منه .

ولعلّ هذا مراد الشيخ أبي عمرو في قوله : لو لم يرفع الظّاهر لكان مرفوعاً بالابتداء،وهو متعذّر لقصوره عن غيره أي لأن الرّفع بالابتداء قاصرٌ عن الرفع على الفاعليّة لاستلزام ذلك الفصل ، وهذا وإن كان فعله رفع أفعل الظّاهر فأمرهُ أخَفّ .

ولرفع أفعل الظّاهر في هذا المسألة تعليل آخر مفهوم من كلام سيبويه أيضاً اعتمد عليه شُرّاحه وهي أن « أفعل » إذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين فهي جاريةٌ على الأوّل في المعنى مع رفعها الظّاهر فترفعه إذ ذاك ، كما ترفع الضمير ، لأنك إنما تفضل بها المكان على غيره ، إذْ لا تقدر أن تفضل بها نفس الشيء على نفسه .

قال سيبويه : ولكنّك زعمت أنّ للكحل هنا عملاً وهيئةً ، يعنى عملاً من الحسن ، وهيئةً فيه ، ليست له في غيره ، فالمعنى : ما رأيت أحداً عاملاً في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد ، وهذا في التّقدير كقوله : ما رأيت أحَداً يَحْسُنُ عينه بالكحل كعين زيد ، فهو كما رأيت أحداً يحسُن بالكحل كحُسْن زيد فهو كما رأيت أحداً حَسَنًا

بالكُحل كزيدٍ . ولا يتأتى ذلك في : « مررت برجل خير منك أبوه » ، لأن فيه أفعل صفة للأب ، لأن تفضيل الأب على أحد ممكن فخلصت الصفّة لما بعد .

وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين :

أولهما : أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه ، لأن ذاك بالنسبة إلى المعاني غالباً يَجْرِي مجرى الضّمائر فرفعته كما تَرْفع الضّمير .

ثانيهما : أنه لمّا اتحّد الفاضل والمفضول كأنه عمل في شيء واحد فهذه خمسة[1] تعاليل لم أرها مجتمعةً .

النَّظرُ الثاني : في وجه اشتراط تلك الشروط ، أما اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء ، وفي عبارة [٤ / ١٨٤] (التسهيل) في قوله / فصاحب « أفعل » ، فقيل : ليتأتّى التّفضيل وهو دعوى .

وقيل : لأن الأسماء العاملة لا بُدّ لها من الاعتماد.

واعترض بأن ذلك يكفي فيه النفّي فتقول : ما أحسن في عين رَجُلٍ الكحل منه في عين زيد ، كما تقول : ما قائمٌ الزيّد ان ، فرفع الوصف مكتفًى به .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « خمس تعاليل » والصواب « خمسة تعاليل » .

وأجيب بأن « أفعل » لم يقو قُوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصّحيح ، ولو وجدت شروط رفعه للظّاهر بخلاف اسم الفاعل.

وأمّا السّبب عند من اشترطه ، لأنها صفة جَرَتْ في اللفظ على غير مَنْ هي له ، ولا بدّ منه ، لأنه الذي رفعته أفعل.

وأما التّفضيل فأفعل وُضِعَتْ له .

وكونه بين ضميرين وهو المشار إليه بالاعتبارين ، فلأن تفضيل الشّيء على نفسه إنما طريقه ذلك ، والنّفي لإمكان وقوع الفعل موقعه واغتنائه عنه كما قَرّرناه في التّعليل بمعاقبة الفعل ، وهو ينتظم بالشّروط السابقة لك .

وقد تقدّم أن بدر الدين بن مالك اشترط الأجنبيّة في مرفوعها : وتقدّم الكلام معه ، والتّوفيق بينه وبين من اشتَرَط السّببية .

فإن قلت : فأنت إذا قلت : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه أو رأيت رجلاً أحسن في عين الكحل منه في عين زيد يصحّ وقوع الفعل موقعه .

فقد أجاب عنه بدرُ الدِّين بأنّ المُعْتَبَر في اطّراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي يُبنى منه مفيداً فائدته .

ولو قلت في الأول : يحسن أبوه كحسنه لفاتت الدّلالة على

التّفضيل ، أو يحسنه أبوه أي يفوته لكنت قد جئت بعين[١] الفعل الذي يبني منه أحسن ، وفاتت الدّلالة على الغريزة المستفادة من أفعل ، ولا عينه [٢] الكحل كحسنه أو يحسن الكحلُ كحلاً فاتت الدّلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني[٣]. انتهى .

---

(١) في طوالنسخ المخطوطة : « بغير » بالغين والراء ، وفي شرح الألفية للإمام بدر الدين : « بعينه » بالعين والباء .

(٢) في ط : «عينه» بدون «ولا» صوابه من المخطوطات

(٣) في النص المنقول في الأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة سقط من الأصل المنقول عنه ، وهو شرح الألفية للإمام بدر الدين ، ويحسن أن نسوق النص بكماله ليكون القارىء على بينة من نص السيّوطي في الأشباه ، وها هوذا :
قال الإمام بدر الدين وجه ورقة / ١٠٩ ما نصّه :
« متى حسُن أن يقع موقع أفعل التفضيل فعل بمعناه صحّ رفعه الظاهر ، كما صح إعمال اسم الفاعل بمعنى المضّي في صلة الألف واللام ، فقالوا : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، لأنه في معنى : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، لأنه يصح في ذلك كله وقوع الفعل موقع أفعل .
فإن قلت : فكان ينبغي جواز مثل هذا يجوز رفع أفعل التفضيل السببي ، وهو المضاف إلى ضمير الموصوف نحو : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه ، وفي الإثبات نحو : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، لأنه يصح في ذلك كله وقوع الفعل موقع أفعل .
قلت : المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً فائدته ، وما أوردته ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حَسُن فاتت الدلالة على التفضيل ، وقلت : ما رأيت رجلاً يُحسِّنُه أبوه موضع أحسن بمضارع : حسَّنه إذ فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي بنى منه

وهذا تقدّم أن مثله يقال في المثال المستجمع / للشرّائط ، وتقدّم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا . [٤ / ١٨٥

واعلم أن رَفع أفعل الظّاهر على ما هو المختار مشروطٌ بالشرّوط السّابقة ، لكن هل هذا « لأفعل مِنْ » أو لأفعل في جميع استعمالها؟لم أجد من شفي الغليل في هذه المسألة .

والذي ينبغي أن يقال : إن هذا ينبني على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها ، هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهي الصفّة المشبهّة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه ـ رحمه الله ـ أو كونها لم يُوجَدْ فعلٌ بمعناها كما قاله الشيخ أبو عمرو وغيره إن قلنا بالأول ، فينبغي إذا استعملت بالألف واللام أن يجوز رفعها للظاهر ، فتقول : هذا الرجل الأفضل أبوه ، لأنها تثنى وتجمع ؛ إذ ذاك ، وكذا إذا أضيفت[1] لمعرفة نحو: زيد أفضل النّاس أبوه، لأنه يجوز تثنيتها وجمعها، حينئذٍ، وإن قلنا بالثاني فلا ينبغي أن تعمل إلاّ بالشروط. والله تعالى أعلم.

أحسن، فاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل. ولو رُمْت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . وكذا القول في نحو : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإنك لو جعلت فيه يحسن مكان حسن ، فقلت : رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، أو يحسّن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل في الأول ، وعلى الغريزة في الثاني » .

(١) في ط : « أصلت » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[بحث في « حورٌ مقصوراتٌ في الخِيام»]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فائدة في

قوله تعالى : ﴿ حورٌ مقصوراتٌ في الخِيام﴾[١]. قال الشيخ جلال الدين البلقينيّ في رسالة لوالده : هذه الآية تَنْقض القاعدة ، وتكثر الفائدة ، لأن حوراً جمع حوراء وهو جمع عاقل ، وقد جاءت صفته على الجمع مراعاةً للتّكثير على ما قالوه ، لأن « مقصورات » معناه مجعولات في القصور. فلو جاء على الإفراد لكان « حورٌ مقصورةٌ في الخيام » كما قال : « وجوهٌ يومئذ ناعِمةٌ ، لِسَعْيِها راضِية »[٢] وكما قال : « وجوهٌ يومئذ خاشعة ، عاملة ناصبة »[٣].

وأما قوله تعالى : ﴿ أنْ يُبْدِلَهُ أزواجاً خَيْراً مِنْكُنّ مُسْلمات ٍ »[٤]

(١) الرحمن / ٧٢ .
(٢) الغاشية / ٨ ، ٩ .
(٣) الغاشية / ٢ ، ٣ .
(٤) التحريم / ٥ .

فيعيّن أن يكـون من هـذا القِسْم، وأن «مسلمـات» صفـة مجمــوعـة ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنَّ[1] البدل إنما يجيء عند التّعذُّر.

وقـد نصّ النّحاة على أن قـوله تعـالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الّـذين يُؤْمنون﴾[2]، يجوز أن يكون الموصول تابعاً، وأنْ يكون/ مقـطوعاً، [٤ / ١٨٦
وعلى التّبعيّة فهو نعتٌ لا بدل، إلا إذا تعذر كقوله تعالى: ﴿ويلٌ لكل هُمزة لمزَة الّذي جَمَع﴾[3] لامتناع وصف النّكرة بالمعرفة.

ولا يجوز أن يكون نعتاً للصّفة السّابقة وهو أفعـل التّفضيل في قوله: ﴿ خَيْراً مِنْكن ﴾، لأن نصوص النّحاة علـى أن الصّفـة التـي تنعت وينعت بها المشتقّات في أسماء الفاعلين وأسماء المفعـولين. معنى ذلك: لأن خيراً ليس من أسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع نعتاً ولا ينعــت، ولا يَحْسُــن أن يكون حالاً من أزواج، وإن كان نكرةً تُخصَّصُ بالوصف، لأن الحمل على الوَصْف أولى من الحمل علـى الحال.

ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير، وامتناعه أوضح، من أن يذكر، لأن صاحب الحال الضّمير وهو المتبدّل بهن، والحال إنما هو للمتبدّلات، فبطل هـذا.

(١) في ط« لا » مكان « لأن » تحريف واضح.
(٢) البقرة / ٢، ٣.
(٣) الهمزة: ١، ٢.

وقوله تعالى : ﴿ فِيهِنَ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾[١] إن شئنا جعلناه من هذا .

والذي أقوله : إن الوصف بكليهما واردٌ في القرآن والسّنّة، فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلاة والسلام « نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مُميلات»، لأن النساء والنّسوان والنِّسوة جمع المرأة من غير لفظها كالقَوْم في جمع المَرْء .

وإن جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب ، ولكن الأكثر الإفراد والله تعالى يمنحنا وإيّاكم مزيد الإمداد .

فكتب له والده رحمهما الله تعالى :

ما نصه ؛ قد ذكرنا في الدّرس يوم الخميس (حورٌ مقصوراتٌ في الخيام) وذكرنا أيضاً : « فيهن خيرات حسان » وقلنا : مقصورات لا يتعيّن أن يكون صفة، بل يجوز أن يكون خبراً ، والمعنى عليه ، فإن القصد الإخبار عنهن بأنهن ملازماتٌ لبيوتهن لسْن بطوافات ، ويكون قوله تعالى : ﴿ في الخيام ﴾ نظير قولك : زيد محبوسٌ في المكان الفلاني ، فالخَبَرُ هو قولك « محبوسٌ » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فِيهن خَيْرَاتٌ حِسانٌ ﴾، فلأنّه لما قال : فيهن قابله بالجمع ، فقال : خَيْرَاتٌ ، وقال : « حِسانٌ » مراعاة للفواصل

---

(١) الرحمن / ٧٠ .

التي في السورة من أولها إلى آخرها ، والّذي قبله من غير فاصل قوله :
﴿ فيهما فاكِهةٌ ونَخْلٌ وَرُمَّانٌ ، فبأيِّ آلاء رَبّكما / تُكَذِّبان ﴾[1] وأعقب [٤ / ١٨٧]
ذلك بقوله : ﴿ فيهن خيراتٌ حِسانٌ ﴾ .

وأمّا ما في « هل أتاك حديث الغاشية »[2] فهو كالذي في سورة القيامة ، وأما « مسلمات » ففي بدليّته كلام آخر ذكرناه وهو البدل المشتق وهو ضعيفٌ ، ولكن جَوّزنا أن يكون حالاً من الضمير المستكنّ في « خيراً منكن » .

وأمّا حديث « نساء كاسيات عاريات » ، فهذا جاء على إحدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذّكر الحكيم /زادنا الله وإياكم من اليقين والتوفيق والحكمة ، وأفاض علينا جميعاً النّعمة ، ودفع عنا النِّقمة، آمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

* * * *

(١) الرحمن / ٦٨، ٦٩ .
(٢) الغاشية/ ١ .

[بحث في : « ما » من قوله تعالى : ﴿ وما يُتْلَى عليكم ﴾]

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني إلى والده شيخ الإسلام سراج الدّين ـ رحمهما الله تعالى .

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمّ الصّالحات ـ أسعد الله مساءكم ، وأذهب عنكم ماساءكم ـ يقول الفقير ـ أصلح الله شأنه، وأزال عنه ما شانه: إن الزمخشريّ في الكشاف وقع عليه تعقّب من فيض الألطاف في قوله تعالى: ﴿وَيسْتفتُونك في النِّساء﴾[1]، وذلك أنه قال: «ما» في محل الرفع أي يفتيكم الله، والمتلوّ في الكتاب في يتامى[2] النساء قولهُ تعالى: ﴿وإنْ خفتم أَنْ لا تُقْسِطوا في اليتامى﴾[3] وهو مثل قولك: أعجبني[4]، وقد ذكرته.

(١) النساء / ١٢٧ .

(٢) في الكشاف ١ / ٥٦٧ : « في معنى اليتامى » يعني قوله : « وإن خفتم » الخ .

(٣) النساء / ٣.

(٤) في الكشاف ١ / ٥٦٧ : « أعجبني زيدٌ كرمه » .

ويجوز أن يكون « ما يتلى عليكم » مبتدأ « وفي الكتاب » خبره على أنها جملةٌ مُعْتَرِضَةٌ .

ويجوز أن يكونَ مجروراً على القَسَم ، كأنّه قيل : قل الله يُفتيكم فيهن ، وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ، ثم قال :
فإن قلت بمَ تعلق قوله في « يتامى النساء » ؟
قلت : في الوجه الأول هو صلة « يتلى » أي يتلى عليكم في معناهن .

ويجوز أن يكون في «يتامى النساء» بدلاً من «فيهن». وأمّافي الوجهين الأخيرين فبدلٌ لا غير . انتهى / كلامه. [٤ / ١٨٨]

وأقول : لا يصح على الوجه الأول وهو أن يكون « ما » فاعلة [على][1] البدليّة من قوله : «فيهن » والّذي ذكره المعربون في ذلك ، ومنهم العسكريّ : إنما هو البدليّة من قوله « في الكتاب » ، وإنّما لا يصحّ بوجهين :

أحدهما : أن قوله : « فيهن » فيه ضميرٌ عائد على النّساء فهو مقصود في الجواب ، لأن الجواب عن حُكْم النساء كالجواب : « الله يُفْتِيكم فِيهِنّ » أي في النّساء .

وأما قوله : « وما يُتْلى عليكم في الكتاب » ففيه تصريحٌ بيتامى النساء ، فصار التّقديرُ : قُل الله يُفْتيكم في النّساء ويفتيكم المتلوّ في

(١) « على » سقطت من ط ، صوابه من المخطوطات .

الكتاب في يتامى النّساء ، فلا تصح البدليّة حينئذ من « فيهن » لاستلزام أن يكون الجواب أخص من السّؤال ، لأن المسؤول عنه حُكم النّساء .

ونحوه الجوابُ على تقدير البدل : « قل الله يفتيكم في يتامى النساء » ، وهذا وإن كان مقصوداً بالحكم إلا أن الأول أيضاً مقصود وهو[1] أن الله يفتي عباده في أمر النّساء عموماً ، ويفتيكم المتلوّ في الكتاب في يتامى النساء خصوصاً ، والجواب لا يكون أخص من السّؤال .

والوجه الثاني : أن قوله : « فيهن » متعلّق بجملة : قل الله يُفْتيكم ، وقوله : « في يتامى النّساء » متعلّق بجملة : « يفتيكم » المتلوّ بناءً على أن «ما» فاعله، ولا يبدل المتعلّق بجملة من المتعلّق بجملة أُخْرى .

وأمّا على الوجهين الأخيرين فلا تستقيم البدليّة ، لا مِن « الكتاب » ، ولا من « فيهن » أما من « فيهن » فلما قَدّمناه من استلزام أن يكون الجواب أخصّ من السّؤال ، وأما مِن « في الكتاب » فإنّ على هذين الوجهين المراد : والذي يُتلى عليكم محفوظٌ في الكتاب ، لأنه قال : المراد بالكتاب على هذا الوجه اللّوح المحفوظ مثل : « وإنّه في أمِّ الكتاب لدينا لعليٌّ حكيمٌ »[2] .

---

(١) في ط : « وهي » .
(٢) الزخرف / ٤ .

فلا يَصحّ أن يبدل في « يتامى النّساء » من قوله : « في الكتاب » ، لأن ذلك ذكرٌ للتعظيم ، والمبدل منه في نِيّة الطّرْح ، فيؤدّي إلى فوات الأمر الذي سيقَ له ، والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى أنه تقرّر في الكتاب اللّوح المحفوظ ، وكذلك على القَسم ، لأنه إنما يقسم بالأمر العام وهو ما يُتلى في الكتاب على / سبيل التعظيم . [٤ / ١٨٩]

وأما الأمر الخاص وهو « الذي يتلى في يتامى النساء » فلم يقسم به ، فلا تصحّ البدليّة على هذين الوجهين بوجهٍ ، وإذا بطلت البدليّة فلا يصحّ له حينئذ أن تكون الجملة اعتراضيّةً ولا قَسَمِيَّةً إلاّ إذا علّق « في يتامى النساء » بقوله : « يتلى عليكم في الكتاب » مع أنهما إعرابان مخترعان لم يسبقه إليهما أحد .

فالمسئول : ما مثل هذه الاعتراضات ؟ وهل هي صحيحة أم لا ؟ والله يُديم انتفاعَ النّاس بوجود مَنْ يُزيل عنهم البأس .

فكتب إليه والده :

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تَتِمّ الصالحات ، اللهم صلّ وسلّم على سيّدنا محمد سيّد السّادات من أهل الأرض والسّموات ، وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه وأتباعه وأحبابه ، مَنْ سَهّل وألطف ويسّر ـ أسعد الله صباحكم ، وأدام سعدكم ونجاحكم ، لقد أبديتم أفناناً وقلّدتم امتناناً .

وأقول في الجواب والله الموفق للصواب :

إن قول الزّمخشري : والمتلوّ في الكتاب في معنى اليتامى يعني قوله : « وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى » الآية التي فيها ذِكْر اليتامى في الخَوف أن لا يُقْسط لهن ، وهي المذكور فيها : « فانْكِحوا ما طاب لَكُم من النساء »[١]، فجوز أن يكون « في يتامى النّساء » بدلاً من « فيهن » ، فيصير التّقدير : « والمتلو في الكتاب » في الآية التي فيها ذكر اليتامى مِمّا يتعلّق بالنّساء هو قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ .

وإذا اختصرت قلت : التّقدير : قل اللهُ يُفْتِيكُم فِيهِنّ ، والمتلوُّ في الكتاب فيهن ، وذلك المتلوّ هو في الآية التي فيها ذكر اليتامى ، كما تقول ـ إذا سألك سائلٌ عن المحجور عليهم : ؟« العالِمُ يُفْتيك فيهم »، و« المقرّر في « الجامع » في حَجْر الصّبِيّ» ،وكان قد ذكر في حَجْر الصّبي ما يتعلّق بعموم المحجور عليهم ، وبذلك يظهر أن الجواب ليس أخصّ من السؤال بل هو مساوٍ له .

وأما التّعلّق فإن قوله : « فيهن » يتعلّق بقوله : « يفتيكم » وقوله : « في اليتامى » يتعلّق بقوله : « يفتيكم » أيضاً على إعراب البدل ، وإنّما يتعلّق بقوله / : « يتلى » على غير البدل . وما ذكرتموه [٤ / ١٩٠]
على الوجهين الأَخيرين ، فالبدليّة مِنْ « في الكتاب » لم يتعرّض لها

(١) النساء / ٣ .

الزمخشريّ ، والبدلية مِنْ « فيهن » قد تقدّم أنها مساوية بما قررناه ، وهَي متعيّنة على الاعتراض والقَسَم ، وصار التقديرْ : قل الله يُفْتِيكم فيهنّ » : تمَّ الكلام .

ثم اعترض بقوله : والذي يُتلْى عليكم ثابت في اللّوح المحفوظ ، ثم عاد إلى تمام الأول ، وقال : « في يتامى النساء » ، والتقديرُ : قل الله يُفتيكم فيهِن في المذكور في قوله «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» .

وذكر في اليتامى للإعلام بموضعه .

وعلى القَسَم يصيرُ التّقدير : قُل الله يفتيكم فيهن ، وأقسم بما يُتْلى عليكم في الكتاب ، ثم عاد إلى تمام الأول بالبدليّة المذكورة .

وجوز الزّجّاج أن يكون « ما » في محل خفض ، قال : وهو بعيد جدًّا ، لأن الظاهر لا يعطف على المُضْمَر .

وهذا الذي قدمته هو الذي ظَهَرَ لي بعد التأمّل ، وهكذا يكون التّرسّل .

والفقير يرغب إلى الله في أن تكون خليفتي ، وأكثر بذلك التوسل ، اللّهم أجب سؤالي ، وأصلح حال خليفتي وحالي ، آمين ، الحمدُ لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيّدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

[البحث في الاستثنــاء في : « ولا أَكْبَـر إلاّ في كتــاب مبين »[١]]

الاستغناء بالفتح المبين ، في الاستثنــاء في « ولا أَكْبـر إلاّ في كتابٍ مُبين »[١] للشّيخ سراج الدين البلقينيّ - رحمه الله تعالى .

أما بعد حمداً[٢] لله الذي جعل عُلماء الشّريعة هم أهل العلم المُبين ، وأقامهم لحفظ الشّرع المحمّدي ، وفيهم الكتاب المستبين ، ومنحهم الثّبات في الدِّين ، فسلّوا سُيوفهم على الزنّادقة المـارقين ، وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يُظْهِرُ لُكْنـة منطق المتفلسفين ، وحفظ عُقولَهم السليمة من رديء المعقول ، فاستقاموا على الطـريق المستبين ، والصّلاة والسّلام على عبـده محمـد المخصـوص بالشّـرع العام ، المفضل على الخَلْق أجمعين ، وعلى آل محمـد وأصحابـه وأزواجه وذرّيته والتابعين ، فإنه لمّا حضر كاتب هذه الأوراق ، الفقير إلى عفو الخلاّق مجلس مولانا المعزّ الأشرف ، محبّ العلم والعلماء ، حبيب الأخيار الحلماء (السيفي ملكتمرالماردانـي) بلّغـه

(١) يونس / ٦١ .
(٢) في ط : « حمد » .

الله في الدنيا والآخرة حسن الأماني ، تغيّر بعضُ مَنْ حَضَرَ ، بما تفضّل / به[١] من الإحسان ، وغمرَ في حقّ محبه الفقير إلى عفو الله [٤ / ١٩١] عُمَر .

فلمّا وقع الكلام في « المُتْعَة » قال بعض الحاضرين قولاً فمنعه ، ثم انتشر الكلام في الاستدلال ، وظهر من المتحمّلين في الكلام كثيرٌ من الاختلال ، ثم حصل بعد ذلك السكون ، « وربُّك يَعْلَمُ ما تُكِنُّ صُدُورُهم وما يعلنون » ثم قرأ قارئٌ من القرآن العظيم آياتٍ يعلم السّبيل[٢] إلى فهمها العلماء الأثبات ، منها : « وما يَعْزبُ عن رَبِّك من مِثْقالِ ذَرَّةٍ في الأرض ولا في السّماء ولا أصْغر من ذلك ولا أَكْبَرَ إلاّ في كتابٍ مبينٍ » .

ولم يكن في عزم كاتبه العَوْدَ إلى الكلام مع أحد من الحاضرين لِما يقع في ذلك من اللّغط ، وذلك مظنة الغَلَط ، فقال بعضهم ، في الاستثناء إشكالٌ ، ولم يكمل فيه المقال ، ولم يقتصر على السؤال ، وكان كاتبه ضيّق عليه في ذلك المجال إلى أن أرحته بالانتقال إلى الجواب ، فقلت : والله الموفق للصّواب .

الجواب عن ذلك من أوجه أربعة ، ومن تغيّظ فقد قرَّرَ أمرَهُ على المنازعة ، بغير عِلْمٍ وازِمعه[٣] .

---

(١) « به » سقطت من ط .
(٢) في ط فقط : « السّبل » .
(٣) في القاموس : وزا ، كوعى : اجتمع .

وهنّ : أنه يجوز أن يكون إلاّ بمعنى الواو والاستثناء من محذوف أو من قوله : ولا أصْغر من ذلك ولا أَكْبر ، أو منقطع .

وفي أثناء ذلك كلام المتعصّبين لإقامة الشرّ لا ينقطع فقصدت بهذا التّصنيف تَقْرِير الأوجه في ذلك، وإيضاح القول فيه والمسالك .

فأقول : وجه الإشكال أن يقال : لا يصحّ أن يكون الاستثناء من قوله : « وما يَعْزُب » إذ يصير المعنى : وما يَبْعُد وما يَغِيبُ إلاّ في كتاب مبين ، وهذا فاسدٌ .

ولا يَصِحّ أن يكون الاستثناء في قوله : « ولا أصغر من ذلك ولا أكبر » رَفَعتَ أو فَتَحتَ ، لأن الرّفع للعطف على محل « مثقال » والفتح للعطف على لفظه ، وهو في موضع الجرّ، لامتناع الصّرف في « أصغر » ولا أكْبَر للصّفة والوزن .

وحينئذٍ فَيُشْكِل الاستثناء[١]. وهذا الأخير لم يُقَرره من كان يستشكل ، بل اقتصر على الأول ، ولم يكمّل الكلام لذهوله عن الثّاني .

وتمام الكلام أن الاستثناء مما ذُكِرَ على ما تقرّرَ[٢] لا يَصِحّ ولا هو مذكورٌ فيما ذُكِرَ يُسْتثنى منه الأول ، والأصل عدمُ الحذْف ، وبتقديره فما هو؟

[٤ / ١٩٢] وبلغني من بعض العلماء الأعلام : أنّ بعض / مَنْ حَضَرَ

(١) في ط : « مستثناء » تحريف .

(٢) في ط فقط : « ما تقرر مذكور فيما لا يصح » بزيادة : « مذكور فيما » .

المجلس لهُ مدّة يسأله عن هذا السُّؤال بعينه، وتردّد له في ذلك مرّات في أوقات قريبة من هذا المجلس، ولم يكن عندي علمٌ من ذلك إلّا بعد وقوعه وظُهُور ما كانوا يكتمون، والله يكتُبُ ما يُبَيّتون، ولمّا حصل الكلامُ في ذلك فتح الله عليّ على الفور بأجوبة أربعة فأردت أن أُرَتّبها بأنْ أُخرج إلّا عن الاستثناء إلى العطف أو أجعلها على بابها، والاستثناء من محذوف ملتزماً العطف في «ولا أصغر من ذلك على اللفظ والمحل أو لا ألتزم ذلك فيكون من: ولا أصغر من ذلك ولا أكبر» بتقدير الابتداء رفعاً أو نصباً «ولا» لنفي الجنس.

وآخر ما ذكرت أن يكون الاستثناء منقطعاً.

فلما أخذت في الكلام على الأول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم أنه لم يُقَل أو لم يُقَلْ مِثْلُهن في القرآن العظيم، وكُلٌّ من الاعتقادين غَيْرُ صحيح.

أمّا الأول، فقد صرح جمعٌ من النّحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدّمين ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وأما الثّاني، فقد ذكره جمعٌ من المفسّرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة هود: «إلاّ ما شاء ربُّك»[١].

وكان من جملة كلام بعض من حَضَرَ يَفْسُد المعنى على هذا التقدير، لأنه يكون التقدير «ولا في كتاب مبين»، فقلت له في

---

(١) هود / ١٠٧.

الجواب : الكلام في تقدير « إلّا » بالواو ، لا بـ « ولا » ، ثم قلت : وكيف يَفْسُد ، والمعنى صحيح على تقدير : « ولا » ؟ لأنّ التّقْدِير حينئذ : وما يَعْزُب عن ربك من مثقال ذَرَّةٍ في الأرض ولا في السّماء ولا أصغْر من ذلك ولا أكبْر إلّا في كتاب مبين » ، والمعنى : كُلّ كائنٍ في الأرض وفي السّماء ، وفي أصغر من ذلك وفي أكبْر منه ، في[1] كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربّك .

وعلى تقدير الواو ، ويصيرُ التّقديرُ: وذلك أي وهو في كتاب مبين .

وكان وقع من استشهادي في المجلس ما قال الشاعر :

٨٤٢ = وكلٌّ أخٍ مفارِقُه أخوهُ لعمْرُ أبِيك إلاّ الفرْقدانِ[2]

(١) في ط : «وفي» بالواو، تحريف

(٢) هذا البيت قال البغدادي : إنه جاء في شعر ين لصحابيّين ، أحدهما : عمرو بن معد يكرب . والثاني حضرميّ بن عامر الأسدي .
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧١، وأمالي المرتضى ٢/ ٨٨، وابن يعيش ٢/ ٨٩، والخزانة ٢/ ٥٢، ٤/ ٧٩، والمغنى ١/ ٧٦، ٦٢٨، والهمع والدرر رقم /٨٩٨، والأشموني ٢/ ١٥٧ .
وقد اختلف العلماء في الاستشهاد بهذا البيت :
استشهد به على بطلان قول المبرّد : إنّ الوصف بـ « إلاّ » لم يجيء إلاّ فيما يجوز فيه البدل . قال : فـ « إلاّ الفرقدان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل .
وسيبويه استشهد به على نعت « كل » بقوله : « إلاّ الفرقدان » على تأويل : « غير » .
والتقدير : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه . وهذا على مذهب الجاهلية ، كأنه قال هذا قبل الإسلام ، ويحتمل أن يريد في مدّة الدنيا . =

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى إلى أن ذلك لا يقال في القرآن .

وقال بعضهم : إلاّ بمعنى الواو ولا تعطف الجُمَل ، ولا يُقَدَّر في القرآن ، وهذا من العجب فقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى « لئَلاّ يكونَ للنّاس عليكم حُجّةٌ / إلاّ الذين ظَلَموا مِنْهُم[1] » واستشهد [٤ / ١٩٣ على ذلك بقول الشاعر .

٨٤٣ = وأرَى لها دارًا بأغْدِرةِ السيـ ـدان لم يَدْرُس لها رَسْمُ
إلاّ رَمادًا هامِدًا دَفَعتْ عنهُ الرِّياحَ خوالد سُحْمُ[2]

وابن الحاجب: يرى أن في هذا البيت شذوذاً من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه اشترط مَنْ وصف إلاّ صفة تعذر الاستثناء وهنا يصح لو نصبه .
وثانيها : وصف المضاف ، والمشهور وصف المضاف إليه .
وثالثها : الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وهو قليل . انظر الدرر اللوامع ٣ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(١) البقرة / ١٥٠ .

(٢) انظر النص في معاني القرآن للأخفش ١ /١٥٢ حيث استشهد بهذين البيتين على أن إلاّ تكون بمنزلة الواو. والبيتان في المفضليات / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . وهما للمخبل السعدي أبو يزيد ، واسمه ربيع بن مالك بن ربيعة بن قتّال من قصيدة مطلعها :

ذَكَر الرباب وذِكْرُها سُقْمُ فصبا وليس لمن صبا حِلْمُ
وإذا ألم خَيالُها طُرِفت عيني فماء شئونها سَجْمُ

والسيّدان : وراءَ كاظمة ، وقيل : أرض لبني سعد وإذا لم يدرس الرسم كلّه كان أشدّ لحزننا .
وهمود الرماد لطول مكثة.
السحمة : لون يضرب إلى السّواد ، ويقال: بل أكذب نفسه كأنه قال : وأرى=

أي وأرى لها داراً ورماداً .

وقال الفراء في قوله تعالى ـ وحكى عنه ذلك مكّيّ واستحسنه ، فقال قوله تعالى : «وما يَعْزُب عَن ربّك من مِثْقال ذَرّة في الأرض ولا في السّماء ولا أصْغر من ذلك ولا أكبر إلاّ في كتاب مبينٍ » حمل هذا اللفظ على ظاهره ، وجعل قوله : « إلاّ في كتاب » متّصلاً بما قبله أوجب أن أشياء تعزُب عن اللهّ وهي في كتاب مبينٍ ، تعالَى اللهّ عن ذلك .

ومثله في الأنعام : « ولا رَطْبٍ ولا يابسٍ [1] » ولكن إلاّ وما بعدها منقطعة عمّا قبلها على إضمار بعد « لا » ، تقديره : وما يَعْزُب عن رَبِّك من مثقال ذَرَّةٍ ولا أصغر من ذلك ولا أكبر .

تمّ الكلام .

فلا شيء يعزُب عنه لا إله إلاّ هو ، ثم ابتدأ فقال : وهو في كتاب مبين .

وإلاّ في موضع الواو وهي مُضْمَرةٌ .

قال أبو محمد المكّي عقب حكايته ذلك : هذا قولٌ حسنٌ لولا أن جميع البصريّين لا يَعْرِفُون إلاّ بمعنى الواو ، وكذلك قال مكّي ،

وكذلك قال قوم في قوله تعالى :﴿ يجتنبون كبائر الإثم

= رماداً حائلاً لم يدرُس وبعض العلماء يقول : درست رسومها إلاّ هذا الرماد فإنه لم يدرس على الاستثناء . وقال أبو عبيدة : إلاّ رماداً هامداً معنى إلاّ الواو ، أراد : ورماداً . انظر شرح الأنباري للمفضليات .

(١) الأنعام / ٥٩ .

والفواحش إلاّ اللّمم[١] » إن معناه : واللّمم .

قال مكّي : وكون إلاّ بمعنى الواو بعيدٌ شاذٌّ ، ولو جعلت « إلاّ » بمعنى « لكن » لكان أقرب وأجود ، وكأنه قال : لكن هو في كتاب مبين .

وهذا احسن في التأويل والاستعمال من قول صاحب الكشاف إن إلاّ بمعنى الواو ، وكون إلاّ بمعنى لكن مستعملٌ كثيرٌ ، وكونها بمعنى الواو لا يُعْرف ، فحمل الكلام على المعروف المستعمل أوْلى .

والإضمارُ لا بدّ منه في القولين جميعاً، وبه يتم الكلام . انتهى ما ذكر مكّي .

وقد علمت منه أموراً :

أحدها : أنّ الجُرجاني جوّز ما جوزناه .

الثاني : أن مكّيًّا استحسنه إذ قال : لولا أن جميع البصريين لا يعرفُون إلاّ بمعنى الواو. وعلى مكي في ذلك اعْتراضٌ فقد سبق لك في النّقل عن / الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤوس [٤ / ١٩٤
البصريّين أن إلاّ تأتي بمعنى الواو ، ولذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفه[٢] فقال : « ولا إلاّ خلافاً للأخفش والفَرّاء[٣]» .

(١) النجم / ٣٢ .
(٢) في ط : « حروفها » والتصويب من النسخ المخطوطة .
(٣) بعد أن عدد ابن مالك في باب المعطوف عطف النسق حروف العطف ، وهي الواو والفاء الخ قال : وليس منها «لكن» وفاقاً ليونس، ولا «إمّا» وفاقاً له ، ولابن كيسان وأبي على ولا إلاّ خلافاً للأخفش والفراء »انظر التسهيل /١٧٤ .

الثالث : أن قوماً خرّجوا على ذلك :«إلاَّ الّـلمم[١]» .

وظهر لك بذلك « لا يَخافُ لَدَيّ المُرْسَلُون إلاّ مَنْ ظَلَم[١]» عن بعض النحويين أن إلاّ بمعنى الواو .

وأجاز الفرّاء أن تكون إلاّ بمعنى الواو في قوله تعالى : (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلاّ ماء شاء ربُّك[٢]» .

فإذا كان الأخفش وهو من رءوس نحاة البصريين والفرّاء وهو من رءوس نحاة الكوفة يُقدّر أن ذلك في كتاب اللهّ تعالى، بل وفيه الحذف أيضاً كذلك مَنْ حكى عنه الفرّاءُ .

وقد جوّز ذلك في هذه الآية بعينها أبو عليّ الحسن بن يحيى الجرجانيّ ، هذا الأمرُ يُدلّ على قِلّة الممارسة بالعلوم ، والقول إذا حُكِي لا يلزم من حكايته اختياره مع أنه لا محذور في اختياره في العقيدة ، وللهّ الحمد ، إنما المحذورُ في العقائد والأفعال المنكرَة التي يأباها الكرام البرَرة مشيراً إلى هذا الحال .

بحمد الله معتقدي صحيح ، ولا أنا عن مقال الحق زائع . وهذه الآيات التي سيقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها، وإنما الكلام على ما نحن بصدده .

(١) النمل / ١٠ ، ١١ .

(٢) هود / ١٠٧ وانظر رأى الفراء في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨ حيث قال بعد أن ذكر القول الأول، وهواستثنائية إلاّ ذكر الوجه الثاني بقوله : « والقول الآخر أن العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى إلاّ ، ومعنى الواو سواء » .

ولنقدم الكلام على الاستثناء من المذكور ، ثم نذكُر بعد ذلك الاستثناء من المقدّر ، فنقول : كان سبق في الأجوبة التي ذكرناها أن يكون الاستثناء من قوله : « ولا أصْغر » من ذلك ولا أكبر على الرفع على الابتداء أو الفتح على أن « لا » لنفي الجنس ، وهذا هو الذي جزم به الزمخشري ، فقال :«وما يَعْزُبُ»قُرِيء بالضّم والكسر[1] : وما يبعد وما يغيب ، ومنه الرّوض العازب ، « ولا أصْغرُ من ذلك ولا أكْبرُ[2] » القراءة بالرَفع والنّصب .

والوجْهَ النّصب على نفي الجنس، والرفّع على الابتداء، ليكون كلاماً برأسه .

وفي العطف على محلّ : « من مثقال ذرة » أو على لفظ « مثقال ذرة » فُتِحا في موضع الجرّ لامتناع الصّرف إشكالٌ ، لأن / قولك : [٤ / ١٩٥]
« لا يَعْزب عنه شيء إلا في كتاب » مشكلٌ ، انتهى ما قرَره الزّمخشريّ ، وكأنه قصد بذلك ما نقل عن أبي علي الفارسيّ : وأن الرّفع في ذلك للعطف على المحلّ ، والفتحُ فيه للعطف على اللفظ .

وقد قال السّخاويّ شارح (الشاطبيّة) رحمه الله تعالى متكلّماً على قول الإمام الشاطبي / رحمه الله تعالى :

(١) قراءة الكسر هي قراءة الكسائي ، والأعمش ، ويحيي بن وثاب، وطلحة بن مصرّف . انظر قراءة رقم ٣٤٠٠ في معجم القراءات .

(٢) قراءة الرفع في كليهما هي قراءة : حمزة ، ويعقوب ، والحسن والأعمش ، وخلف ، وسهل . انظر قراءة رقم ٣٤٠١ في معجم القراءات .

وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضَّمِّ مَعْ سبأ ورسا وأصْغَرَ فَارْفَعْهُ وأكبَر فَيْصلاَ[١]

عزَب يعزُب ويَعْزِب : إذا غلب ونأى وهما لغتان ، ومنه الأرض العازبةُ ، والرّوض العازب البعيد .

والوجه في رفع « أصغر » الابتداء فهو كلامٌ مستقل بنفسه ، والنّصب على نفي الجنس .

وقال أبو عليّ في الرفع : هو حملٌ على موضع الجارّ والمجرورِ في « من مثقال » وهو رفع كما في : « كَفى باللّه » .

وقال في النّصب : إنه معطوفٌ على لفظ مثقال أو ذَرّة إلاّ أنه لا لا ينصرف للصفّة والوزن . تابعهُ على ذلك الجميع ، فيصيرُ التّقديرُ على ذلك : لا يعزُب عنه شيء إلاّ في كتاب . وهذا فاسدٌ . انتهى .

وليس ما ذكره أبو عليّ بفاسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوفٍ أو منقطعاً كما هو الجوابان الباقيان ، وكأن الحامل لأبي عليّ الفارسيّ على ذلك بالنصب أيضاً نفيُ[٢] الجِنْس ، فلمّا كان العطف هو المقصود اتّفقت السبعة هناك على الرّفع عطفاً على « مثقال » واختلفوا في آية يونس نظراً إلى اختلاف حالَتَيْ العطف ، وهذا الحال ضعيف .

(١) انظر سراج القارىء / ٢٤٥ وفي ط: «نبأ» مكان : « رسا » ، تحريف ، و«فافصلا» مكان: «فيصلا» تحريف . وفى سراج القارىء : أخبر أن المشار إليه بالراء من « رسا » هو الكسائي .

(٢) في ط : « لنفى » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

وكان أرَاد بعض مَنْ حَضرَ أن يقرِّرهُ بعكسه .

وجوابه أنّ القراءة سنة مُتتّبعة ، فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الاّتصال أن في اية سبأ تخريجاً قاله الزمخشري - يأتي إن شاء الله تعالى .

ولنعد إلى الكلام على الجوابين الأخيرين ، فنقول : وعلى الانقطاع جرى جمعٌ من المعربين ، وجزم به العُكبري في إعرابه فقال : ولا أصْغر من ذلك ولا أكْبرَ بفتح الرّاء في موضع جَرٍّ صفة(١) لذرّةٍ أو لِمثقال على اللّفظ .

ويُقْرَان بالرّفع / حملاً على موضع : « من مثقال » إلاّ في [٤ / ١٩٦]
كتاب » أي إلاّ هو في كتاب ، والاستثناء منقطعٌ .

[وقدّمه صاحب « تبصرة المتذكّر » فقال : « إلاّ في كتاب مبين » منقطع] .

وقال على الثاني جزم به الزمنخشريّ .

وزعم بعضهم : ولا «أصْغر» إلى «مبين» جملة مستقلّة بنفسها، وجعل الاستثناء متّصلاً، وفتح : «ولا أصْغر ولا أكْبرَ» على نفي الجنس، ورفعهما على الابتداء، فعلى هذا ينبغي أن يقف على : «في السماء».

---

(١) كلمة : « صفة » سقطت من ط والنسخ المخطوطة ، صوابه من العُكْبرىّ ٢ / ٣٠ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من بعض المخطوطات .

والقول بأن الاستثناء منقطعٌ هل يردُ ؟ وهل وقع في القرآن العظيم أم لا ؟ وهي مسألة معروفة لا نطول بذكرِها .

وأما الجواب الآخر، وهو أن يكون الاستثناء من محذوف فتقديره : ولا شيء إلاّ في كتاب مبين . ونظيرهُ : ﴿ما فرّطنا في الكتابِ مِنْ شَيءٍ[١] ﴾ ﴿وكل شَيْءٍ أحصيناهُ كتاباً ﴾[٢] .

وأنما لم أجعله مستثنًى مِمّا قبله رَفْعاً أو فتحاً ، لأن الكلام على أن الرَفع للعطف على المحلّ ، والفتح للعطف على اللّفظ ، فعَدَلْنا عن الاستثناء من المذكور إلى مقدّرٍ مبتدأ دلّ عليه ما سبق ، ولا بِدْع في حَذْف ما قدّر لدلالة الكلام عليه ، ويكون مجموع ذلك إثبات العلم للهّ تعالى في كُلّ معلوم ، وأنّ كُلّ شيء مكتوب في الكتاب .

وقد يجمع بينهما في قوله تعالى :﴿ قال عِلْمها عِنْد رَبِّي في كتابِ لا يَضِلُّ رَبِّي ولاَ يَنْسَى[٣] ﴾وفي قوله تعالى : « وَعِنْدَهُ مفاتِحُ الغَيْب[٤] » .

وهذه الأوجه الأربعة التي فتح اللهّ بها لا توجد مجموعةً في كتاب ، بل الأول منها قد علمت أصله . وَمَنْ قَدَّره في هذه الآية ،

(١) الأنعام / ٣٨ .
(٢) النبأ / ٢٩ .
(٣) طه / ٥٢ .
(٤) الأنعام / ٥٩ .

والثّاني : قد عَلِمْت مَنْ قالـه ، والثّالـث : قد علمـت من جزم به ، واختَارَهُ ، والرّابع : يشهد له كثيرٌ من أساليب العرَب .

وذكر صاحب (تبصرة المتذكر) : أنه يجوز أن يكون الاستثناءُ مُتَّصِلاً بما قبل قوله : « وما يعزب » ، ويكون في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ وترتيبها : «وما تكون في شأن وما تَتْلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلاّ في كتاب مبين[1] إلاّ كنا عليكم شهود إذْ تفيضون فيـه إلى : ﴿ ولا أكبر » .

تلخيصه : وما من شيء إلاّ وهو في اللوح المحفوظ / ونحـن [٤ / ١٩٧] نشاهده في كل آن .

ويجوز الاستثناء مِنْ « وما يعزب » ويكون يعـزُب بمعنـى يَبِينُ ويذهب .

المعنى : لم يَبِنْ شيءٌ عن اللهّ تعالى بعد خلقه له إلاّ وهو مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ .

تلخيصه : كُلّ مخلوقٍ مكتوبٌ . انتهى .

وفيه نظر : أما الوجه الأول ، فليس هذا نظير : « أمْرُرْ بهم إلاّ الفتى إلاّ العلا[2] » بل عند قصد التأكيد في نحو ذلك يجب العـطفُ

(١) سقطت كلمة : « مبين » من ط وهي في النسخ المخطوطة .
(٢) مثال مقتبس من بيت الألفية :
وألْـغ إلاّ ذاتَ توكيد كلا تمـرُرْ بهـم إلاّ الفتـى إلاّ العَلا

بالواو، لا تقول: قام القوم إلاّ زيداً إلاّ جعفراً إذا قَصَدْت التأكيد إلاّ بالعطف فتقول: وإلاّ جعفراً.

فإن قيل : إنما يكون ذلك في إلاّ التي للتأكيد ، وههنا قد لا يكون مقصوداً ، فيكون كقول القائل: ما قام إلاّ زيداً إلاّ عَمْراً.

قلت : لا يَصِح ، لأن المثال المستشهد به مُفَرّغ ، ولا تفريغ فيما نحن فيه ، ولكن هو قريبٌ من قولك : ما قام القومُ إلاّ زيداً إلاّ عَمْراً غير أن المستثنَين داخلان في القَوْم ، ولو سكت عن أحدهما لا نتفي ، بخلاف ما نحن فيه ، وأيضاً فلأنه يلزم مجازان ، أحدهما ، بالتّقديم والتأخير ، والثاني تكْريرٌ .

وأما الوجه الثاني : فتفسير « يعزبُ » : يبين ويذهب ، لا يُعْرف إنما المعْرُوف في عزب ما تَقَدّم ، نعم قال الصّغاني في « العُبَاب » : قال أبو سعيد الضريرُ : يقال : ليس لفلان امرأةٌ تعزِّبُهُ أي تُذْهِب عَزَبَتَهُ بالنّكاح ، مثل قولك : تُمَرِّضه ، أي تقوم عليه في مَرَضه ، ثم قال الصّغاني : والتركيب يدلّ على تباعُد وتَنَحٍّ ، فتفسيرُهُ بالظُّهورِ بعيدٌ . ولئن سَلّمناه فلأيِّ شيء جمع بين الظُّهور والذّهابِ؟ وكأنه قصد بذلك أنّ الغيب مكتومٌ ، فما يظهرُ منه ويذهب إلاّ في كتاب مُبين .

وهذا المعنى قَرِيبٌ من عَلِم كلام وقع للزمخشريّ في سورة

« سبأ » لمّا وجه القراءة[1] المشهورة بالرّفع على الابتداء أشار إلى قراءة شاذة[2] بالفتح على نفي الجنس كقولك : لاَ حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بالله بالرّفع والنّصب ، وهو كلام منقطعٌ عمّا قبله .

قال الزمخشري :

فإن قُلت : هل يَصحّ عطفُ المَرْفُوع على « مثقال ذرّة » كأنه قيل : لا يعزب عنه مثقالُ ذَرَّة وأصغرُ وأَكْبَرُ . ؟وزيادة «لا» لتأكيد النّفي وعطف المفتوح / على ذرّةٍ بأنَّه فتحٌ في موضع الجرّ لامتناع الصّرف ، [٤ / ١٩٨] كأنه قيل : لا يعزُب مثقالُ ذَرّة، ولا مثقالُ أصغر من ذلك ولا أكبر.

قلت : يأبى ذلك حرف الاستثناء إلا إذا جعلت الضّمير في « عنه » للغيب ، وجعلت « الغيب » اسماً للخفيّات قبل أن تُكتب في اللّوح المحفوظ ، لأن إثباتها في اللّوح نوعٌ من البروز عن الحِجاب على معنى أنّه لا ينفصل عن الغيب شيءٌ، ولا يزول[3] عنه إلاّ مَسْطوراً في اللوح . انتهى .

ويمكن أن يجيء مثلُه هنا على تقدير حذف مضاف .

ولقائل أن يقول : ما المانع من الاتّصال وجعل الاستثناء مِنْ

(١) القراءة المشهورة في سورة سبأ هي : « عالِمِ الغيب لا يعزبُ عنه مثقال ذرّة في السموات ولا في الأرض ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ إلاّ في كتاب مبين » سبأ / ٣ .

(٢) القراءة الشاذّة هي : « أصغَر . . . أكبَر ، وهي قراءة أبي عمرو ـ نافع ـ الأعمش ـ قتادة ـ المطوعي ـ انظر قراءة رقم ٧٠٤٠ من معجم القراءات .

(٣) في ط : « ولا يزل » بدون واو ، تحريف واضح .

« ولا أصغر ولا أكبر » مع العطف على اللّفظ والمحلّ ؟ فإن قيل : المانع ما سبق ، قلنا : فقد وقع التّصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ وما تَسْقط مِنْ وَرَقةٍ إلاّ يَعلمها ولا حَبَّةٍ في ظُلمات الأرْض ولا رَطْب ولا يابسٍ إلاّ في كتابٍ مبينٍ ﴾[1] فإن القراءة عند السّبعة بجَرّحبَّةٍ ورَطْبٍ ويابسٍ .

قال الزمخشري : ولا حَبّةٍ ولا رَطْبٍ ولا يابسٍ عطفٌ على وَرَقةٍ وداخلٌ فّي حكمها ، كأنه قيل : وما يسقط من شيء من هذه الأشياء إلا يعلمه .

وقوله : « إلاّ في كتاب مبين » كالتّكرير لقوله : « إلاّ يَعْلَمُها » ، لأنّ معنى « إلاّ يعلمها » ، ومعنى « إلا في كتاب مبين » واحد ، والكتابُ المبين : عِلمُ الله أوِ اللوح .

ويقال مثله هنا بأن قوله : « ولا أصغر من ذلك ولا أَكْبر » عطف على « مثقال » أو « ذرَّة » وداخلٌ في حكمها ، كأنه قيل : « وما يعزُب عن رَبّك من هذه الأشياء شيءٌ ، وذلك مُثْبتٌ لِلْعِلْم ، فيكون معنى ذلك ومعنى « إلاّ في كتاب مبين » : التأكيد لما فهِم من إثبات العلم مِمّا سبق ، لأن معنى ذلك ومعنى « إلاّ في كتاب مَبين » واحدٌ ، والكتابُ هو عِلْمُ اللهِ تعالى ، والمعنى : وما يعزُب عن رَبِّك من مثقال ذرّةٍ في الأرض ولا في السّماء إلاّ يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلاّ في علمه .

(١) الأنعام / ٥٩ .

وهذا وجه آخر في الآية إلا أن فيه حذف المؤكّد بخلاف « إلاّ يعلمها » ، فإنه مذكورٌ[١] ، نعم يتمشّى ذلك على التّقديم والتأخير ، وفيه ما تقدّم .

وبه مع الوجهين اللّذَيْن قبله مع الأربعة التي ذكرتُها في المجلس ، وأوضحت القول فيها هنا ـ تكمل في الآية سبعةُ أوجه ، على أنه قد قُرِىء شاذًا « ولا حبّةٌ ولا رَطْبٌ ولا يابسٌ » برفعها[٢] . / [٤ / ١٩٩]

قال الزمخشريّ : وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محلّ من ورقة أو رفعاً على[٣] . . . . لا رَجُلَ منهم ولا امرأة إلاّ في الدّار .

ومما وقع في الكلام من غيري أنه يجوز أن يكون الاستثناء في ذلك روعي فيه ما راعى العربي بقوله :

٨٤٤ = فتى كَمُلَتْ خَيْراتُه غَيْرَ أنّه
جوادٌ فما يُبْقِي من المال باقِيا[٤]

(١) في النسخ المخطوطة بعد قوله : « ومذكور» بياض .
(٢) هي قراءة الحسن ، وابن السميفع ، وابن أبي إسحاق . وانظر قراءة رقم ٢١٧٤ في معجم القراءات .
(٣) بعد قوله : « علي » بياض في النسخ المخطوطة ، وأشار إليه في هامش ط بأنه في هذا الموضع سقط .
والذي سقط هو ما نصّ عليه في الكشاف : « وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محل من ورقة ، وأن يكون رفعاً على الابتداء ، وخبره : « إلاّ في كتاب مبين » كقولك : لا رجل منهم ولا امرأة إلاّ في الدّار» . انظر الكشاف ١ / ٥٠٩ مطبعة مصطفى الحلبي .
(٤) للنابغة الجعدي من قصيدة يرثي بها أخاه . =

فإنه ذهب إلى معنى ليس ، فإن الجود ليس بعيب ، فإذا لم يكن فيه عيبٌ إلاّ الجُود فما فيه عيب ، فإنه قال : « كملت خَيْرَاتُهُ » ، لكن ينقصه جودُه .

ونظيره في هذه الآية ، إن كان يعزُبُ عنه شيء فهو الذي في كتابٍ مبين ، لكن الذي في الكتاب لا يعزُب ، فلا يعزب عنه شيء .

وهذا التّقديرُ لا يَصِحّ من جهة أن فيه فَرْضَ مُحال ، وليس في اللفظ ما يدُلّ عليه بخلاف ما تقدّم من البيت .

وأيضاً فيؤدّي إلى تكثير المجاز ، وأيضاً فلأن الجُود بوصفه لفظاً ليس بنقص ، وأما الذي في الكتاب المبين فليس في اللّفظ ما يدلّ على هذا التقدير ، وإن كان الأمر كذلم لِما تقرّر أن الباري جلّ جلالُهُ عالمٌ بالكلّيات والجُزْئِيّات .

على أن التقدير في البيت إنما هو على المنقطع ، وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدّم في الأوجه السّابقة بما يَصِحّ ،فلا حاجة إلى تقديره بما لا يصحّ .

وعلى الجملة فأحسن الوجوه السّبعة جعل الاستثناء متّصلاً بتقدير أن يكون من عطف الجمل الرّفع على الاستئناف ، والفتح على

=من شواهد : سيبويه ١/٣٦٧ ، والخزانة ٢ /١٢ ، وحاشية يس ٢ / ٢٥٥ ، والهمع والدرر رقم ٩٢٠ . وفي الموشح / ٩٣ روايته :

* فتىً كملت أعرافه*

أنّ لا لنفي الجنس(١)، أو يكون من عطف المفردات ، ويفسّر يعزب بيظهر ، أو يكون من باب الاستثناء(٢) أو يجعل منقطعاً كما تقدم .

ويليها كون إلاّ للعطف كما تقدّم أو للاستئناف من محذوف .

وقد وضح أن الذي تبادرَ الذّهن إليه في المجلس فتحٌ من الرّبّ الكريم، فله الشّكْرُ على العطاء العميم ، والحمدُ للهِ رَبّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد وآله وصحبه والتّابعين .

(١) في ط : « لا التي لنفى الجنس» بزيادة «التي»، تحريف.

(٢) سقطت كلمة : « الاستثناء من ط ، وأشار إليها في الهامش بقوله : بياض في النسختين ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

إشكال الجمع في قوله تعالى : ﴿ فيهن قاصرات الطرف ﴾

قال أبو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب في أماليه :

حدثنا محمد بن القاسم الأنباريّ ، حدثني أبي ، حدّثنا محمد
[٢٠٠ / ٤ ابن الجَهْم قال: /حَجّ الفرّاء سنة ست ومائتين وحَجَجْنا معه ،فلقيني
خلاد بن عيسى المقرىء ، فسألته عن قوله تعالى : ﴿ فيهن قاصراتُ
الطّرْفِ ﴾[١]، فقال ـ لم جمع بعد قوله : « فيهمـا عينـان تجريان »[٢] ؟
فأجبته بما أملى الفرّاء علينا : في كتابه أنّ « فيهن » للجنّتين والجَنّتين
لما قال : « ولمن خاف مقام ربه جنتـان »[٣]، قال : « ومِـنْ دُونهمـا
جنّتان »[٤] فقـال لي خلاد : أخطـأت قد جمـع قبـل ذِكْرِه الجَنّتين ،
فَصِرْتُ إلى الفرّاء، فأخبرتُه بمسألة خلّاد، وبجوابي وبإنـكاره علـيّ ،

(١) الرحمن / ٥٦
(٢) الرحمن / ٥٠
(٣) الرحمن / ٤٦
(٤) الرحمن / ٦٢

فردّد الفرّاء في نفسه شيئاً، ثم قال لي : إن العرب توقع الجَمْع على التّثنية قال الله تعالى : ﴿ فإنْ كان له إخْوةٌ ﴾[١] يريد : فإن كان له أخوان ، وقال : « فقد صَغَت قُلوبكمَا »[٢] يعني فقد صغت قلباكما[٣]. انتهى .

(١) النساء / ١١

(٢) التحريم / ٤ .

(٣) في كتاب الفراء « معاني القرآن » ٣ / ١١٩ هذا النص خاص بقوله تعالى : « فيهن خيرات حسان » آية / ٧١ وليس له علاقة بقوله تعالىْ : « فيهن فاطرت الطرف » . قال الفراء : « وقوله فيهن خيرات حسان : رجع إلى الجنان الأربع : جنتان ، وجنّتان ، فقال : فيهن » .

[بحث في إنما زيداً بنصب «زيداً»]
في كتاب « لبّ الألباب في المسألة والجواب »

لأبي الحسن بن جبارة[١] من أبيات المعاني قول الشاعر :

٨٤٥ = إنّمـا زيداً إلينـا سائراً		مـن مكان ضَلّ فيه السائِرُ
فَهْـو يأتينـا عشًـا في سَحَر		مـالـه في يده أو عامرُ

بأي شيء نصب «زيداً» وحقّه الرفع ؟ ، وكيف يجتمع العِشاءُ والسَّحر ؟ وكيف يلتئم مالُه في يده أو عامر ؟ . وهذا العجز مباينٌ للصَّدْر وهي مسألة عُظمى ، وإن أحاط اللبيب بها عِلْماً .

والجواب عن ذلك :

أما البيت الأول فقوله : إنْ شَرْطٌ و « نمى » : فِعْلُ ماضٍ من قولهم : نَمى يَنْمِي[٢] أي ارتَفع قَدْراً .

---

(١) في ط : ابن جنّي تحريف ، لأن ابن جنى المعروف كنيته أبو الفتح .
وفي النسخ المخطوطة : ابن جبارة، وهو في فهرس البغية ٢/٤٥٩ : ابن جبارة = أحمد بن يحيى شهاب الدين . وفي معجم الأدباء ٥/٨٩ : أحمد بن يحيى بن جابر مات في أيام المعتمد على الله في أواخرها.
(٢) في القاموس: نَمى يَنْمي نَمْياً ، ونُمِيًّا ، ونَماءً ، ونميَّةً . أي ارتفع .

وزيداً مفعول به ، و« سائراً »نصِب على الحال. وقوله:

ضَلّ من الضّلال وهو ضدّ الهدى ، والسّائر : فاعل وهو الذي نصب زيداً .

وتقديره: إنْ نَمى السائرُ زيداً، المعنى : أنه ارتفع به وهداه إلينا في حال كونه سائراً من مكان حارفيه ، وضَلّ .

وأمّا البيت الثاني فهو مستحيلٌ إن أخذ على لفظه إذ العِشاءُ والسَّحَرُ وقتان متباينان ، ولا يجتمعان ، وإنّما المعنى فيه فـ« هو » مبتدأٌ ، « يأتي » فعلٌ مضارعٌ ، « ناعشاً » حال من الضّمير في الإتيان من نَعَشْتُهُ أنْعَشُهُ[1] أي رفعته ، ومنه قول الشاعر : / وهو أبو حيّة [٤ / ٢٠١ النُّمَيْريّ .

٨٤٦ = إذا ما نَعَشْنَاه على الرَّحْل يَنْثني
مُسَالَيْهِ عنه من وَرَاءٍ ومقْدَمِ[2]

ومُسالاه : عِطْفاه ، وقد نَصبهما على الظّرْف ، لأنهما في معنى ناحِيَتَيْهِ ، ألا تَرَاه يقول : من وَراءٍ ومَقْدَمٍ .

(١) نعشه الله : رفعه ، وبابه قطع ، ولا يقال : أنعشه اللهّ .

(٢) انظر اللسان : « سيل » وقبله في اللسان :

فما قام إلاّ بين أيدٍ تقيمُه كما عطفت ريح الصبّا خُوط ساسم

والخوطُ : الغُصن الناعم ، وجمعه : خِيطانٌ ، والساسَم : شجر أسود أو الأبنوس ، أو شجر يعمل منه القسِيّ .

وتفسير هذا البيت : أنا إذا رفعناه على الرّحل لا يستمسك فينثني في ناحيتيه من جانبيه .

وهذا الشاهد أيضاً من أبيات المعاني وهو مما يسأل عنه .

وقوله في البيت المقدّم « ما لَهُ » منصوب بقوله « ناعشاً » أي رافِعاً ما لَهُ في يده .

وصرف « سَحَراً » ، لأنه نكرةٌ ، يريد سَحراً من الأسحار .

وقوله : « أو عامر » عطف على المُضْمَرِ في « يأتي » ، وطول الكلام سدّ مسدّ التأكيد .

وتقريب معنى هذين البيتين أن زيداً ضَلّ في موماة ، فهداه إلينا السّائرُ فيها ، فهو يأتي ناعشاً أي رافعاً «مكثراً»[١] ماله هو أو عامرٌ والحمد لله ـ انتهى .

(١) في ط : « مكزاً » ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « مكتراً » بالتاء وفي بعضها الأخر : « مكبرا » بالباء .

[سبعة أسئلة أجاب عنها جلال الدين البلقيني]

ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه أبي بكر بن محمد بن عقبة أسئلة في النّحو إلى الشيخ جلال الدّين البلقينيّ فكتب عليها .

أمّا الأسئلة فسبعة :

الأول : زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكد امتنع ، فقوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناقِ ﴾[1] هل هو مقبول أم لا ؟

الثاني : زعم الزمخشريّ : أن قوله تعالى : ﴿ فَلَمّا رَأَوْهُ عارضاً ﴾[2] منصوب على التّمييز ،وتَعقُّبِ أبي حيّان له ، مَنْ المصيب منهما ؟ وذكرا قريباً من ذلك في قوله تعالى : ﴿ فسوّاهُنّ سبع سموات ﴾[3].

الثالث : أين المخصوص بالمدح فيما أنشده الزمخشريّ في

(١) ص / ٣٣ .
(٢) الأحقاف / ٢٤ .
(٣) البقرة / ٢٩ .

سورة الصّافات :

٨٤٧ = لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمو أَو صَحَوْتُم
لَبِئْس النّدامـى كُنْتُـم آل أَبْجَرَا[1] ؟

ومنه قول عائشةٍ : « كان لنا جيرانٌ من الأنصـار لَنِعْـمَ الجيرانُ كانوا » .

الرابع : علامَ انتصب « بصيراً » ، في قوله : فَجَعَلْنـاهُ سميعـاً بَصِيراً ﴾[2]

[٤ / ٢٠٢] الخامس : من أيّ الضمائر قول أبي الطّيب . /

٨٤٨ = هو الجدّ حتى تَفْضُل العينُ أُخْتَها
وحتـى يكونَ اليومُ لليوم سَيِّدَا[3]

---

(١) نسب للأبيرد . وانظر اللسان : نزف . والأبيـرد هو أبجر بن جابر العِجْليّ . وكان نصرانيًّا . وبعده في اللسان :
شربتـم ومـدّرتُم وكان أبوكم كذا كم إذا ما يشرب الـكأس مدّرا
وهو من شواهد : المحتسب ٢ / ٣٠٨ .
(٢) الإنسان / ٢ .
(٣) من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ويهنئه بعيد الأضحى سنة ٣٤٢ هـ أنشده إيّاها في ميدانه بحلب ، وهما على فرسيهما ، ومطلعها :
لكل امرىء من دهره ما تعوّدا وعادات سيف الدولة الطّعنُ في العِدا
انظر الديوان ٢ / ٣ - ٩ .

وقول المعرّي :

٨٤٩ = *هو الْهَجْرُ حتى ما يُلِمُّ خيالُ[1]*

السادس: ما معنى «من» في حديث: ألا أُخْبركُم بِخَيْـرِكُم من شَرّكم، «وفي حديث» «ما بالُ الكلب الأسود[2] من الأحمر»، وفي قول المعريّ :

٨٥٠ = وإنْ يَكُ وادينا من الشِّعر واحداً
فغيرُ خَفِـيٍّ أَثْلُـهُ من ثُمامهِ[3]

السابع : ما إعراب قوله : فخـرج بلالٌ بوضـوء فمـن ناضـحٍ ونائلٍ ، وقول المعرّي :

٨٥١ = وَهِـم النّـاس فالحياةُ بِهِـم سو
قٌ فَمِـن غابـنٍ ومِـنْ مَغْبونِ

(١) تمامه في شروح سقط الزند ٣ / ١٠٤٦. وهو مطلع القصيدة
وبعض صدود الزائرين وصال

(٢) انظر معجم الفاظ الحديث ٦ / ٥٢ ، فقد ذكر في صحيح مسلم باب الصلاة / ٢٦٥ ، وفي سن أبي داود باب الصلاة / ١٠٩ ، وفي الترمذي باب الصلاة / ١٣٦ ، الصيد / ١٦ ، والنسائي باب القبلة / ٧ ، وفي مسند ابن حنبل ٥ / ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ٦ / ١٥٧ ، ٢٨٠ .

(٣) في شروح سقط الزند ٢ / ٤٧٤ : نبتة « مكان : « واحداً » .
والأثل : الشجر ، واحدته : أثلة ، والثمام: نبت ضعيف .يقول : إنّي وإن كنت شاعراً فلا يبلغ شعري شعرك ، والثام لا يكون كالأثل فشعري لا يكون مِثل شعرك ، بل هو دونه .

وأما الأجوبة :

فقال : اللّهُم أَلْهِم الصَّواب .

أمّا السّؤال الأول فالظّاهرُ أنه سقط شيءٌ ، وهو ردٌّ زعم ابن مالك ، لأن هذه الآية تردُّ على ابن مالك .

والجواب : أنّ الرّدّ بذلك مقبولٌ ، فإن الأصل : فَطَفِقَ يمسحُ مسحاً فحذف « يمسح » ، وهو عامل المؤكّد .

وهذا الزّعم ذكرهُ الشيخ جمال الدين ابن مالك في « الكافية الشافيـة ، والألفيّة »

وردّه عليه ابنهُ الشّيخ بدرُ الدّين في « شرح الألفيّة » بما توقّف عليه مِنْ[1] كلامه .

وقد قال الشيخ أبو حيّان هنا في تفسيره : طفق من أفعال المقاربة للشّروع في الفعل وحذف خبرُها لدّلالة المصدَر عليه ، أي فطفق يمسح مسحاً . انتهى .

وقد أعْربَ الزّمخشريّ قوله تعالى : « والمُحْصنات من النّساء إلاّ ما ملكت أَيْمانُكُم كتابَ الله عليكم »[2] مصدراً مؤكّداً ، فقال : « كتاب الله » مصدَرٌ مؤكّد ، أي كتب الله ذلك عليكم كتاباً .

---

(١) في ط : « أن » مكان : « من » ، تحريفٌ ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) النساء / ٢٤ .

وقال الشيخ أبو حيّان : « كتابَ الله عليكم » انتصب بإضمار فعل، وهو مَصْدَرٌ مؤكد لمضمون الجملة السّابقة من قوله : حُرِّمت عليكم ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تَحْريمَ ذلك كتاباً .

وما ذهب إليه الكسائي من أنه / يجوز تقديم المفعول في باب [٤ / ٢٠٣] الإغراء بالظّرْف والمجرُورِ مستدلاً بهذه الآية ، إذ تقديرُ ذلك عنده : عليكم كتابَ الله، أي الزموا كتابَ الله، فلا يتمُّ دليله لاحتمال أن يكون مصدراً مؤكّداً كما ذَكَرْناه .

وأما السّؤال الثّاني فقال الشّيخ أبو حيّان في سورة الأحقاف وانتصب « عارضاً » على الحال من المفعول .

وقال ابن عطيّة : ويحتمل أن يعود على الشيء المرئيّ الطّالع عليهم الذي فسّره قوله : « عارضاً » .

وقال الزمخشري : « فلمّا رأوه » : في الضّمير وجهان :

أحدهما : أن يرجع إلى «بما تَعِدُنا »[1]، وأن يكون مبهماً، وقد وضح أَمْرُهُ بقوله : « عارضاً » إما تمييزاً وإمّا حالاً ، وهذا الوجه أَعْرَبُ وأفصح . انتهى .

قال الشّيخ أبو حيان : وهذا الذي ذَكَر أنه أَعْرَبُ وأَفصح ليس جارياً على ما ذكرَهُ النّحاة ، لأن المبهم الذي يفسِّره ويوضّحه التمييز لا

(١) الأحقاف / ٢٢ .

يكون إلاّ في باب « رُبّ » نحو : « رُبّهُ رَجُلاً لقيته » ، وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريّين ، نحو : « نِعْمَ رَجُلاً زيد » ، وبئس غلاماً عَمْرُو .

وأمّا أن الحالّ يوضّح المبهم ويفسّره فلا نعلم أحداً ذهب إليه . وقد حصر النّحاة المضمر الذي يفسّره ما بعده فلم يذكرُوا فيه مفعول « رأى » إذا كان ضميراً ، ولا أنّ الحال يفسّر المُضْمر ، ويوضّحه . انتهى .

وكلام ابن عطيّة من وادي كلام الزمخشري فإنه قال : والضّميرُ في « رأوه » يحتمل أن يعود على « العذاب » ، ويُحْتَمل أن يعود على الشّيء المرْئِيّ في الطّالع عليهم ، وهو الذي فَسّرَهُ قوله : عارِضاً . انتهى .

فقد جعل الضّميرَ يفسّره ما بعده كما قال الزّمخشريّ ، لكن الزمخشريّ أفصح بالإبهام والتّمييز والحال، فلذلك خصّه الشيخ - رحمه الله - بالاعتراض ، والّذي قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقرّرة في النحو .

وأما آية البقَرةِ فقال الشّيخ أبو حيّان فيها . قال الزمخشريّ والضميرُ في « فسوّاهنّ » ضميرٌ مبهم « وسبع سموات » يفسّره كقولهم : رُبَّهُ رَجُلاً . انتهى كلامه .

ومفهومه أن هذا الضّميرَ يعود علىٰ ما بعده وهو مفسّرٌ به فهو عائدٌ على غير / متقدّم الذّكْر . وهذا الذي يفسّره ما بعده منه ما يفسّر بجملة [٤ / ٢٠٤]

وهذا الذي يفسّره ما بعده منه ما يفسّر بجملة وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشَرطْها عند البصريين أن يُصَرَّحَ بجزئييها . ومنه ما يفسَّر بمفردَ أي غير جملة وهو الضميرُ المرفُوع بنعم وبئس وما جَرى مَجْراهما ، والضميرُ المجرُورُ برُبَّ ، والصميرُ المرفُوع بأوّل المتنازعين على مذهب البصريّين ، والضّميرُ المجعول خبرهْ مفسّراً له ، والضّميرُ الذي أبدل منه مفسّرهُ .

وفي إثبات هذا القسم الأخير ، خلافٌ وذلك نحو : ضَربْتُهم قَومك .

وهذا الذي ذكَرَهُ الزّمخشريّ ليس واحداً من هذه الضّمائر التي سردناها إلاّ أن يُحْمل[1] فيه أن يكون « سبع سموات » بدلاً منهُ ومفسّراً له ، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشرّي له برُبَّه رَجُلاً ، وأنه ضميرٌ مبهم ليس عائداً على شيء قبله ، لكن هذا يضعف بكون هذا التّقدير يجعلُه غَيْر مُرْتبطٍ بما قبله ارتباطاً كُلِّيًّا؛ إذ يكون الكلام قد تضمّن أنه تعالى استوى إلى السّماء وأنه سوّى سبع سموات عقب استوائه إلى السّماء ، فيكون قد أخْبر بإخبارَيْن : أحدهما : استواؤه إلى السّماء ، والآخر تسويته سبع سموات .

وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المسوّى سبع سموات .

(١) في ط : « نحيل » مكان « يحمل »

وقد أعْرَب بعضهم سبع سموات بدلاً من الضّمير ، على أن الضّمير عائدٌ على ما قبله وهو إعْرابٌ صحيح نحو : أخـوكَ مَرَرْتُ به زيد . انتهى .

فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير إلى ما بعده لأجل عدم الارتباط ، وأجازه على عود الضّميرِ على ما قبله لوجود الارتباط ثم قال بعد سياق أعاريب :

يتلّخص في نصب سَبْع سموات أوجه :

البدل باعتبارَين، يعني باعتبار ما قبله وما بعده، والمفعول به، ومفعول ثان، وحال.

قـال: والمختـار البـدل بـاعتبـار عَـوْد الضميـرِ على مـا قبله، والحال، ويترجّح البدل لعدم الاشتقاق. انتهى.

والتّعقُب المذكورُ في سورة البقـرة نظيرُ التّعقـب المـذكور في سورة الأحقاف .

وكلام الشّيخ رَحمَهُ اللهّ في ذلك هو الجارِي على القواعد كما تقدّم .

وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشرّي ذلك فقال قوله : والضّميرُ في «فسوّاهن» ضميرٌ مبهم فيه نظرٌ، لأن الباب ليس بقياس، وإنما حمل الضَّميرُ في : رُبّه رَجُلًا» على أنه مبهم، لأنّ ربّ لا تدخل إلاّ على النكرات. وهـذا لا يوجد في «فسوّاهُن» / . [٢٠٥ / ٤

وأمّا السؤال الثالث فقد أشار إلى ذلك ابن مالك في (التسهيل » في الكلام على المخصوص بقوله : « أو يُذْكَر قبلهما معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه ، أو بعد فاعلهما مبتدأ أو خَبَرٌ مبتدأ لا يَظْهَرُ ،أو أول معمولَيْ فعل ناسخ[١] .

مثال المخصوص الذي ذكر قبلهما معمولاً للابتداء : زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ ، وعمرو بئس الغلامُ ، وزيد نعم رَجلاً ، وعَمروٌ بئس غلاماً .

ومثال المخصوص المعمول بعد نواسخ الابتـداء في باب كان قول الشاعر :

٨٥٢ = إذاأرسلوني عندتعذير حاجةٍ
أمارِسُ فيها كُنْتُ نِعْم المُمَارِسُ[٢]

وفي باب إنّ قول الشاعر :

٨٥٣ = إن ابـنَ عَبْـدِ اللهّ نِعْـم أخـو النّـدى وابـن العَشِيرَه[٣]

وفي باب ظّن : ظننتُ زيداً نِعْمَ الرَّجُلُ .

ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها مبتدأ : نعم الرّجُـلُ زيدٌ ،

(١) انظر التسهيل / ١٢٧ .

(٢) ليزيد بن الطّثرية . من شواهد الهمع والـدرر رقـم ١٤٢٥ ، والأشموني ٣ / ٣٨ . والمراد بتعذير الحاجة : تعذّرها وتعسّرها .
وفي ط : « بعدي » مكان : « تعذير » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمراجع السابقة .

(٣) لأبي دهبل الجمحيّ يمدح المغيرة بن عبد الله .
من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٤٢٤ ، والأشموني ٣ / ٣٧ .

وبئس الغلام عمروٌ .

وقوله أو خَبَرٌ مبتدأ لا يظهرُ قال فيه الشّيخ أبو حيان : هذا الإعراب نُسِبَ إلى سيبويه ، وَمِمَنّ نسبه إلى سيبويه هذا المصنّف في الشّرْح ، قال فيه : وأجاز سيبويه كون المخصوص خَبَر مبتدأ واجب الإضمار ، وأطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في (شَرْح التّسهيل) .

ومثال كون المخصوص مذكوراً بعد فاعلهما ، أو أَول معمولَيْ فعل ناسخ هذا البيتُ المذكورُ في السّؤال ، لأن كان من نواسخ الابتداء ، وقول زهير :

٨٥٤ = يميناً لِنَعْمْ السِّيدان وُجِدْتُما
على كل حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ(١)

وقد أنشده الزمخشريّ في سورة الصّافات في تفسير قوله تعالى « لا فِيها غَوْلٌ ولا هُمْ عنها يُنْزَفُون(٢) » حيث قال : ويُنْزَفون على البناء للمفعول من : نَزَف الشّارِب : إذا ذهب عقلُه ، ويقال للسّكران : نزيفٌ ومنزوفٌ .

وقرىء « يُنْزِفون »(٣) يعنى بكسر الزّاي من أنزف الشّارب : إذا ذهب عقلُه أو شَرابُه قال الشاعر :

---

(١) من شواهد : الهمع والدرر رقم / ١١٧٩ .

(٢) الصافات / ٤٧ .

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي ، وخلف ، والأعمش ، وعبد الله . انظر قراءة رقم ٧٤٠٣ من معجم القراءات .

٨٥٥ = لَعَمْرِي لَئِن أنزفتمو أو صحوتمو ــــ لبئس النّدامى كنتمو آل أبْجَرا[١]

ومعناه : صارَ ذانَزْف ، ونظيرُه: أقشع السّحابُ، وقشعَتْهُ الرِّيحُ وأكبَّ/الرّجلُ وكبه[٢]، وحقيقتهما دخلا[٣] في القَشْع والكَبّ . انتهى . [٤ / ٢٠٦

وأمّـا حديث عائشـة فإن كان الـذي فيه ذِكْرُ الهـدّية فهو في الصـحّيحين بدون هذه اللّفظـة ، رواه البخـاريّ في « الهبـة »[٤] « والرِّقاق »[٥] عن يزيد بن رومان عن عُرْوة عن عائشة بلفظ :« ألا إنه قد كان لنا جيرانٌ من الأنصارِ ، كانت لهم منائحُ ، وكانوا يَمْنحون رَسُولَ اللهّ صلّى اللهّ عليه وآله وسَلَّم من ألبانهم »

وفي الرّقاق زيادة : « فيسقيناه » . ويقع في بعض النسخ إسقاطه من الرقّاق ، ولذلك لم يَذْكُرْهُ المزّي في (الأطراف) .

ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرِّقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السؤال، فقد يكون في غَيْر الصحِّيحين وفـي (مسنـد) أحمد : « إلاّ أن حَوْلَنا أهلَ دُور[٦] من الأنصار جزاهُم اللهّ خيراً » وفي

(١) سبق ذكره / رقم ٨٤٧ .
(٢) في ط فقط : « وكببته » .
(٣) في ط فقط : « داخل » تحريف .
(٤) انظر صحيح البخاري باب الهبة / ١ .
(٥) انظر صحيح البخاري باب الرقاق / ١٧ ، وانظر صحيح مسلم باب الزهد / ٢٨ ، ومسند ابن حنبل ٢ / ٤٠٥ .
(٦) في ط : « ردم » مكان : « دور » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(ابن ماجة) عن أبي سلمة عن عائشة : (غير أنه كان لنا جيرانٌ من الأنصار جيران صِدْق » .

وأمّا السُّؤال الرّابع فجوابه أن « جَعَل » إن كانت بمعنى : « خلق » فهما حالان ، ويجوز تعدّد الحال وصاحبها مُفْردٌ نحو : جاء زيدٌ راكِباً ضاحكا .

وإن كانت بمعنى صَيّر فقوله : « سميعاً » مفعولٌ ثانٍ ، وكذلك « بصير » ، لأنها خبران في الأصل ، فجاز جَعْلُ كُلٍّ منهما مفعولاً ثانياً ، ويجوز تعدّد خبر المبتدأ ، فكذلك يجوز تعدُّد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ، ثم يُعْربُ كُلٌّ واحدٍ منهما مفعولاً ثانياً .

وقد قال ابن مالك في (التّسهيل) : « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما « كان » والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبُهما مَفْعولَيْن ، ولا يُحْذ فانِ معاً أو أحدهما إلاّ بدليل ، ولهما من التّقديم والتأخير ما لهما مُجَرّدين . ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان[١] » . انتهى .

وقد جاء في خبر كان « وكان اللهّ سميعاً بصيراً »[٢] ، « وكان اللهّ عليماً حكيماً[٣] » ، فكذلك ما نحن فيه .

(١) انظر النصّ في التسهيل / ٧٠ .
(٢) النساء / ١٣٤ .
(٣) النساء / ١٧ .

ويمكن أن يجعل الأول المفعول الثّاني ، والثّاني صفة كما في قوله تعالى : « فَجَعَلْنَاهُ هباءً مَنْثُوراً[(١)] » .

ويجوز أن يُجْعلا في معنى واحد على معنًى مميّز بين الأشياء ، إذ لا يَحْصُل التّمييز بين الأشياء غالباً إلاّ بالسّمع والبصر ، فيصيرُ مثل قولنا / « الرُّمّان حلوٌ حامضٌ » بمعنى : « مُزٌّ » ، فإذا جاء مثل : جعل [٤ / ٢٠٧] اللهّ الرُّمان حلواً حامضاً كان حكمه كذلك .

وأمّا السُّؤال الخامس فجوابه : أنه حيث لم يتقدّم ما يعود عليه الضّميرُ يجوز أن يقال : هو من القسم الخامس الذّي ذكرناهُ من كلام الشّيخ أبي حيّان في جواب السّؤال الثاني ، وهو الضّميرُ المجعول خبرُه مفسِّراً له .

وقد ذكر ابن مالك ذلك في (التّسهيل) ، فقال : « ويتقدّم أيضاً غَيْر منـويّ التّأخير : إنْ جُرَّ برُبَّ أو رُفـع بـ «نِعْم »أو شبْهها أو بأوّل المتنازعين ، أو أبدل منه المفسرِّ أو جُعِل خَبَرُه ، أو كان المُسمَّى ضَمِير الشّأن عند البصريِّين ، وضمير المجهول عند الكوفيّين »[(٢)]

قال الشيخ أبو حيّان : ومثال جَعْلِه خبراً قوله تعالى : ﴿ إنْ هِيَ إلاّ حياتنا الدُّنيا[(٣)] ﴾، قال الزمخشري : هذا ضميرٌ لا يُعْلم ما يُعْنى به إلاّ بما يتلُوه من بيانه ، وأصله : إنْ الحياة إلاّ حياتُنا الدّنيا ، ثم وضع هي

(١) الفرقان / ٢٣ .
(٢) انظر النص في التسهيل / ٢٨ .
(٣) المؤمنون /٣٧ .

موضع « الحياة » ، لأن الخبر يدل عليها ، أو يبيّنها قال : ومنه :

٨٥٦ = * هي النفس تحمل ما حُمِّلَتْ[1] *

و « هي العرب تقول ما شاءت » .

قال المصنّف في الشّرْح وقد حكى كلام الزمخشريّ : وهذا من جيّد كلامه ، **وفي تنظيرِه** ، بـ « **هي النفس** » **أو** « **هي** العرَبُ » ضَعْفٌ ، لإمكان جعل العرب والنّفس بدلين ، و«تَحمل» و«تقولُ» خَبَرَيْن . انتهى كلامه .

قال الشّيخ أبو حيان : ولم يَذْكُرْ أصحابُنا في الضمّير الذي يفسّره ما بعده ، ولا ينوي بالضّمير التأخير أن يكون « يفسرّه » الخبر ، وإنما هذا يفسّره سياق الكلام .

وأمّا ما ذهب إليه المصنّف من أن « هي » يفسّرها هو « حياتنا الدّنيا » الذي هو الخبرُ فهو فاسدٌ، لأنه إذا فسرّه الخبرُ والخبرُ مضافٌ لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمّيرُ عائداً على الخبرَ بقيْد إضافته ، وقَيْد صفته ، وإذا كان كذلك صار تقديرُ الكلام : ما حياتُنا الدّنيا إلاّ حياتُنا الدّنيا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلامُنا العالِمُ إلاّ غلامُنا العالِمُ ، لأنه يؤدّي إلى أنه لا يستفاد من الخبرِ إلاّ ما يستفاد

---

(١) شطر بيت لم يعرف قائله ولا تكملته
من شواهد : الهمع رقم ١٨٤ ، والمغنى / ٢ / ٥٤٢ .

من / المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : رُبَّ الدّار مالكها ، [٤ / ٢٠٨] وسيّد الجارية مالكها .

وليس في كلام الزمخشريّ ما يدُلّ على ما ذهب إليه المصنف ، لأنه قال: وضع «هي» موضع الحياة ، ولم يقل موضع حياتنا الدّنيا الذي هو الخبرُ .

وقوله : لأن الخبر يدلُّ عليها ، ويبيّنها ، يعني أن سياق هذا الكلام على أن الضّمير هو الحياة . انتهى .

وتلخص منه أنه ارْتضَى كلام الزمخشريّ ، ولم يَرْتضِ تقديرَ ابن مالك .

ويقال عليه : قد ذكرتُهُ في تفسير سورة البقرة على سبيل الجَزْم به بعبارة ابن مالك حيث قلت : والضَّميرُ المجعول خبرهُ مفسِّراً له . انتهى .

وحينئذٍ فيصيرُ تقديرُ قول المتنبي : «هوَ الجِدُّ»[١] إلى آخره، معناه: الجِدّ أي الكامل الجدّ بهذه الصّفة، وقول المعريّ: «هو الهَجْرُ»[٢]، معناه، الهجر، أي الكامل الهجْرِ بهذه الصّفة، وهو أن لا يلم خيالٌ، فمتى أَلَمّ خيالٌ لم يَكْمُل الهجْرُ. فهذا ما ظهر لي، وفوق كُلِّ ذي عِلْم عليم.

وأمّا السّؤال السادس فالحديث باللفظ الأول[٣]

(١) انظر الشاهد رقم ٨٤٨ .

(٢) الشاهد رقم ٨٤٩ .

(٣) بعد باللفظ الأول بياض في النسخ المخطوطة ، وفي هامش ط أشير إلى البياض=

وأما الثّاني فهو من كلام عبد الله بن الصّامت الرّاوي عن أبي ذَرّ ، قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلم : « إذا قام أحدُكم يُصَلّي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخِرة الرّحل ، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل ، فإنه يقطع صلاته الحمارُ والمرأة والكلب الأسود ، قلت : يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال يابن أخي سألت النّبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني ، فقال : الكلْب الأسود شَيْطانٌ » . رواه مسلم . وهي في المثال الأول للفصل .

قال ابن هشام في « المغني » في أقسام مِنْ : الثّاني عشَر : الفصل ، وهي الدّاخلة على ثاني المتضادّين نحو : ﴿ والله يَعْلَم المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِح ﴾[١] ، ﴿حَتّى يَمِيز الخبيثَ من الطَّيِّب ﴾[٢] قاله ابن مالك وفيه نظرٌ ، لأن الفصل يستفاد من العامل ، فإن مازَوميّز . بمعنى فَصَل ، والعلمُ صفة توجب التّمييز .

والظّاهرُ أن مِنْ في الآيتين للابتداء أو بمعنى «عَنْ»[٣] .

وقد أَقَرَّ الشيخ أبو حيّان في «شَرْح التّسهيل» ابن مالك على ذلك ، فقال : قال المصنّف في الشّرح :وأشرت بذكر[٤] الْفَصْل إلى

= بالقول : « بياض في النسختين » .

(١) البقرة / ٢٢٠ .

(٢) آل عمران / ١٧٩ .

(٣) انظر المغنى ١ /٣٥٧ .

(٤) في ط : « وأردت بذلك » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

دخولها على ثاني المتضادّين نحو « واللهُ يعلم المُفْسِد من المصلح » ، [٤ / ٢٠٩]
و«حتّى يَميز الخبيثَ من الطَّيِّب»/ ، ومنه قول الشاعر :

٨٥٧ = فإنّ الهوى دواءٌ لـذي الجَهْـل من جَهْـلهِ

انتهى .

قال الشّيخ ومنه : « لا يعرِفُ قبيلاً من دبير »(١) وليس مِنْ شرطها الدّخول على المتضادّين بل تدخل على المتباينين تقول(٢) :لا يعرِفُ زيداً من عمروٍ . انتهى كلام الشيخ في «شرح التسهيل» .

وعلى هذا فتكونُ في قول عبد الله بن الصّامت للفصل أيضاً ، أي ما بال الكلب الأسود منفرداً من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟

ويحتمل أن تكون بمعنى « عن » وكذلك هي في بيت المعرّي في قوله :

* فَغَيْرُ خَفِيٍّ أثلُه من ثُمامهِ(٣) *

(١) في ط فقط : فتيلاً من قتير » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : « قبل » .
وقد اختلفَ في معنى هذا القول وقد نصّ اللسان : « قبل » على هذا الاختلاف .
فقال : يريد القُبُل والدُّبُر . وقيل : القبيل : طاعة الرب تعالى ، والدبير معصيته . وقيل : معناه : لا يعرف الأمر مقبلاً ولا مدبراً إلى آخره .
(٢) في ط : « يقول » .
(٣) انظر الشاهد رقم ٨٥٠ .

وأمّا السُّؤال السّابع في إعْراب قول أبي جُحيفة : « فمن ناضحٍ ونائلٍ » فقد سألني عنـه من مُدّة بعض المغاربـةِ يقال له : العفيصيّ - المُقيمين عندنا بالقاهرة،، وقد توجّه الآن للمغْرب، وظهرلي في إعْرابه أنه بدلٌ تفصيل على تقدير فانقسموا قِسْمَيْن من ناضح ونائلٍ ، لأنّ في رواية : فرأيت النّاس يبتدرون الوضوء ، فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ، ومَنْ لم يُصِب منه أخذ من بَلَلِ يد صاحبه .

واللفظـان في (مسلـم) في كتـاب الصّـلاة[1] في ذكر السُّتـرة ويكون ذلك كقول الشاعر :

٨٥٨ = قومٌ إذا سَمِعُوا الصّريخ رَأَيْتَهُمُ
مِـنْ بيْن مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أو سافعِ[2]

قال النّحاة : يريد : وسافعٍ ، لأن البدلَ التَّفْصِيليّ لا يُعْطَفُ إلاّ بالواو . انتهى .

والله سبحانه وتعالى أعلم بـالصّواب
وإليه المَرْجع والمآب، وصلّى الله تعالى
على سَيِّدنا مُحَمّد وآله وصحبه وسلّم / [٤ / ٢١٠]

(١) انظر صحيح مسلم كتاب الصلاة / ٢٤٩، ومسند ابن حنبل ٤ / ٣٠٨ .وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦ / ٤٧١ .
(٢) انظر اللسان : « سفع » والمراد : وآخذٌ بناصيته .

حلّ إشكال «اثنين ثان» لأبي تمام

(كتب الشيخُ جلالُ الدِّين البُلْقِيني[١] إلى البـدْر الكلستانـي ما نصّـه) :

إلى كعبة الآداب تأتـي الرّسائلُ ... ومن علمه الوافي تُحَلّ المسائِلُ
إمامٌ حوى عِلْمـاً وفخـراً وسُؤددًا ... فأصبـح مقصـودًا وكلّ وسائل
فكاتَـب سِرِّ المُلْك عالِـمَ عَصْرِه ... بمذهب نُعْمـانَ[٢] ومـا ثَمّ ماثل
فإن أشْكلتْ يومـاً أمـورٌ فَلُـذْ به ... فمن علمِه التّهذيب والفضْلُ شامِلُ
نهاية كُلّ النّاسِ عند اجتماعهم ... بحضرته إلا صغًا[٣] لما هو ناقل
فَيُبْـدِي سؤالاً ثُمّ يَذْكُر حَلّهُ ... ألا فاعجبوا ، هذا مجيبٌ وسائِلُ
هو البَـدْرُ إن لاقيتـه بمحاسنٍ ... هـو اللّيث في كَرٍّ وفـرٍّ يُعامِلُ

(١) علمان ينسبان إلى بُلقينة بالضم ، وكسر القاف ونون : قرية من قرى بنهـا :
البلقيني : محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير ، جلال الدني أبو الفضل البلقينىّ الأصل، القاهريّ المولد والدار، الشافعيّ . ولد في رابع عشر ذي الحجة سنة ٨٢١ هـ ، ومات ٨٩٠ هـ .
البلقيني : صالح بن عمر بن رسلان بن نصير ، وهو عم البلقيني السابق .
انظر : الذيل على رفع الإصر / ١٥٥ ، ٣٢٢ .
(٢) يقصد بذلك المذهب الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة النُّعمان .
(٣) صغـا : مصـدر: صَـغى إليـه سَمْعي يَصْغَى صغـاً : مـال : انـظر اللسـان : «صغا» .

ما قولُ إمام أهل الأدب ومالك زمام معالي الرُّتب . وخليفة النُّعمان في هذا العَصْر ، ومَنْ بأقلامه وإقدامه يَحصل الفتح والنَّصْرُ ، في بيتين وقعا لأبي تَمّام ، مدح بهما المعتصم الإمام ، لما صَلَب بَعْضَ الخوارج ، العائجين عن الشّرائع والمناهج .

وهما :

٨٥٩ = ولقد شَفَيْتُ النَّفس من بُرَحائِها
أنْ صارَ بابُكُ جارَ ما زَيَّار[1]
ثانيه في كَبِد السّماء ولم يَكُن
كاثنين ثانٍ إذ هما في الغارِ

قال الصّفدي قد غلط أبو تمام في هذا التّركيب ، لأنه إنما يقال ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابعُ أربعة ، ولا يقال : اثنين ثانٍ ، ولا ثلاثة ثالث ، ولا أربعة رابعٍ .

ولما وقف المملوك على هذا التّغليط استبعد وقوع مثله من أبي تمّام ، وخاض فكره في الجواب وعام ، وخطرَ للمملوك أن المرَادَ غيرُ

---

(١) من قصيدة مطلعها :
الحقُّ أبلجُ والسّيوفُ عوارِ فحذارِ من أسد العرين حذار
انظر الديوان ٩٩ ـ ١٠١
ورواية الشطر الأول من البيت الأول في الديوان .
* ولقد شفى الأحشاء من بُرحائها *
وفي الشطر الثاني من البيت الثاني في الديوان « لاثنين » .

ما فَهِم الصَّفَدِيّ ، وقصد عَرْض ذلك على مَنْ مِنْ علومه نقتبس ، وبكلامه نقتدي ، وهو أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وتقليباً للتّركيب وتغييراً ، وهو أن التّقدير : ولم يكُن كاثنين إذ هما في الغارثانٍ ، وبذلك يُدْفع عن كلامه الغَلَطُ ويصان .

والمراد أنّه لم تكن كهذه القضية قضيَّةٌ أخرى ، وكلام أبي تمام بهذا المعنى أحْرى ، وحصل بهذا القلب مراعاةٌ للقافية .

ولا تَسْكُن النّفوس لهذا الجواب إلا بطبّكم الذي منه / الشّفاء [٤ / ٢١١] والعافية ، ولم يعرّج أبو تمام على مراعاة الآية[1] ، حتى نسب كلامه إلى الغلط الواضح لأولى البداية ، وإيضاحُه أنه لم يوجد كحال اثنينٍ إذ هما في الغار حالٌ ثانٍ . والمسؤول إيضاح ما في هذا التغّليط والتّصويب من المعاني ـ أدام الله لكم المعالي ، وأجزل عليكم الفضلَ المُتوالي .

فكتب إليه البدر الكلستاني مجيباً بما نصّه :

أَتَتْنِي أبياتٌ تموجُ بلاغةً　　وفيها على بَحْر العُلوم دَلائِل
ونَظّمها صَدْرُ الزّمانِ وعينه　　حَلالُ[2] المعاني والمعالي جَلائِلُ
هو الحَبْرُ نَجْل الحَبْر حاووجيزه　　بَسِيط المعاني للفضائِل شاملُ

(١) الآية ٤٠ من سورة التوبة وهي قوله تعالى : « إلاّ تنصروه فقد نصره الله إذْ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذْ هما في الغار » الخ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : «جلال» بالجيم .

إذا هَزّ أقـلامَ الفصاحــة تَنْجَلِي مسائـلُ فيهـا من فنــون مسايلُ
ومــالِكُ فِقْــه الشّافعــي بأسره أصولاً فروعـاً واحـداً لا يُشاكَلُ
ونــادى له في كل نادٍ خصالُه ألاَ في سبيل المجد ما أنا فاعِلُ
لهُ المِقْوُل الوضّاح في كُلِّ مُشْكلٍ وفضّـاحُ نَفْسٍ يوم تأتـي تجادل

أتاني ما أَتْحَف به مَلِكُ البلاغة ، ومالِكُ المعانـي ، فأطْرَبني بنسيج وحده ، وأغناني ، عن المثالث والمثاني ، أَوْفَـى اللهُ كأسَـه ، وطيّب أنفاسه .

أما الصّفدِيّ المغلط فغالط في واضحٍ ، واعتراضُه فاضحٌ ، وقد صفد ناهض[1] ذهنه عند الكلام في حلّ تركيب أستاذِ الأدباء أبي تمّام ، حيث لم يفرّق بين كائنين ثانٍ ، وبين كثاني اثنين .

والفرْقُ ظاهرٌ عند سَمْعٍ عارٍ عن الآفة ، إذْ الأوّل تركيب جملة ، والثاني تركيب إضافة ، وظهورُ النّون ، جعلهمـا كالضّـب والنّـو ن ،

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ناقص » بالصاد ، وفي هامش ط/ ٤ / ٢١١ ما نصّه : « بهامش ي : لعله : « ناهض » لأنه يطلـق على الخـادم وعلى فرج الطائر المتهيء للطيران ، والال أولى بالاعتبار » .
وفي هذا النص تحريف في كلمتين : في كلمة : الفرج بالجيم وهـي الفـرخ بالخاء ، وفي كلمة «والأل» وهي : الأول وفي القاموس : « نهض » : نهض الطائر : بسط جناحه ليطير والناهض : فرخ الطائر الذي وفُر جناحه ، وتهيأ للطيران .
وصفَد ، وصفّد : شدّه وأوثقه من باب : ضرب والصَفَد بفتحتين ، والصِّفاد بالكسر : ما يوثق به الأسير من قَيْد وغُلّ ، والأصفاد : القيود ، واحدها : صَفَد .

فزال هذا الوهْمُ اللّفظِيّ العاري من المعنى ، بمجرّد المبنى و المْبْنَى .

والذي يقضي منه العجب أنّ المخطىء في الظّاهر كيف يُعَدُّ من مُحققِّي الأدب .

وأمّا حلَّ مبناه وبيان معناه ، فالظّاهر من المقصود ، ما يقول العبد وهو محمود : إن ثانِيَهُ خبرٌ ثانٍ لـ « صار » ، ولكن جُعِل من قبيل « أعط القوسَ بارِيها »(١) في / ترك النّصب إذْ هو خبر لمبتدأ محذوف [٤ / ٢١٢] ولم يكن بمعنى لم يصر لقربه سباق(٢): أنّ « صار » ، وثانٍ اسمُه ، وتنوينُهُ عِوَضٌ عن الضّمير المضاف إليه ، وكاثنين : خبره ، وفيه مضاف محذوف والمآل ، ولم يَصِرِ ثانيه كثاني « اثنين إذ هما في الغار » لأنهما تجاورا في العلّو لا في الغَوْر(٣).

والغرض أن يصف(٤) مَصلُوبه بالارتفاع لكن في الصّلب وهو من التّهكّم المليح .

(١) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام / ٢٠٤ . ومعنى المثل : أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحِذْق. وانظرا لأمثال للميداني ٢ / ١٩ فقد أنشد بعد ذكر المثل :

يا باريَ القوْس برياً لست تُحْسِنُهُ لا تُفْسِدَنْها وأعط القوس باريها

(٢) في ط : « ولم يكن : بمعنى لم يصر لقربه سباق » بالباء وفي بعض النسخ المخطوطة : « ولم يكن لمعنى لم يصوبونه سياق » بالياء .
وفي البعض الآخر: « ولم يكن لمعنى لم يضربونه » سياق
ولا شك أن هذه تحريفات لم أهتد إلى صوابها .

(٣) في ط : « الغور » بالواو ، وفي النسخ المخطوطة : « الغدر » بالدال .

(٤) في ط : « نصب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[البحث عن تركيب آية : « ولو عَلِم الله فيهم خيراً »]

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن مالك[١] نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشُّمُنِّي[٢] والد شيخنا .

سُئِل الشّيخ بَدْرُ الدّين بن العلاّمة جمال الدين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى : ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيراً﴾[٣] الآية ، والبحث عن تركيبها .

فأجاب : أن الآية على صورة الضّرب الأول من الشّكل الأول من القياس المؤلّف من متّصلتين ، لأنها مشتملةٌ على قضيَّتين متّصلتين مُوجَبَتَيْنِ كُلِّيَّتين ، وبينهما حدٌّ أوسط هو تالٍ في الصُّغْرى ، مقدم في الكُبْرى ، وذلك يستلزم قضيةً أخْرى متَّصلةً مركَّبةً من مُقدّم الصُّغْرى

(١) في ط : « بن ميلق » تحريف واضح . وفي ط أيضاً حيث ذكر بعد ذلك : سُئل الشيخ بدر الدين . . . جمال الدين بن مالك » .

(٢) هو تقي الدين العباس : أحمد بن الشيخ المحدّث كمال الدين ، محمد بن محمد بن حسن التميمي ، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ . ومن أشهر مصنفاته الحاشية على المغنى ، ومات سنة ٨٧٢ هـ .

(٣) الأنفال / ٢٣ .

وتالي الكبرى وهو : « ولو عَلِم الله فيهم خَيْراً » « لتولّوا وهم معرضون »[٤].

وكيف يكون عَلِمَ اللهُ بِهم خَيْراً وقَبُولاً للحقّ ملزوماً لِتَولِّيهم وعَدَمِ قَبُولِهم له .

هذا الإِشكال .

قال : وعندي فيه ثلاثة أجوبة .

أحدهما : لا نُسلّم أن نظم الآية الكريمة يستلزم المتّصلة المذكورة ، لأن من شرط الإِنتاج اتّحادُ الأوسط ، ولا نُسَلِّم أن الأوسط متّحد بناء على أحد التّفسيرين لقوله تعالى : « ولو أسْمَعهم لَتَوَلّوا وَهُمْ مُعْرِضُون » فإن قوله تعالى : ﴿ ولو عَلِم اللهُ فيهم خيراً لأسمعهم ﴾ ، معناه : لو علم الله فيهم خيراً وقبولاً للحق لأسمعهموه ذلك الإِسماع لَتولْوا ولم يؤمنوا مبالغةً في بعدهم عن الإِقبال على الإِيمان والدّخول فيه .

وقيل : معناه لو أسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك[٢] ، وارتدُّوا . فعلى هذا التّفسير يكون الحد الأوسط وهو « أسمعهم » مختلفاً هو في الجملة الأولى بمعنى : لو أسمعهم إسماع لُطْف بهم ورحمة لهم فَسَمِعُوا وآمنوا فاستقاموا . وفي / الجملة الثانية بمعنى : ولو أسمعهم إسماع فتنة لهم [٤ / ٢١٣
وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الإِيمان لتولّوا وارتدّوا .

(١) الآية بكمالها هي : « ولو علمَ الله فيهم خيراً لأسْمَعَهُم ، ولو أسْمَعَهُم لتولّوا وهم مُعْرِضون » ، الأنفال / ٢٣ .

(٢) في هامش ط : لعله سقط : « ولو أسمعهم ذلك الإِسماع » وليس في النسخ المخطوطة ما يشر إلى هذا » .

ولا شك أن إسماع اللّطف والرحمة غير إسماع الابتلاء والفتنة ، وإذا لم يكن الأوسط متّحداً لم يكن الإنتاج لازماً .

الجواب الثاني : سلّمنا اتّحاد الأوسط لكن لا نُسَلِّم إنتاج القياس المؤلّف من مُتَّصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخّرين ، فإن قالوا : لا يلزم من صِدق كُلّما كان ، (أب : ج د)[١] ، وكُلُّ ما كان (ج د)،فهو صدق كلّ ما كان (أب) فهو ، لأن الكبرى تدلّ على ملازمة الأكبر للأوسط في نفس الأمر ، والصُّغرى تدل على صِدْق الأوسط [على تقدير صدق الأوسط][٢] فلا نسلم أنه يلزم من صِدْق المُقدَّمتين ملازمة الأكبر للأصغر ، وإنما يلزم ذلك أن لو بقيت الملازمة بين الأوسط والأكبر على ذلك التّقدير « لازمةً[٣] » [ولم قلتم : إنها على ذلك التّقدير لازمة][٤] ؟

ولك أن تعتبر مثل هذا في الآية الكريمة فتنزّل قوله تعالى : ﴿ ولو أسمعهم لتولّوا ﴾ على أن التّولي لازمٌ للإسماع في نفس الأمر : « ولو علِم الله فيهم خيراً لأسمعهم » على أن الإسماع ثابتٌ على تقدير ثُبوت عِلْم الله فيهم خيراً ، فلا يلزم[٥] من ذلك : لو عَلِمَ الله فيهم خيراً لتولّوا ، لأن علم الله فيهم خيراً محالٌ ، فجاز أن يستلزم صِدقُه رَفْع

---

(١) في ط فقط « كان ، « ب أب ب ج د » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) سقطت كلمة : « لازمة » من ط . صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) ما بين معقوفين زيادة في ط لم ترد في النسخ المخطوطة والمقام في غنى عنها .
(٥) في ط فقط « فيلزم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

التلازم في قوله تعالى : « ولو أسمعهم لَتولّوا » ومعاندهُ[1] اللاّزم فيه ، لأن المُحال فيه يستلزم المحال .

الجواب الثالث : سلمنا إنتاج القياس المؤلّف من متّصلتين كما هو رأى الإمام ومَنْ قَبْلَهُ ، لكن لا نُسلّم أن في اللاّزم عنه في الآية الكريمة إشكالاً ، فإنه يصدق : لو عَلِم الله فيهم خيراً لتوَلَّوْا على دعوى أنّ تَولّيهم ثابتٌ على كُلّ تقدير، فثبت على تقدير: علم الله فيهم خيراً لتولّوا .

فإن قلت : فَعْلِمُ الله فيهم خيراً لازم لعدم التولّي، فيكون ملزوماً له .

قلت : لأن عِلْم الله فيهم خيراً محالٌ، فيجوز أن يستلزم شيئاً ونقيضُه، لأن المحال لا يُستبعد أن يَسْتَلزم المُحال .

والله سبحانه وتعالَى أعلم ./ [٤ / ٢١٤

(١) ط فقط : « ومعاندة » بالتاء لا بالهاء كما في النسخ المخطوطة .

الادّكار بالمسائل الفقهيّة لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي النّحوي رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحـاق الزّجاجـيّ النّحـوي - رحمه الله تعالى :

أما بعد ، حفظك اللهّ وأبقـاك ، وهدانـا وإياك ، ووفقنـا فيمـا نحاول ديناً ودنيا للرّشاد ، ورزقنا عِلْماً نقـرن به عمـلاً يقـرّب منـه ، ويزلف لديه ، إنه سميع بصير، وعلى ما يشاء قدير.

فإنك أذكرتني بالمسألة التي سألت عنها في البيت الـذي سُئِـل الكسائيّ عنه، وهو قوله :

٨٦٠= فأنتِ طلاقٌ والطّلاق عزيمةٌ

ثلاثاً ومَنْ يَخْرَقْ أعَـقُّ وأظْلَمُ(١)

(١) رواه البغدادي ٢ / ٦٩ ، ٤ / ٥٦ :

* فأنت طلاق والطلاق أليّة *

وفي ابن يعيش ١ / ١٢ : برواية : « والطلاق عزيمة » =

وتفسيري وجه الطلاق والنصب[١] في ثلاث مسائل فقهيّة من العربيّة يتلاقى بها النّحويُّونْ ، ويسأل عنها متأدبو الفقهاء ،وكنت جمعتُها قديماً .

منها : مسائل ذكر لي أبو بكر محمد بن منصور المعروف بابن

= وكذلك رواه ابن هشام في المغنى ١ / ٥٤ : « الطلاق عزيمة . » هذا وقد سبق ذكر الشاهد . انظر رقم ٤٥٦ .

وقبل هذا الشاهد :

إنْ تَرْفُقِي يا هند فالرِّفق أَيْمَنُ وإن تَخْرَقي يا هندُ فالخُرق أشأمُ

وبعده :

فبيني بها إن كنت غير رفيقة فما لامرىء بعد الثلاث مقدّمُ

هذا ،وقد فسر البغداديّ في الخزانة معنى الألية ، فقال : « والألية : اليمين ، [على الرواية الأولى]، أراد أن الطلاق يلزم المطلّق كما يلزم الوفاء بمضمون اليمين . والرواية الصحيحة في رأي البغدادى: « والطلاق عزيمة » .

(والعزيمة) : ، قال الكرمانيّ في شرح البخاري : عْقد القلب على الشيء ، استعمل لكل أمر محتوم . وفي الاصطلاح : ضد الرخصة وفعله من باب ضرب ، يقال : عزم على الشيء ، وعزمه بمعنى : عقد ضميره على فعْله .

وفي الخزانة بحث مستطيل حول الشاهد . وقد نقل حول الشاهد كلام السيد معين الدين حيث ذكر أن الشاهد يحتمل اثني عشر وجهاً . هذا وقائل الشاهد مجهول .

(١) في ط : وبعض النسخ المخطوطة : « وجه الطلاق النصب » بدون واو العطف ، والصواب من بعض النسخ الأخرى المخطوطة . والمراد بوجه الطلاق : عدد الطلقات التي تقع .

الخيّاط النّحوي(١) أنه اجتمع وهو وأبو الحسن بن كَيْسان(٢) مع أبي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها .

ومنها : مسائل ذكر لي أن أبا العباس ثعلباً أفاده إيّاها.

ومنها مسائل منثورة جمعت بعضها عن شيوخي شِفاهاً ، وبعضها مستنبطٌ من كتبهم ، فأحببت أن أجمعها في هذا الكتاب ، وأسَمِّيه « كتاب الأذكار بالمسائل الفقهية » ، فاعتمدت ذلك حين نَشَطْتَنِي له ، فجمعتها فيه كُلَّها ، وما اتصل بها وجانسها ، ومسألة الكسائي التي جرى ذكرُهَا ، وجعلته نهاية في الاختصار وموجزاً غاية الإيجاز لئلاّ يطول فيملّ ، ويكثر فيضجر ، وبالله التّوفيق ، وهو حسبنا ونِعْم الوكيل .

مسألة الجزاء

قال إذا قال الرجل لامرأته : إن أعطيتُكِ ، إن وعدتُكِ ، إن
[٤ / ٢١٥] سأَلْتنِي فأنت / طالقٌ ثلاثاً ، فهذه لا تُطلّق حتّى تبدأ بالسُّؤال ، ثم يَعدُها ، ثم يُعْطِيها بعد العِدةِ ، لأنه ابتدأ بالعطيّة ، واشْتَرط لها العِدَة ، واشترط لِلعِدَة السُّؤال ، فقد جعل شَرْط كُلِّ شيء قَبْلَه ، فالعِدةُ

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور ، أبو بكر بن الخياط ، أصله من « سَمَرْقَنْد » وقدم بغداد ، ومات في سنة ٣٢٠ هـ .
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٧ / ١٤١ ، ونزهة الألباء / ٢٤٧ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، أبو الحسن . توفي سنة ٢٩٩ هـ في خلافة المقتدر .
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٧ / ١٣٧ - ١٤١ ، ونزهة الألباء / ٢٣٥ .

بعد السُّؤالِ والعطَيَّةُ بعد العِدَة ، وكذلك يقع التّرتيب في الحقيقة .

وليس ههنا إضمار الفاء ، لأن جواب كُلّ سؤال قد تقدّم قبله ، فصار مثل قولك : أَقوم إن قمت ، ألا ترى أنه لا يلزمُك القيامُ حتى يقومَ مخاطِبُك ، وأنّ الجواب مبدوءٌ به .

وكذلك إن قال لرجل : إن أعطيتُكَ ، إن وَعَدْتُك ، إن سَأَلْتَني فعبدي حُرٌّ فليس يعتق حتى يبدأ بالسّؤال، ثم تكون منه العِدَة ، ثم العطيّة ، فإن ابتدأ بالعطيّة من غير سؤالٍ ولا عِدة لم يُعْتق.

وكذلك المرأة لا تُطلّق .

وكذلك إن وعده من غير سؤال ثم أعطاه .

[صورة ثانية من الجزاء]

فإن قال لها : إنْ سألتِني ، إن أعطيتُكِ ، إن وَعدْتُكِ ، فأنت طالق فهو مضمر للفاء في الجزاء الثاني ، لأن العطية لا تكون إلاّ بعد السؤال ، كأنه قال : إن سألتِني ، فإن أعطيتُكِ ، إن وَعَدْتُكِ ، فأنت طالقٌ. ولا يُضْمَرُ الفاءُ في الجزاء الثّالث، لأن العِدَة قبل العطيّة، فهذه أيضاً لا تطلّق حتى تسألَهُ ، ثم يَعِدُها ، ثم يُعْطِيهَا ، كأنه قال : إن سألتني فإن أعطيْتُكِ بعد أن أعِدَكِ فأنت طالق، فهي من جهة الطّلاق ووقوعه في التّرتيب مثل الأولى إلاّ أنها في تقدير الفاء وإضمارها تُخالِفها .

فإن أعطاها من غير سُؤال لم تطلّق ، وإن وعدها ولم يُعْطِها لم تطلق ، وإن وعدها وأعطاها من غير أن يتقّدم سؤال لم تُطَلّق .

وكذلك إذا قال لعبده: إن سألتَني فإن أعطيتُك ، إن وعدْتُكَ فأنت حُرٌّ .

وكذلك تضمر الفاء في الجزاء الثاني كأنه قال : إن سألتني فإن أعطيتك إن وعدتُك فأنت حُرٌّ .

[صورة ثالثة من صور الجزاء]

فإن قال : إن سألْتِني ، إن وعدُتكِ ، إن أعطيتِك ، فأنت طالق فهو مضمر للفاء في ذلك كلّه ، لأنه قد أوقع كُلّ شيء في موضعه ، لأن السّؤال يكون ، ثم / العِدَة ، ثم العطيّة ، كأنه قال : إن سألتِني ، فإن وَعدْتُكِ فإن أعطَيْتُكِ فأنت طالق . [٤ / ٢١٦]

وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطّلاق سواء ، وفي تقدير العربيّة مختلفة .

[صورة رابعة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : إن أجَنبْتُ[1] منك إجنابةً فإن اغتسلْتُ في الحَمّام

---

(١) يقال : أجنب ، وجَنُب من باب ظَرُف .

فأنت طالقٌ فأجنب ثلاث مرّات ، واغتسل مرّةً في الحمام فإنّها تطلُق واحدةً ، لأن الاغتسال في الحَمّام مشترطٌ مع الإجناب فلا يقع الطّلاق حتى يقعا معاً .

[صورة خامسة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال : كُلّما أجنبت منك إجنابةً ، فإن مات فلان فأنت طالقٌ ، فأجنب ثلاث مرّات ، ومات فلانٌ ، فإنها تطلّق ثلاثاً ، لأن موت فلانٍ لا يتردّد مع كل إجنابة . والمعنى : أنت طالقٌ إن مات فلان بعدَد كُلّ إجنابة أجنبتُ منك .

وكذلك إن سقط الحائط وإن قام زيدٌ يجري هذا المجرى، لأنه ليس مما يتكرّر .

وقد قال بعض الفقهاء في قوله : كُلّما أجنبت منك إجنابةً ، فإن اغتسلت في الحمّام ، فأنت طالقٌ ، فأجنب ثلاثاً واغتسل في الحمام مرّة واحدةً ، فإنها تطلّق ثلاثاً ، وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردّد .

هذا غلطٌ لأن الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شَرْطه فلا يقع الطّلاق حتى يقعا معاً .

= ورجل جُنُبٌ من الجنابة سواء فردُهُ وجمعه ومؤنّثه وربما قالوا في جمعه : أجناب ، وجُنُبُون .

[صورة سادسة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال لها : إن كلمتك ، وإن دخلت دارَكِ فأنت طالق ، فإنها تطلُق بأحد الفعلين ، لأن المعنى : إن كلمتك فأنت طالقٌ ، وإن دخلت دارَك فأنت طالقٌ ، لأنه قد كرّر «إنْ» مرتّين ، ولا بُدّ لكلّ واحدة من جواب ، لأنهما شرطان .

وكذلك إن قال لها : إن كلّمتُكِ ، وإن دخلتُ دارَكِ فعبدي حُرٌّ فإنه يعتق بأحد الفعلين ، لما ذكرت لك .

وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين فوجوبه بهما جميعاً إذا وقعا معاً ألزم . [٤ / ٢١٧]

[صورة سابعة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال لها : إن دخلت الدّار ، وكلّمتُكِ فأنت طالق ، فهذه تطلّق بوقوع الفعلين جميعاً ، ولا تُطَلّق بأحدهما دون الآخر ، إن دخل ولمْ يكلّمها ولمْ تطلّق ، وإن كلّمها ولم يَدْخل لم تُطَلّق ، وإذا جمع بينهما طُلّقت لم يبال بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول ، أيّ ذلك بدأ به وقع الطلاّق بعد أن يجمعَ بينهما ، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخرهُ قبل

أوّله، ألا تَرى أنك تقول: رأيت زيداً وعمراً، فيجوز أن يكون عمْـرو في الرُّؤية قبل زيد، قال الله تعالى: «واسْجُدِي وارْكَعي[1]».

وكذلك إن قال لعبده: إن دخلتَ الدَّار وكلّمتَ زيداً فأنت حرٌّ فإنه لا يُعْتَق إلاّ بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعا؟ لا فرق بينهمـا في وقوع الأول قبل الثّاني أو الثاني قبل الأول.

[صورة ثامنة من صور الجزاء]

مسألة

إن قال لها: إن دخلتُ الدّار فكلمتُكِ، فأنت طالـق فهـذه لا تطلّق إلاّ بوقوع الفعلين جميعاً، وتقدّم المتقدّم فيهما في الشرط، فلا تُطَلّق حتى يدخل الدّار أوّلاً، ثم يكلّمها، فإن كلمها قبل الدخول لم تُطَلّق.

وكذلك العبـد لا يعتق، لأن المعطوف بـالفاء لا يكـون إلاّ بعد الأول، وكذلك «ثُمّ».

[صورة تـاسعة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها: إن كلمتُكِ أو دخلتُ دارَكِ فأنـت طالـق طلّقـت

(١) آل عمران / ٤٣.

بواحد من الفعلين، وإن لم يُكَرر (إن)،فأيّهما وقع طُلِّقت لأن « أو » لأحد الشيئّين ، وهو بمنزلة قولك : إن كلمتُكَ ، وإن دخلت دارَك ، فأنتِ طالق لا فرق بينهما في وقوع الطّلاق .

وكذلك في العِتاق ، إذا قال : إن كلمتُ زيداً أو دخلتُ الدّار فعبدي حُرٌّ ، عُتِق بواحدٍ منهما .

وإن وقع الفعلان وقع الطلاّق والعتاق ، لأنه إذا وقع بواحد [٤ / ٢١٨] فالاثنان أجدر أن يقع بهما . /

[صورة عاشرة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال لها : أنت طالقٌ وإن دخلت الدّار طُلِقّت في وقتها على كُلّ حال ، لأن المعنى : أنت طالقٌ إن لم أدخل الدّار وإن دَخَلْتُها ، لأن الواو عاطفةٌ على كلام محذوف .

وكذلك إذا قال : عبدي حُرٌّ وإن دخلْتُ دارك ، عُتِق على كل حال ، لأن المعنى : عبدي حُرٌ وإن لم أدْخُل دارَك وإن دَخلْتُها .

وكذلك إذا قال : عبدي حُرٌّ ، وإن لم أدخل دَارَك عُتِق لوقته على ما ذكرت لك .

[الصّورة الحاديةَ عَشْرَة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : أنت طالق إذا دخلْتُ الدارَ ، لم تُطَلّق حتى تدخل الدّار ، أمّا إنْ فشرطٌ لا يقع الطّلاق إلاّ بعد وجود ما بعدها .

وأما إذا فوقتٌ مستقبلٌ فيه معنى الشّرط ، فكأنه قال : أنت طالق إذا جاء وقت كذا فهي تطلّق وقت دخول الدّار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ، ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى ستمرّ بك ـ إن شاء الله تعالى .

[الصورة الثانية عشرة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : أنتِ طالقٌ أنْ دخلْتِ الدّارَ بفتح «أن» طُلّقت لوقتها، لأن المعنى أنت طالق من أجل أن دَخلْتِ ،[1] الدّار أو لأنْ دَخْلتِ الدّار فقد صار دُخولُ الدارّ عِلّةَ طَلاقِها والسّببَ الذي من أجله طَلّقَها لا شرطاً لوقوع الطلاّق كما كان في باب إنْ، وهي تُطَلّق إذا فتح أن، كانت دخلَتْ الدّار أو لَم تَدْخُل، فإن الطلاق يقع بها في وقته .

وكذلك إذا شدّد أنَّ وفتحها، فقال: أنت طالق أنّك دخلْتِ الدّارَ، طلِّقتْ لوقتها، كانت دخلت الدار أو لم تكن دخلت؟

(١) في ط : « أو لأن » .

وشرْح ذلك أنه لو بلغَهُ أنها دخلت دار زيدٍ ، ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها : أنت طالق ثلاثاً ، فقالت له : لِمَ طَلَّقْتَنِي ؟ فقال : من أجل أنك دخلْتِ دار زيد ، فقالت : إني لم أدْخُلْها قطّ وقع الطلاق ، ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه .

وكذلك إذا قال لها : أنتِ طالق أنْ دخلت دار زيد ، فكأنه طَلّقها ، ثم خبّر بالعلة التي من أجلها طَلّقها / . والسبَبُ والإخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاّق . [٤ / ٢١٩]

وكذلك لو قال لها أنت طالق إنّك دخلت الدّار ، فكسَر إنّ وشدّدها طُلِّقت ، وهذا لم يخبرها بالعِلّة التي من أجلها طلقّها ، ولكنه طلّقها ثم خَبَّرْها بخبر منقطع عن الأول ، وكأنّه خَبرّها بما ليس مما هما فيه بشيء ، فالإخبارُ ، والإمساك عنه سواءٌ ، إذ ليس بشرط للطلاّق ولا بِعلّة له .

فهذا الفَرْق بين كسر إنّ وتشديدها ، وبين فَتْحها وتشديدها ، وفتحها وتخفيفها ، وكسرها وتخفيفها ، فاعلم ذلك .

[الصورة الثالثة عشرة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : أنْتِ طالقٌ إن[1] دخلْتِ دارَ زيدٍ ، فكأنه قال لها :

(١) في النسخ المخطوطة و ط « إن » ولعلها إذ في المخطوطات لتشابه رسم إنْ بإذ ، =

أنت طالق وَقْت دُخولك دارَ زيدٍ فيما مضى ، وهي في تقدير : أنت طالقٌ أمسِ ، فالطّلاق يقع بها ، وذكرهُ المُضِيّ لغوٌ . وهذا في اللّغة كلامٌ متناقضٌ قد نقضَ آخِرُهُ أوَّلَهُ ، اللّهّم إلاّ أن يكون قد طلقّها يوم دُخولها دارَ زيدٍ ، ثم خبّرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت .

وإن كانت لم تَدْخُل دارَ زيدٍ قطّ ، فقال لها : أنْتِ طالقٌ إذ[1] دخلت دار زيد ، فكأنه قال لها : أنتِ طالقٌ أَمْسِ ، ثم كذَب عليها بقوله : دَخَلْتِ دار زيدٍ ، فسواءٌ هذا وقوله أنتِ طالقٌ أمسِ ، وأنت طالقٌ إذْ دخلتَ دارَ زيدٍ .

ولو حُمِل هذا على حقيقة اللّغة كان قوله : أنتِ طالقٌ إذْ دخلْتِ دارَ زيد ، وأنت طالقٌ أمس كلاماً مستحيلاً ، لأنه متناقض ، كأنّه قال : طَلّقْتُكِ أمسِ .

وأمّا قوله : أُطَلِّقك أمسِ فمحال لانتقاض أوّله بآخره .

وأما قوله : طلقّتك أمسِ ، فإن كان قد فعل فقد مضى القولُ فيه ، وإن كان لم يَفْعل ، فإنما كَذَب في إخباره . وباب وقوعُ الطّلاق فيه ما يذهب إليه الفقهاء في ذلك[2] .

= والأسلوب فيما بعد يدل على أنها إذالظرفية التي تدلّ على الماضي .
وفي هامش ط إشارة إلى هذا .

(١) في النسخ المخطوطة و ط : « إن » ولعلها إذْ كما أشرنا إليها سابقاً .

(٢) وانظر ابن يعيش ١ /١٣ ، فقد ذكر معظم هذه الصور التي سجلها السيّوطي في الأشباه .

[الصورة الرابعة عشرة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال : كُلّما دَعَوْتُكَ فإن أجبتني فعبدي حُرٌّ فدعاه ثلاث مرّات ، وأجابه مرّة ، فإنه يُعتق واحدٌ من عبيده ، لأن الإِجابة مشترطة مع الدّعاء وهي تتردّد / فلا يُعْتق العبد إلاّ بدعاء معه إجابة . [٤ / ٢٢٠]

وكذلك إذا قال لامرأته : كُلّما ناديْتُكِ فإن أجبتِنِي فأنت طالقٌ تطليقةً ، فناداها ثلاث مرات فأجابته مرَّةً طُلِّقت واحدةً.

[الصورة الخامسة عشرة من صور الجزاء]

مسألة

أنشد الكسائي :

فإن تَرْفُقِي يا هنـدُ فالرفّـق أحْزَمُ وإن تَخْرَقِي يا هندُ فالخُرْقُ أشْأَمُ
فَأنــتِ طلاقٌ والطَّــلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومن يَخْرَقْ[1] أعـقُّ وأَظْلَمُ
فَبِيني بهـا إن كنــتِ غَير رَقِيقةٍ وما لامرىء بَعْد الثّلاث تقدُّمُ[2]

أما قوله : أنت طلاقٌ ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون مصدراً موضوعاً موضع اسم الفاعل ، كما

(١) في الخزانة : « ومن يجنى » مكان : « ومن يخرق » .
(٢) في الخزانة : « مقدّم » بالميم .

قيل : رجلٌ عَدْلٌ أي عادل ، ورجل صَوْمٌ أي صائم ، وفطْرٌ ، وزَوْر،أي مُفْطِرٌ، وزائرٌ كما قال الله عز وجل: « إنْ أصبح ماؤُكم غَوْراً[1] » أي غائراً .

وقد يقع المصدر في موضع اسم المفعول أيضاً كما قيل : رجلٌ رِضًى أي مَرْضِيٌّ ، فكأنه قال: أنتِ طالقٌ فوضع « طلاقاً » موضع طالق اسم الفاعل ، كما ترى .

وهذه المصادر إذا وضعت موضع أسماء الفاعلين والمفعولين ، فإن شئت تركتها على لفظ واحدٍ مفردٍ في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث ، فتقول : رجل عَدْلٌ ، ورجال ونِسْوَةٌ عَدْلٌ ، وإن شئت ثنّيت وجمعت ،فقد قيل : عدول ومقانع [2].

أنشدنا أبو عبد الله نِفطويه قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن أبي الأعرابي :

٨٦١ = طَمَعْتُ بِلَيْلَى أن تَرِيعَ وإنّما
تُقَطّعُ أعناقَ الرِّجال المطامِعُ[3]

(١) الملك/ ٣٠.
(٢) في البيت الثاني من البيتين الآيتين بعد ذلك.
(٣) هذان البيتان للبعيث الهاشمي من أبيات ذكرها القالي في الأمالي ١ / ١٩٦ حيث نص على أن أبا بكر بن دريد أنشد للبعيث الهاشمي :
ألا طرقتْ ليلى الرِّفاق بغَمْرَة ومن دون ليلى يذبُلُ فالقعاقِع
ورواية القالي : « في الخلاء » مكان : في « خلاء » .
من شواهد : ابن يعيش ١ / ١٣ ، ٣ / ٥١ ، ٥ / ٥٥ .
انظر اللسان : « ريع » ، و « قنع » . ورواية البيت الأول في اللسان : «تضرّب » مكان: «تُقَطّع».

ويايعْـتُ ليلــى في خَلاءٍ ولــم يكُنْ
شهـودٌ علـى ليلـى عــدولٌ مَقـانِعُ

فجمع عدلاً ومقنعاً فقال : عدولٌ ومقانعُ كما ترى .

الوجه الثانـي : في قولــه : فأنْــتِ طلاق : أن يكون حذفَ المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه ، كما قيل : صَلّـى المسجـدُ يراد صَلّى أهلُ المسجدِ ، وكما قال الله عز وجل : وأْسأَلِ الْقَرْيةَ التي كُنّا فيها والْعِيرَ الّتي أَقْبَلنـا فيهـا ﴾[1]، يريد : أهـل القـرية ، وأصحـاب العِيرِ ، فحذف المضاف وأقام المضـاف إليه مُقامـه ، فكذلك أراد :

٤ / ٢٢١] أنت ذاتُ طلاقٍ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه . /

قالت الخنساء :

٨٦٢ = تَرْتَعُ ما رَتَعتْ حتى إذا ادَّكَـرتْ
فإنّمــا هِيَ إقبــالٌ وإدْبــارُ[2]

أي ذاتُ إقبالٍ وإدبـار ، وقـد يجـوز أن يكون جَعْلُهـا الإِقبـالَ والإِدبارَ لكثرة ذلك مِنها مجازاً واتّساعاً . وأنشد سيبويـه :

٨٦٣ = وكيف أواصِلُ من أصْبَحَتْ
خِــلاَلَتُـهُ كأبِــي مَرْحَبِ[3]

(١) يوسف / ٨٢ .
(٢) سبق ذكره رقم ٢٥٤ ، ٣٦٤ .
(٣) للنابغة الجعدي
من شواهــد : سيبــويه ١ / ١١٠ ، والمقتضــب ٣ / ٢٣١ ، والمحتســب =

يريد كخُلالة أبي مَرحب ، والخُلالة الصداقة .

وأمّا قوله : والطّلاق عزيمةٌ ثلاثاً ، فإنه إذا نصب الثّلاث فكأنه قال : فأنت طالقٌ يوقع بها الثّلاث ، ويكون قوله : والطّلاق عزيمةٌ منّي جدًّا غير لَغْوٍ .

وإذا قال : فأنت طالقٌ والطّلاق عزيمةٌ برفع « ثلاثٌ » فكأنه قال : أنتِ طالق والطّلاق عزيمة ثلاثٌ أي الطّلاق ثلاث أي الّذي بمثله يقع الفراقُ هو الثلاث ، فيكونُ « الثلاثُ » خبراً ثانياً عن الطّلاق ، أو موضّحاً للعزيمة .

وإن شاء كان تقديرُه : فأنت طالقٌ ثلاثاً ، ثم فَسَّر ذلك بقوله : والطّلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ، كأنه قال : والطّلاق الذي ذكرته أو نويته عزيمةٌ ثلاث ، ففسّره بهذا .

= ٢ / ٢٦٤ ، والإنصاف ١ / ٦٢ ، واللسان : « خلل .
هذا ورواية سيبويه : « وكيف تُواصِلُ » ، ورواه الأنباري : « وكيف نصاحب » . انظر : شرح القصائد السبع الطوال / ٤٥١ ، وانظر أيضاً: أمالي المرتضى ١ / ٢٠٢ .
هذا وقد ذكر اللسان الشاهد وضم إليه بيتين سابقين وهما :

أدوم على العهد ما دام لي إذا كذبَتْ خُلّةُ المِخْلَبِ
وبعض الأخلاء عند البلا ء والرُّزءِ أروغُ من ثَعْلَب .

وأبو مرحب في الشاهد - كما في اللسان - كنية الظّل ، ويقال : هو كنية عرقوب الذي قيل عنه : مواعيد عرقوب والخَلالة بفتح الخاء وكسرها وضمّها : الصداقة .

ودليل هذا إذا نوى الثّلاث . ودليل قصد الثّلاث قوله في البيت الذي بعده : « فبيني بها » ، فهذا يدلّ على أنه أراد الثّلاث والبَيْنونَة .

ويجوز نصب « عزيمة » إذا رفع الثّلاث ، فقال : والطّلاق عزيمة ثلاثٌ فينتصب على إضمار فعل كأنه قال : والطّلاق ثلاثٌ ، أعزم ذلك عَزِيمةً .

ويجوز : أن يكون تقدير قوله : والطّلاق إذا كان عزيمةً ثلاثٌ ، كما تقول : عبد الله راكِباً أحسنُ منه ماشياً » ، وكما تقول : « هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً » .

وأمّا قوله : ومن يَخْرَق أعقّ وأظلم فمن كلام الشّعر لا يجوز في منثور الكلام . والله أعلم .

هذا آخر المسائل والحمد للهِ رَبّ العالمين .

[بحث حول نصب : « ضبة » في قول صاحب المنهاج وما ضُبّب بذهب . . ضبة »]

مسألة

فيها الكلام على نصب « ضَبّة » في قول صاحب « المنهاج » : « وما ضُبِّب بذهب أو فِضّة ضَبّةً كبيرةً لزينةٍ حُرِّم » تحرير الشيخ الإمام العالم العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له. /[٤ / ٢٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلْتُ من خطّ والدي ـ رحمه الله ـ ما صُورَتُه :

الحمدُ لله ، مسألة : عَرض الاجتماع ببعض الأشياخ ـ أعزّه الله تعالى ـ فذكر لي أن بعض أصحابنا الشّافعية سأله عن وجه نصب ضَبّةً من قول صاحب المِنْهاج[١]: « وما ضبّب[٢] بذهب أو فِضّةٍ ضَبّةً كبيرة لزينة حُرِّم » .

وقال ـ أعزّه الله ـ : وأخبرني يعني السائل أن الأصحاب اختلفوا

(١) المنهاج في الفقه: للإمام النّووي وأهم شروحه شرح الجلال المحلّي.
(٢) في اللسان : « ضبب » : يقال : ضبّبت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والضّبة : حديدة عريضة يضبّب بها الباب والخشب . وانظر خلاصة هذه المسألة في همع الهوامع ٥ / ١٩ .

في وجه نصب « ضَبّـة » وأن بعضهـم قال : هو خبـر كان محذوفة ، والمعنى : وكان ضَبَّةً ، أو وإن كان ضَبَّةً .

وقال بعضهم : هو مَصْدَرٌ ، وتقديره : تَضْبيباً ضَبَّةً .

وقال بعضهم : هو آلة .

وقال بعضهم : توسّع المصنّف فأطلق الضبّة على المصدر .

وربّما قيل غير ذلك .

وقد ظهر لي ـ على أن إطلاق هذا اللّفظ بإزاء هذا المعنى عربيٌّ ـ : أن هذه الأقوال كلّها لا تسلم .

أمـا قول من قال : وكان ضَبَّةً، أو إن كان ضَبَّـةً فغنـيٌّ عن الجواب ، لأنه يلزم منه عود الضّمير في كان المقدّرة على « ما » الواقعة على الإناء المُضَبّب ، فيكون المعنى : وما ضبّب ، وكان المضبب ضبة ، أو وإن كان المضبب ضبةً ، فلا يخفى فساده سواء جعلت كان تامة أو ناقصة ، والواو عاطفة أو للحال .

هذا كلام الشيخ سلّمه الله تعالى وقد اقتضى أمرين :

أحدهما : بأن اسم كان المقدّرة ضميرٌ .

والثاني : أنه عائد على « ما » الواقع على المضبّب ، وكلٌّ منهما ليس بلازم .

أما الأول فلأنه يجوز أن يكون اسم كان ظاهراً ، تقديره : وكانت الضبّة ضَبَّةً كبيرةً إلى آخره .

وأما الثاني : فَلأنّا إذا جعلنا اسم كان ضميراً كان عائداً على الضبّة المفهومة من قوله : وما ضبّب ، لأن نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له كقوله تعالى : ﴿ فَمن عُفِيَ له من أخيه شيءٌ فاتِّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسان ﴾[١] فَعُفِيَ عافياً . والضمير في إليه عائد عليه ، وكقوله :

٨٦٤ = لكالرَّجُلِ الحادي وقد مَتَعَ الضُّحَى
وَطَيْرُ المنايا فَوْقَهُنّ أَواقِعُ[٢]

فالحادي يستلزم إبلاً محدوّةً ، وضمير « فوقهن » عائد عليهن .

---

(١) البقرة / ١٧٨ .

(٢) رواه في العيني ٣ / ٥٢٤ ، واللسان : « وقع » : « تلع » مكان : « متع » وكلتا الروايتين جائزة : ففي « متع » يقال : مَتَعتْ الضّحى مُتوعاً أي بلغت الغاية ، ومتع النهارُ متوعاً : ارتفع وبلغ غاية ارتفاعه قبل الزوال .
وفي « تلع » يقال : تَلَع النهار يَتْلَعُ تَلْعاً وتُلوعاً : ارتفع ، وتلعت الضحى تلوعاً ، وأتلعت : انبسطت .
وفي العيني ذكر عرضاً بعد الشاهد المشهور :

فإنك والتأبين عُروة بعدما
دعاك وأيدينا إليه شوارعُ

ثم قال : والحادي من الحدو ، وهو سوق الإبل والغناء لها ، وقوله : « أواقع » أصله : « وواقع » لأنه جمع « واقعة » فأبدلت الواو همزة .

/ ٢٢٣] إذا تقرّر ذلك فقد حذف / كان واسْمها ظاهراً قدّرناه ، أو ضميراً ، وبقي خَبَرُها .

فإن اعترض معترضٌ بأن حذف كان مع اسمها إنما يحسن ويكثر بعد إنْ ، ولَوْ .

أجبنا بأنه يكفينا في التّخريج وقوعه في كلام العرب وإن كان قليلاً فقد خرج سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ قول الرّاجز :

٨٦٥ = * مِن لَدْشَوْلاً فإلى أتْلائِها[1] *

على أن التّقدير : « من لدأن كانت شولاً .

وأمكننا أن نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو ، أن نقول أصله : فإن كانت الضَّبَّةُ ضبَّةً كبيرةً فحذفت واسمها بعد إن وبقي خَبَرُها ، ثم حذف إن بعد ذلك ، وجوّز حذفه دلالةً حرّم الذي هو الجواب عليه ، فإنّ حَذْفَ الشّرط مع القرينة جائزٌ مع إن ، وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشّرط .

واشترط ابن عُصفور والأبذيّ تعويض « لا » من الفعل المحذوف ، قال في « الارتشاف » : وليس بشيء .

ومن أمثلة حذف الشرط مع إن بدون « لا » قوله تعالى : ﴿ فلم تَقْتُلُوهم ﴾[2] تقديره ـ والله أعلم ـ : « إنْ افتخرتُم بِقَتْلِهم فلم تَقْتُلوهم

---

(١) سبق ذكره رقم / ٢٤٣ .
(٢) الأنفال / ١٧ .

أنتم ، ولَكِنَّ الله قَتَلَهم » وقوله تعالى : ﴿ فالله هو الوَلِيُّ ﴾[١] تقديره : « إن أرادوا أولياء بحقٍّ فالله هو الوليّ بحق » ، وقوله تعالى : ﴿ يا عبادِيَ [الذين آمنوا] إن أرضِي واسعةٌ فإيّاي فاعبُدونِ ﴾[٢] أي إن لم يَتأتّ أن تخلصوا العبادةَ لي في أرضٍ فإياي في غيرها فاعبدون ، وهذا هو الأنسب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة أصله ، فإن عبارة (المحرّر)[٣] : والمضبّب بالذّهب أو الفضّة إن كانت ضبّة كبيرةً وفوق قدر الحاجة حرّم استعماله ، وإن كانت صغيرةً إلى آخره .

فهذا يشعر بأن صاحب (المنهاج) ـ رحمهُ الله ـ لما اختصر ما في (المحرّر) وحذف أوّلاً كان واسمها ذكر الشَّرط .

ثم قولُه في رَدّ هذا الوجه : سواءٌ جعلت كان تامة أو ناقصة كيف يصحّ فرض كان تامة والمدّعي أن ضبَّةً منصوب بها فتأمل ؟

هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه .

ثم نشرع في ذكر كلام المعترض على بقيّة الأوجه ، ثم قال : وأما قول / من قال : تضبيباً ضَبَّةً فليس بشي ، لأنه لم يُعْرب ضَبَّةً ، [٤/٢٢٤] وإنما أكد الفعل بمصدره القياسِيّ ، وأبقى الضّبّة على حالها .

---

(١) الشّورى / ٩ .

(٢) العنكبوت / ٥٦ وقد سقطت : « الذين آمنوا من ط والنسخ المخطوطة . تحريف .

(٣) المحرّر لابن عبد الهادي . انظر : الذيل على رفع الإصر / ١١٩ ، ٣١٠ .

وأما قول من قال : إن ضَبَّةً مفعول مطلق ، لأنه آلة التّضبيب أو توسّع المصنّف، فأطلق الضبّة على المصدر ونَصبها مفعولاً مطلقاً فشبهتُهُ قويّة جدًّا ، لأن لفظ ضبّة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله .

ويردّ بأن الضبّة ليست بآلة للتضبيب ، لأن كل الآلات تكون موجودةً قبل الفعل مُعدَّةً معروضةً له كالسّوط قبل الضّرب ، والقَلم قبل الكتاب ، وأيضاً فإطلاق آلة المصدر عليه سماع : كضربتُه سَوْطاً ، ولا تقول كتبتهُ قَلماً .

والضبّة عبارة عن الرّقعة التي يرقع بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جِنْساً من الأجناس ، صيّر المضبّبُ بفعله فيه ضبّةً ، ففعله فيه يُسمّى تَضْبِيباً . والضبة عبارة عن الذّات وكانت قبل ذلك لا تُسمّى ضَبَّةً .

ولو سلمنا أنها من الألفاظ التي أطلقتها العرب على المصادر ، وليست بمصادر كالآلات ، والعدَد ، وما أضيف إليها ونحوه ، فإن وصفها بكبيرة يردّه ، لأن المعاني لا توصف بِكِبَر ولا صِغَر ، وإنما توصف بالقلّة والكثرة ، والقوّة والضعف ، ونحوها من أوصاف المعاني .

وإذا صحّ ذلك فلا يقال : توسّع المصنّف فنصب الضَّبَّةَ على المصدرية ، لأن معنى توسّع : ارتكب لغةً مُولَّدةً ، فهو قِلّة حِشْمة وأدب على المصنّف ، لكنه لا ينبغي أن يقال : حتى يقع العجزُ بعد

النّظر والاجتهاد ، لأن المولّد إذا أضيف إلى الفروع أو غيرها يُعْذَرُ في ارتكابه لُغَتَهُ المولّدة ، لأنه لو كلّف الكلام باللسان العربيّ دائماً صعب عليه ، لأنه لا يقدِرُ عليه إلا بُكْلفة ، فإذا عجزنا عن الدّخول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ، ولا جناح عليه ، انتهى .

واقتضى كلامُه أن نِزاعَهُ إنما هو في تعليل كونه مطلقاً بجعله آلة .

وأما نفس الدّعوى فلا نزاع فيها ، فإن المصدر ينوب عنه في الانتصاب على أنه مفعول مطلق ملاقٍ له في الاشتقاق ، وإن كان اسم عين حاصلاً بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى : ﴿ والله أنبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ نباتاً ﴾[1] فقد انتصب « نباتاً » على أنه / مفعول مطلق ، [٤ / ٢٢٥] وليس بآلة ، بل النّبات ذات حاصلةٌ بفعل الفاعل .

والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُجَباء الأصحاب فيه ، ونَظَرِ «المُحْكَمُ» و«الصّحاح» و«تهذيب اللغة» وغيرها ، ولم نجده متعدِّياً بهذا المعنى ـ أن الباء في بـ «ذهب» بمعنى مِنْ البانية ارتكبهُ على مذهبِ كوفيّ ، وضبةً منصوب على إسقاط الخافض إما من باب :

٨٦٦ = أَمَرْتُك الخَيْرَ فافعل مَا أُمِرْتَ به
فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[2]

(١) نوح / ١٧ . وفي ط : « تبانا » بالنون ، تحريف ظاهر .
(٢) سبق ذكره رقم / ٣٥٨ .

وهو ظاهرٌ ولا يُرَدُّ علي بإدخاله فيه - بكونهم لم يعدّوه من أفعاله ، لأنا نقول : ما قيس على كلامهم فهو من كلامها[١]

وقد قالوا في ضبط أفعال باب أمرته : كلّ فعل يَنْصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجر فهو من باب « أمر » . وهذا الضابط يشمله لا محالة وهو أولى من أن يدّعي أنه منصوب من باب قول الشاعر :

٨٦٧ = تمرّون الدّيارَ ولم تَعُوجوا كَلامُكُم عليَّ إذًا حَرَامُ[٢]

على إسقاط الخافض ، لأن هذا يُحفظ ولا يقاسُ عليه ، وارتكابُه يُخَلِّص من مشكلات كثيرة ، ودعواهُ أقلُّ ضرراً من دعوى اللّحن لعالمٍ ،ويكون« بذهب »في موضع نصب على الحال من النّكرة

---

(١) أخذاً من قول المازني : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » انظر الاقتراح / ١٠٨ .
وانظر قول ابن جنّي في الخصائص ١ / ١١٤ : « واعلم أن من قوّة القياس عندهم ، اعتقاد النحويين : أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب » وانظر أيضاً الخصائص ١ / ٣٦٠ . حيث نصّ على : « أن ما قيس على كلام العرب فإنّه من كلامها » .

(٢) لجرير ، ديوانه / ٤١٦ ، وروايته :
أتَمْضُون الرّسُوم ولا تُحَيّا كلامُكُمُ عليّ إذَنْ حرام
وهو من قصيدة مطلعها :
متى كان الخيامُ بذي طلوحٍ سُقيتِ الغيْثَ أيتُها الخيامُ
من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والخزانة ٣ / ٦٧١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٠١ .

المتقدّمة عليها ، لأنه لو تأخّر كان صفةً لها ، والباءُ بمعنى مِنْ البيانيّة ، والتقديرة وما ضبّب بضبَّةٍ من ذَهبٍ أو فِضّة كبيرة لزينةٍ حُرّم .

ويمكن (١) أن يدّعي أنه من باب أعطى وليس بظاهر ، لأن سقوط الحرف فيه ظاهر ، وليس فيه معطىً ولا مُعْطىً له ، « وما » مبتدأ ، وهي موصولة صِلتُها جملة : ضُبِّب، وفي ضُبّب ضمير نائب فاعل ، وهو العائد ، وهو المفعول الأول إن جعلناه من باب أمر أو أعطى ، وجملةُ حرّم خبره .

فإن قلت : لا يَصِحّ أن يكون حُرّم خبراً عن « ما » ، لأن ما واقعةٌ على المُضَبّب ، والمضبّب جمادٌ لا يوصف بحرام ولا بحلال .

قلت : هو على حذف مضاف أي ، واستعمال ما ضُبِّب حرامٌ على المكلّف .

وكذلك يقدّر في كل موضع قاله الفقهاء ، لأن الجمادات كالخَمر لا تُوصف بحرام / ولا بحلال ، وإنّما يُوصَف بهما فعل [٤ / ٢٢٦] المكلّف ، فإذا قالوا : الخمرُ حرامٌ إنما يريدون استعمالَها وحذفوهُ اختصاراً لِلْعِلْمِ به .

هذا آخر الكتاب كتبَه من خطّ مؤلفه ـ رحمه الله تعالى .

---

(١) هذا هو القول الثاني حيث ذكر آنفا : أن ضبّة منصوب على اسقاط الخافض إما من باب أمرتك الخ .

[أبحاث في قول النحاة : « كان زيد قائماً »]

مُهِمّة من مُهِمّات شيخنا العلاّمة الكافيجي[1] نفعنا الله به.

قال في قول النّحاة :

«كان زيدٌ قائماً» أبحاث :

الأول : أنهم يقولون : إنه موضوع لتقرير الفاعل على صفة ، فكيف يتصوّر له الوضع مع أنه لا يدل إلاّ على الكون المخصوص نسبةً وزماناً ؟ فيكون مجازاً إن وجد العلاقةَ والقرينةَ ، مع أنهم لا يقولون عن آخرهم بذلك .

والجواب ، أن اللام في قولهم : لتقرير الفاعل لام الغرض والتّعليل لا لام التّعدية فلا يكون التقريرُ موضوعاً له .

---

(١) هو : محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرّومي البرعميّ شيخ السّيوطي ، قال عنه في البغية ١ /١١٧ : أستاذ الأستاذين محيي الدين أبو عبد الله الكافِيجَيّ الحنفيّ ، ولد سنة ٧٨٨ هـ وتصانيفه في العلوم العقلية لا تحصى ، قال السّيوطي : سألته أن يسمّى لي جميعها لأكتبها في ترجمته ، فقال : لا أقدر على ذلك قال : ولي مؤلفات كثيرة أنسيتها فلا أعرف الآن أسماءها وأجل مؤلفاته : شرح قواعد الإعراب ، وتوفي ليلة الجمعة رابع جمادي الأولى سنة ٨٧٩ هـ .

الثاني : أنّ الغرض منه بيان اتّصاف الشّيء بصفة فأين سبب التّقرير ؟ فكيفُ يفيد التّقرير ؟

والجواب : أنهّم إذا قصدوا تمكّن الشّيء في صفة وثباته فيها وَضَعُوا له صِيَغاً مخصوصةً مثل قولهم : تمكّن زيد في القيام أو استقر فيه إلى غير ذلك ، أو يأتون بألفاظ تدلّ على ذلك بمعونة المقام ، وبالذّوق السّليم ، والطبع المستقيم مثل قولهم : زيدٌ على القيام ، قال اللهّ تعالى : « أولئك على هُدًى من رَبِّهم[1] » ، فلما دَلّ « كان » على كون زيدٍ قائماً يُفْهم منه أن الغرض منه بيانُ ثباتِ زيدٍ في صفة القيام ، فكيف لا ، ولا شيء أبلغ في ذلك من طريق الائتلاف والاتّحاد ؟ ،ونظيره : أن الاتحاد أقوى دلالةً على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه . وإذا تحقّق هذا الطريق يجزم بأنه يفيد غرض التقرير .

الثالث : لا شك أن الصّفة يتصّور حصولها وتقرّرها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول ، فلا يتصوّر حصول الموصوف في الصّفة فضلاً عن التقرير فيها ، وإلاّ فيلزم الدَّوْر ، فإن حصول الصفّة بدون تحقق الموصوف لا يتصوّر ضرورةً . / [٤ / ٢٢٧]

الجواب : أن الغرض منه هو الدّلالة على اعتبار التَّمكّن لا على حصوله فيها في نفس الأمر ، كما مرّت الإشارة إليه .

(١) البقرة / ٥ .

الرابع : أنه إذا قيل : زيدٌ قائمٌ مستمرّ يُفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة إلى مجيء كان . ؟

الجواب : لا نُسَلّم أنه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكّن الفاعل في صفة لا بيان تمكّن الصفة ، فبينهما بَوْنٌ بعيد ، وبَعْد التسليم أنه من باب تعيّن الطّريق وهو خارج من قانون التوجيه .

تنبيهٌ [على نسبة الشيء إلى صفته]

إنهم إذا أرادوا نسبة الشيء إلى صفته يقولون : كان زيد قائماً كما يقولون : زيد قائم ، إذا قصدوا نسبة القيام إلى زيدٍ ، ويقولون قام زيد إذا قصدوا إفادة النسبة بينهما .

الخامس : أن الحدَث مسلوبٌ عن الأفعال الناقصة فلا يُتصوّر الفاعل بدون الفعل ، كما لا يُتصوّر المضاف بدون الإضافة ، فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة . ؟

الجواب : أنّ « كان » لمّا تعلّق به ورفعه يسمّى فاعلاً على سبيل المجاز ، وإن كان موصوفاً بالقيام ، فيكون له جهتان وكذلك يُسمىّ اسم كان أيضاً .

السادس : أنه يدلُّ على الكون المخصوص نِسْبةً وزماناً ، كما يدلّ ضرب في قولك : ضرِب زيدٌ قائماً على الضّرب المخصوص فلا فرق بينهما ، فما معنى قولهم : الحدث مسلوب عن الأفعال الناقصة ؟

الجواب : أن الظاهر هو ما قلته ، لكن التّحقيق أن المقصود منه ، كما عرفته هو الدلاّلةعلى تمكّن الموصوف في صفته ، فيكون هو العمدة ، ونَصَب الذّهن ، ومطرح نظر العقل لا غير .

وأمّا الدلالة على الكون المخصوص فهي وسيلةٌ إلى ذلك المقصود ، وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة إلى صورة المرئيّ ، فيكون ساقطاً عن درجة الاعتبار ، فكان المراد من مسلوبية[1] الحدث عدم اعتبار الحدَث / قصداً . فإذا لم يكن مقصوداً ، فلا يُسَمّى الحدثُ فيه [٤ / ٢٢٨] معنًى ، لأنهم لا يطلقون المعنى على شيء إلاّ إذا كان مقصوداً .

وأمّا إذا فُهِم الشيءُ على سبيل التَّبعِيَّة فيُسمّى معنًى بالعَرض لا بالذّات .

وقولهم : « الإطلاق » ينصرف إلى الكمال من قبيل المثل السّائر يشعر بما مرّ أنهم يقولون : إنه مسلوبُ الحدث عنه ، ولا يقولون : إنه لا يدلّ على الحدَث .

السّابع : أن المقصود هو بيان متعلّق الكَوْن فما السر في تعلّق التّصديق بالكون لا بمتعلقّه ؟

الجواب : أن الكون لمّا ذكر أوّلاً توجّه التصديق إليه فلا حاجة إلى تعلّقه بمتعلقه .

(١) في ط : « مساوية » مكان : « مسلوبيّة »، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

تنبيهٌ [على التصديق]

إن التّصديق قبل دخول « كان » يتوجّه إلى متعلّق الكون أصالة ، وكذا الحالُ في متعلقّات أفعال القلوب ، وأنت خبيرٌ بأنه لا استبعاد في كون الأمرِ جِهَةَ قَصْدٍ ، وغَيْرَ جهةِ قَصْد باختلاف الاعتبار .

الثامن : أنه يدلّ على الكون المخصوص كسائر الأفعال فما السّر في سلب الحدثَ فيه دون غيره ؟

الجواب : أن سائر الأفعال ، المعنى متحّصلٌ في نفسه دون الأفعال الناقصة .

فإن قلت : فما السّرُّ في عدم تحصّل معنى كان مع أنه دالٌّ عليه .

قلت : إن الغرض المذكور جعلَهُ من قبيل الألفاظ الدّالّة على الإضافة المخصوصة ، وأنت خبيرٌ بأن كون اللفظ موضوعاً لمعنًى لا يقتضي أن يكون حاصلاً منه بنفسه كالحروف .

فإن قلت : تحصُّل معنى سائر الأفعال مُسلّم في المعاني الإفرادية ، لكن لا فرق بينه وبين الأفعال الناقصة في المعاني التركيبية وكَلامُنا فيها .

قلت : الحقُّ ما ذكرته ، لكن لمّا كان معاني سائر الأفعال معتدًّا بها في حالة الإفراد دون معنى الفعل الناقص ، وكانت معتدًّا بها في

حالة التركيب بخلاف / معاني الأفعال النّاقصة كما أو مأنا إليه ، [٤ / ٢٢٩]
قالوا : سلب الحدث فيها دون غيرها .

التاسع : أنّ المراد أن الكون المخصوص في : كان زيدٌ قائماً ما هو وجودُ زيدٍ ؟ وهو غيرُ مرادٍ ، وكذا تحقّق نسبة القيام إليه .

الجواب : أن الحَصْرَ حينئذٍ عبارة عن تعلّق زيد بالقيام وأنت خبيرٌ بأن التّعلق لا يَنْحصِرُ في المسند كما بيّنّاه .

فإن قلت : أليس يُوجِب وجودَ النّسبة في الخارج ، فإنه يدلّ على الزمان الماضي ؟

قلت : إن الزمّان الماضي ظرفٌ لمتعلّق النسبة وهو موجودٌ فيه لا النسبة، فإنه ظرف لنفسها لا لوجودها.

العاشر : إنّ « كان » لمّا دَلّ على ظَرْف القيام ، كان ينبغي أن يتأخّر عن القيام ، فلأي شيء صدّروا بـ« كان » ؟

قلت : لأن الغرض الأصليّ من استعمال « كان » ليس إلاّ بيان تمكّن الفاعل في صفته ، وإن كان له دلالة على الظّرفيّة ضِمْناً فقدّم لاعتبار[1] الباعث القويّ .

فإن قلت : لا شَكّ أن القيام قيدٌ داخلٌ في الكون المخصوص

(١) في ط : « الاعتبار » مكان : « لاعتبار » صوابه من النسخ المخطوطة . .

فما معنى قولهم :«كان»قيدٌ للقيام باعتبار دلاَلته على الزّمان الماضي ، فما التوفيق بين المعقول والمنقول ؟

قلت : أولاً : الأصل في مباحث الألفاظ هو النّقل لا العقل .

وثانياً : أن كون كان قيداً للقيام باعتبار التّحقق والمال ، وكون القيام قيداً لكان باعتبار الظّاهر المتبادر فلا منافاة بينهما .

فإن قلت : إذا كان القيام قيداً لكان فينبغي أن يُقَيّد بدون ذلك القيد لترتيب الفائدة لا لتحصيلها .

قلت : إنه قيدٌ لازم من حيث إنّ وضع « كان » لإفادة تعلّق الموصوف بالصفة ، فلا بُدّ منه لفظاً أو تقديراً كما في أفعال القلوب .

الحادي عشر : أن « كان » إذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التّام ، وإذا / كان دالاً على كون زيد قائماً يكون من الأفعال الناقصة [٤ / ٢٣٠] فمعنى الوجودِ حاصلٌ فيهما، فما السرّ في جعل أحدهما تامًّا دون الآخر . ؟

والجواب : أن التأمّل الصّادق في معناهما يطلع على الفرْق بينهما ، فإن الأوّل يدلُّ على نسبة الموجود إلى زيد فقط ، فقد تَمّ به ، والثّاني يدلّ على تعلّق زيد بالقيام فلا يَتِمّ بزيد وحده ، فيكون ناقصاً ، وأمّا الفرق بين الوجودين فمعلوم مما سبق .

الثاني عشر : أن القوم اختلفوا في أنه فعل أو حرف فهل يرجع إلى النّزاع اللفظي أو يمكن الترجيح بالحَمْل على الصّواب ؟ .

الجواب : أن النزّاع المتبادر من كلامهم هو يرجع إلى التّفسير ، ولكن المختار هو الحرف إن اعتبر القصْدُ الأصليّ في دلالة الفعل على معناه ، وإلاّ فهو الفعل بلا شبهة .

قال شيخنا ـ نفعَ الله به : هذا بعضُ ما سَنح لي في هذا المقّام . والله أعلم . / [٤ / ٢٣١]

[أبحاث في مثل : زيد قائم]

فائدة : من مولدات شيخنا العلامـة الكافِيَجِيّ - أيّده الله تعالى

قال رضي الله عنه : أمّا بعد، فإن في مثل : « زيدٌ قائمٌ » أبحاثاً .

الأول : أن سببَ أجزاء القضيّة اللّغوية جـزءان .

الثاني[1] : أن سببها الوضع والعلم به .

الثالث : أن سبب أجزاء العقليّة جُزءانِ آخران ولهمـا أسبـاب أيضـاً .

الرابع : إن الحسّ لا يتصرّف في النِّسبة وأحوالها لعجزها لعدم العادة بذلك .

(١) في ط فقط ذكرت بعد : « الأول » الأرقام ٢ ، ٣ الخ وفي النسخ المخطوطة كتبت الأرقام بالحروف : الثاني ، والثالث الخ وقد جريت عـلى طريقـة النسخ المخطوطة للوضوح .

الخامس : أن العقل يتصرّف في ذلك لقدرته عليه ، فلذلك كان الخارجيّ بسيطاً ، وجاز أن يكون الذّهنيُّ مركّباً .

السادس : أن اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجيّ .

السابع : أن سبب الكليّات يمكّن العقل من ذلك .

الثامن : أن سبب النّسب كونٌ غير متعقّل في التَّعقُّل وفي الوجود أيضاً ، فيكون التسبّب من باب الاجتماع والافتراق سواء كان حقيقيًّا أو اعتباريًّا .

التاسع : أن وقوع النّسبة الذهنيّة غير معقولة وإنْ كانت كناية عن الكون الخارجيّ ، وأما كونها الذهنّي فليس فيه فائدة .

العاشر : أن مطابقتها ليست مناطَ الإدراك ، فإنه ليس بمعلوم ، وليس فيه فائدة ، [لو هم التسوية[1]]

الحادي عشر : أن إيقاعها سواءٌ كان فعلاً أو إدراكاً هما[2] عند الأشعري بناء على مسألة خلق الأعمال .

---

(١) في ط : وضعت كلمة : « وإنها » بين قوسين وفوفها رقم (١) مشيراً في الهامش بهذا الرقم إلى أن ما بعد : « وإنها » ساقط لأنه من نسخة (ى) أي النسخة اليمنية التي اعتمدت عليها النسخة المطبوعة ، ثم قال : ومـا بعده مخروم . وما بين معقوفين مصوّب من النسخ المخطوطة .

(٢) في النسخ المخطوطة : « كانت فعلاً أو . . . » وبعد أو نقط إشارة إلى البياض بعدها ، وبعد هذا البياض ، « وكلهما عند الأشعري » .

الثاني عشر : أنه علم عند الفلاسفة وَفِعْلٌ عند الحكيم [١].

الثالث عشر : أن مذهبهم حقٌّ وأن مذهبه باطلٌ .

الرابع عشر : أنه نزاع لفظيٌّ .

الخامس عشر : أن تصديقاً لفظياً على المذهبين أيضاً .

السادس عشر : أنه يقتضي تسعة إدراكات عليهما .

السابع عشر : أنه لا بدّ من اعتبار الشّرط في صِدْق كل قَضيّة .

الثامن عشر : أن الجزاء الواقع صار محلّ الحُكْم فما السرُّ فيه؟ ولم ينعقد ذلك فيما عداه

التاسع عشر : أن مطابقة النسبة للنّسبة لا حاصِلَ لها اللّهم إلا أن يقال : إنها تحصّل المقصود الأصلي ، وأجيب أن المطابقة إنما هي باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه .

العشرون : أن دَرْك العقل ذلك إنما هو مِنْ عند الله [٢] عند أهل الحقّ خلافاً للحكماء ، فإنهم قالوا : يُدْرَكُ الكُلِّيّ بالذّات ، والجزئيّ بالآلة .

الحادي والعشرون : أن مناط الحمل لا يتّحد مع الموضوع ، وأما المحمول فهو يتّحد معه والسرّ في ذلك يحتاج إلى تأمّل .

الثامن والعشرون : أن القضية ليس لها تحقيق في الخارج .

---

(١) في ط : « ولعلّ عند الحكم » تحريف أشار إليه المصحح في هامش ط : بكلمة : « كذا » وصوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « من عند لله » تحريف واضح .

الثالث والعشرون : أنها معدومة [١].

الرابع والعشرون : أنّ الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل

الخامس والعشرون : أن فيه وغيرها أبحاثاً [٢] كثيرة محتملة بحسب / العقل ، ولولا ذلك كثُرت المسائلُ والعلوم . [٤ / ٢٣٢]

السادس والعشرون : أن مطابقة النسبة الخارجيّة عبارة عن كون المنسوب منه محتاجاً إلى غيره في التحقيق .

السابع والعشرون : أن بينهما تغايراً بالاعتبار ، وأنهما يتّحدان في نفس الأمر عن ذلك الاعتبار .

الثامن والعشرون: أنها تخييلية صرفة لا كونٌ ولا اجتماعٌ ، ولا افتراق بحسب نفس الأمر.

التاسع والعشرون : أنها من قبيل اشتباه الخياليّة بالأمور العينيّة ولهذا لا تتحقّق أمور متعدّدة ذواتاً في نفس الأمر .

الثلاثون : أنها مأخوذة من الأمور الخارجيّة الغير القائمة بنفسها بل بغيرها .

الحادي والثلاثون : أنها تفيد أموراً صادقة وإن كانت فاسدة [٣] على ما ترى .

---

(١) في حاشية بعض النسخ المخطوطة : « معلومة » باللام .

(٢) في النسخ المخطوطة وفي ط « أبحاث » بالرفع ولعلّ الصواب : أنّ فيه وغيره أبحاثاً كثيرة » والله أعلم . وفي هامش ط أشار إلى هذا الأسلوب بكلمة : « كذا » .

(٣) في ط : «مما شهده» مكان : « فاسدة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة . وفي ط إشارة : « كذا » في الهامش .

الثاني والثلاثون : أن العقل يتعقّل ارتباط المحمول بالموضوع صادقاً بلا نسبة بينهما ، وإنما يحتاج إليها بناءً على العادة الخارجيّة .

الثالث والثلاثون : أنها[١] اعتبارات وأدوات[٢] يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد .

الرابع والثلاثون : أن سبب عدم تحقّق النّسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف الكلّيات ، ولهذا لا ينتهي[٣] إلى موجود، والكُلّي ينتهي إليه .

الخامس والثلاثون : أن سبب التسلسل فيها بتجدّد[٤] اعتبار العقل ، ولهذا لا يتصوّر في تحقق الوجود .

السادس والثلاثون : أنها ليست مأخوذة من أمر محقّق بخلاف الكُلّي .

السابع والثلاثون : أن سبب مطابقته الذهنيّة كون الخارج عادة دون الذّهني ، وسبب العادة كون الخروج مجبولاً بخلاف الذّهني فإنه خيالٌ كالصّورة المنطبعة في المرآة .

الثامن والثلاثون : أنّ جميع القضايا اعتباريّة وكذا أحكامها .

---

(١) سقطت : « أنها » من ط .
(٢) في النسخ المخطوطة : «وذوات» بالذال
(٣) في ط فقط : « تنتهي » بالتاء .
(٤) في ط فقط : « يتجدّد » بالياء .

التاسع والثلاثون : أنّ بين القضية الذهنيّة وبين[1] الخارجية وجود الموضوع .

الأربعون : أن وقوع النّسبة مخترع العقل ، ولهذا صار محل الفائدة ، وكذا لو كان موضع الإيقاع ، ولكل جديد لذّةٌ .

الحادي والأربعون : أن نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل إلى ما عداها كما انتقل في تصوّر المحكومِ عليه إلى المحكوم به[2].

الثاني والأربعون : أن سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوباً له أعلى المطالب، والاغتنام به حذراً عن فوات لذة الحبيب .

الثالث والأربعون : أن سبب الاختراع قصدُ نَيْل المطالب مدركه ، وسبب الإدراك إمّا ذاته أو شيء آخر سواءٌ كان[3] شرطاً أو سبباً ، وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم[4] لكون المحمول مخترعاً قبله ، وأما سببْ اختراع النِّسبة قصْد التعاون ، أو قياساً على الشّاهد في الأعيان .

(١) سقطت كلمة : « بين » من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) سقطت كلمة « به » من ط وصوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) في ط : « سواه » مكان : « سوّاء » ، تحريف ، وسقوط كلمة « كان » من ط تحريف آخر .
(٤) في ط : « وكون » بسقوط اللام تحريف ، تصويبه من النسخ المخطوطة .

[٤ / ٢٣٣] الرابع والأربعون : أن متعلق العلم في / القضيّة هو التّحقق سواء كان إيجاباً أو سَلْباً(١).

الخامس والأربعون : أن الباعث على الاختراع قصدُ تعدّد المُدْرك سواء كان مرتبطاً أو لا ، وقصد إرجاعه إياه إلى المخترع(٢) عنه حتى ينعقدَ هناك مُخْتَرعٌ مطلوب ، وكون الخارج مطلوبه ويُذْكر وثوقُه به .

السادس والأربعون : أن الاختراع منحصر في العقل لا يتعدّى إلى الحسّ ، كُلّ ذلك بفضل الله تعالى وكرمه ، وسببه عدمُ انحصار سبب إدراكه في شيء بخلاف الحسّ .

السابع والأربعون : أنّ الكلي المخترع سبب كُلِّيته(٣) كون وضع مفهومه على الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيّات .

الثامن والأربعون : أن حاصل الحمل هو الإعلام بالإيجاد(٤) في الحَمْل الإيجابي وتقدّم في السّلبي ، وأما التغاير(٥) الذهنيّ فهو المشترك .

(١) في ط فقط : « إيجابيًّا أو سلبيًّا » .
(٢) في ط : « المفرع » مكان : « المخترع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) في ط : « سببه كلّية كون » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) في ط : « الايجاب » بالباء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) في ط : « التغائر » بالهمزة ، تحريف .

فإن قلت : فكيف يتصور هذا ، وأنه حكم متناقضٌ من حاكمٍ واحدٍ في وقت واحد ؟

قلت : لا استبعاد لاختلاف الجهة ، والاعتبار والشّرط .

التاسع والأربعون : أنّ السلب في السّالب[1] عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر .

الخمسون : أن سبب الحمل السّلبي ، أما البعيدُ فامتياز الذّوات ، وأما السّبب القريب فقصد الإعلام بذلك الامتناع[2] .

ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت في الإيجاب .

الحادي والخمسون : أن جميع القضايا في جميع الأشياء محصورةٌ في الإيجاب والسّلب إن كان طرق العلم مُتّنصحةً[3] .

الثاني والخمسون : أن[4] القضية ليست تحت مقولة ، وإن كان لها أصل في الجملة .

الثالث والخمسون : أنّ[5] غالب أحوال العقل الميل إلى

---

(١) في ط فقط : « السالبة » .
(٢) سقطت كلمة : « الامتناع من بعض النسخ المخطوطة وثبتت في ط ، وبعض النسخ المخطوطة الأخرى .
(٣) في ط : « متضمنة » ، وفي النسخ المخطوطة : « متنصّحة » .
(٤) سقطت « أنّ » من ط .
(٥) سقطت : « أنّ » من ط .

الارتباط ، وسببه قصد الاطّلاع على المطالب التي لا يَحْصُل أمثالُها غالباً إلا في ذلك الارتباط .

الرابع والخمسون : أن العقل معتدٌّ[١] في كلّ الأحوال بدَرْك مطلوبٍ أو بدَرْك ما يؤدي إليه ، وأن ذلك سببُ الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة ، لكنّ ذلك تقدير العزيز العليم .

الخامس والخمسون : أن ذلك كله يحصل[٢] الاستعمال لنقصانه لحدوثه ، وإمكانه ، وتحصيل القرب من الباري ، سواءٌ قصد ذلك أم لا[٣]؟

السادس والخمسون : أن السّبب لا يضر المَطالِب ، وإن كانت اعتباريّةً لا تحقُّق لها وسبب عدم المضرّة لعدم التّدافع والمنازعة .

السابع والخمسون : أنِ سبب التفات الحسّ إلى المشاهد دون غيره تعلّق كماله به دون غيره على سبيل العادة .

الثامن والخمسون : أن سبب التفات العقل إلى تركيب وإلى / [٤ / ٢٣٤]
مُرَكّب[٤] ، وإلى كلّي ومعقول[٥] قصد الإفادة ، وحصول الفائدة ،

(١) في ط فقط : « يعقل » مكان : « معتدّ » .
(٢) في ط فقط : « قصد » مكان : « يحصل » .
(٣) في ط فقط : « أولا » بوضع « أو » مكان : « أم » و « أم » يعطف بها إثر همزة التسوية .
(٤) في ط فقط : « تركب » .
(٥) في ط فقط : « ومعقوله » بالهاء ، تحريف .

وتحصيل الفوائد على وجه كُلّي ، والضّبط عن الانتشار .

التاسع والخمسون : أن سبب عدم التفاته إلى جزئي هو استغناؤه بدرك القوة الحاسّة ، وتغيّر الجزئيات على زعمهم .

والصّحيح أنه مدركٌ له لا سيّما على أصل الأشعريّ .

الستون : أن جميع المركبات تتضمن أحد الأمرينِ إمّا الاجتماع ، وإما الافتراق ، سواء كانت إيجابيّة أو سلبيّة .

الحادي والستون : أن الصفاتِ السلبّية لكُلّ شيء أكثر من الصّفات الإيجابيّة .

الثاني والستون : أن سبب ذلك كثرة المخالفة ، وقلة الموافقة .

الثالث والسّتون : سعة الرحمة وأن المصلحة العامة متقدّمة على المصلحة الخاصّة .

الرّابع والسّتون : أن الفائض من الله تعالى هو الرّحمة وإنما جاء التّضاد من التّزاحم .

الخامس والسّتون : أن في أمر القضية إشارةً إلى المبدأ والمعاد ، وأن لا اعتبار لأمر إلاّ لله الواجب الوجود الباقي .

السادس والستون : أنّ عِلْم الإنسان اعتباريّ ، وصعودٌ ،

ونزولٌ ، وإصحابٌ[١]، وأنه له دخل في مصلحة الوجود الحادث ، وأن مقامه[٢] العجزُ والتّسليم .

والقدرةُ والحِكَمُ كلّها لله ، « ألا إلى الله تصير الأمور »[٣]

السابع والستّون : أن مطابقة النّسبة ، ووقوعها ، وكيفية الوقوع ، كلّها اعتبارات للتّقريب ، وإنما المعلوم ، وكذلك العلم له سرٌّ وحقيقة[٤]، وكذا كلّ شيء لا يعمله إلا الله تعالى قال الله تعالى : «وعنده مفاتِحُ الغَيْب لا يَعْلَمُها إلاّ هو»[٥]، وإنما حالُ المخلوق كالرّخصة تيسيراً[٦] على قَدْر دَرْكه لا غير.

الثامن والستّون : أن حقيقة الأمر في حقيقة الأمر هو الاعتماد على صاحب الشّرع لا غير ، هو كالماء ، وغيرُهُ كالسّراب ، بل التّفاوت أكثر من ذلك .

---

(١) في هامش ط : « كذا » أي أن هذه الكلمة غامض تفسيرها .وفي بعض النسخ المخطوطة سقطت هذه الكلمة ، وفي بعضها الآخر لم تسقط ، ولكنها نسخت : وإصحاباً .
ولعلّ المراد ـ والله أعلم ـ أن العلم يأتي بطريق المصاحبة للعلماء أو للكتب وفي القاموس : وأصحبته الشيءَ جعلته له صاحباً.

(٢) في ط : « مقام » بدون هاء تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الشورى / ٥٣ .

(٤) في ط : « له جزء حقيقة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) الأنعام / ٥٩ .

(٦) في ط فقط : « تيسراً » .

التاسع والسّتون : أن طريق العقل إلى الجزئيّ الكليات .

السبعون : أن السّبب في ذلك قصدُ حصولِ علوم [١] على أيسر وجه سواء كانت متعلّقة بالشّواهد أو بالضّمائر .

الحادي والسبعون : أنّ العقل إلى الكُلّيّات لملاءمتها .

الثاني والسبعون : أن سبب الملاءمة كونُ كُلٍّ واحدٍ منهما موافقاً للآخر في التّجرّد .

الثالث والسّبعون : أنّ سبب عموم الكليّات تجردّه عما يُفِيدُ له التّعيين بحسب ذاته ، وأما حصول التّعيين لها بحسب العارض فلا ينافي تجرُّدَها في حدّ ذواتها .

الرابع والسبعون : أن سبب عدم عموم الجزئيّ حصول التعيين [٢] له في حدّ ذاته .

الخامس والسبعون : أما سبب هروب العقل إلى الكليّات طلب السّهولة ، فإن الكُلّي بمنزلة البسيط في المركّب ، بخلاف الجزئيّ .

---

(١) في ط فقط : حصول علم . . . سواء كان متعلقة » الخ وفي العبارة تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، ولو كان الأسلوب سليماً لقال : « كان متعلّقاً » « لا متعلقة » .

(٢) في ط : « اليقين » مكان : « التعيين » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

السادس والسبعون : / أن السبب في ذلك طلب المَرام المناسب للمبدأ . [٢٣٥ / ...

السابع والسبعون : أن سبب منع تَعيّن [١] الشّركةُ التّدافع بينهما بحكم العَقْل بحسب الحسّ أو بالبديهة .

الثامن والسبعون : أن سبب توهم علوّ الكُلّي وتسّفل الجُزئيّ إمّا الوهم القياسِيّ ابتداءً ، وإمّا قصد التقرير انتهاءً .

التاسع والسبعون : أن الكُلّيّ المحول أيضاً ليس له وجود أصلاً ، وإنَّما الوجود لمبدأ الكليّة ، والحمل في [٢] بعض الصور .

الثمانون : أنه لا يحصلُ من حَمْل الكُلّيّ على الموضوع تحقّق يمتنع [٣] في نفس الأمر ، وإنما يُتَخيّل لِلْوَهْم بالاشتباه أو التّصور ؛ لأجل الإيضاح والتقريب .

الحادي والثمانون : أن وصف الموضوعية حالُها كوصْف الكُلّيّ والمحمول .

---

(١) في ط فقط : « التعيين» .

(٢) في ط فقط : « على » مكان : « رقى » .

(٣) في ط : « عيني » مكان : « يمتنع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

الثاني والثمانون : أنّ مناط الحمل صدْقٌ[1] أو لا تصدّق ، والاتّحاد وعدمه لازم لذلك .

الثالث والثمانون : أن الرّوابط ليس لها دَخْلٌ في المحمول ، وسبب ذلك أنهما نِسَبٌ والمحمول منسوبٌ .

الرابع والثمانون : أن ذلك بحسب التّباين في نفس الأمر بينهما .

الخامس والثمانون : أن سبب ذلك التّخييل أو قصد التّعاون .

السادس والثمانون : أن التحقيقَ قصدُ الألفة بين مُدْركهِ ومدرك الحسّ ، فيكون ذلك بسبب[2] الوُدّ ، ودَفْع[3] الوَحْشة ، فيكون كالولد ، فتكون[4] النِّسَبُ كالنَّسَب .

السابع والثمانون : أن في ذلك إشارةً إلى رُوحانيّة العَقْل وإلى أرضيّة الجزئي ، [وعدمها][5] وتصوّر نسبة الاستقلال ، فسُبحان من أعلا[6] شأنَهُ ، وأعجز مَخْلوقَه ، وربط كُلّ ممكن بحبل العَجْز والحَيْرَة .

(١) في النسخ المخطوطة : «الصدق» بـ «أل»

(٢) في ط فقط : « سبب » بدون باء .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « ورفع » بالراء .

(٤) في ط فقط : « فيكون » بالياء .

(٥) سقطت كلمة : « وعدمها » من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٦) في ط : « أعلم » مكان : « أعلا » تحريف ظاهر .

الثامن والثمانون : أن الخارج كلّه تباين وأن المعقول الكُلّيّ لا يخلو عن تناسب في بعض الصُّوَر ، وعدم التّناسب في البعض الآخر ، إنما هو بالإِضافة إلى أمر خارجيّ .

التاسع والثّمانون : أن سبب ذلك تحقّق التّدافع بحسب الخارج .

التسعون : أن سبب ذلك من الكُلّي عدمُ المنافاة بسبب عدم اتّصافه بالكون الحادث .

الحادي والتسعون : أن جميع اعتبار العقل في حقّ الكُلّي ، والمحمول لا تحقُّق له أصلاً في نفس الأمر ، وأما التّحقّق الوهْمِيّ فإنما نشأ[1] من قياس المعقول على المحسوس بلا جامعٍ تصوّر التحقّق[2] له ، لأجل التّقريب على ما مرّ ، فَعُلِم من هذا أن الكّليّ من حيث هو كُلّي ليس بمحلّ الحُدوث والقِدَم ، ولا الوجود والعدم إلى غير ذلك من الاعتبارات ، وأن الموجودات الحادثة مجازاتٌ واعتبارات
[٤ / ٢٣٦] تعْرِض على / الممكنات تارةً وأخرى لا تعرض عليها ، لأمرٍ من الأمور .

الثاني والتسعون : أن الكلي مثال الآخرة ، ومثال اللّوح ، وأن

(١) في ط فقط : « ينشأ » .
(٢) في ط : « تحقق التصوّر » . تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

الجزئيّ مثال عذابِ النار ، وعين الحجاب ، ومثال السّهـو والنّسيان إلى غير ذلك من الاعتبارات .

الثالث والتسعون : أن مثالهما مثال الرّوح والبدَن .

الرابع والتسعون : أن مثالهما مثال القَهْر واللّطف ومثالهما مثال كمال القُدرة على كُلّ شيء وفي كُلّ شيء .

الخامس والتسعون : أن مثالهما مثال نظم[1] آثار الوصف .

السادس والتسعون : أن الوجود الحادث مثال[2] الذات القديمة، والدّليل على ذلك اتّصافه بالحدوث دون القِدَم .

السابع والتسعون : أن كل ذلك دليل العجـز في المخلـوق ، ودليل القُدرة في الخالق .

الثامن والتسعون : أنّ كل ذلك أسرار إلَهيّة لا يطّلع عليها إلاّ الله وإنّما يرى ما يرى من جِهة عَجْز الحادث .

التاسع والتسعون : أنّ ذلك إفاد حَيْرة[3] الإنسان ،ودَعْوى العلم منه ، إما عنادٌ ، وإمّا خَلَلٌ ، وإمّا تجاسرٌ على أمر لا يَنْبغي أن يُتجاسَرَ

(١) في ط : « مظهر » مكان : « نظم » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « مثل » مكان : « مثال » تحريف يغير المعنى المراد .
(٣) في ط : « حره » مكان : « حيرة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وفي هامش ط : « كذا » .

عليه ، وإما جنونٌ وارَى عقله[١] عَقْلَ المعتوه ، « فسبحان الذي بيده مَلكوتُ كُلّ شيءٍ وإليه تُرْجعون »[٢] .

المائة : أن الإنسان متلّونٌ ومتغيِّرٌ إن كان له عقلٌ ، وكلّ ذلك عدم الوثوق ، ولا وثوق بالنِّسبة إلى المبدأ .

الحادي والمائة : عُلِمَ من هذا أنه واحدٌ في صفة الإلهيّة ، لا شريك له فيها ، آمنت بأنـه لا إلـه إلا الله وحـده لا شريك له ، وأن محمّداً عبـدُهُ ورسولُـهﷺ وعلـى سائـر الأنبياء وعلـى آلـه وأصحابـه أجمعين .

الثاني والمائة : أن الانتزاع من الجزئيات اعتباريّ لا تحقّق له في نفس الأمر .

الثالـث والمائـة : انتـزاع العقـل الكلـي من الجزئـيّ الغير المحسوس باعتبار المقالة أو باعتبار مَنْ عنده .

الرابع والمائة : إنّ مطابقة كُلِّيّ بجزئيّ ، وكـذا تصرّف العقـل وتطبيقه اعتبارٌ مَحْضٌ أيضاً .

الخامس والمائة : أن سبب الوقوع بأوضح ما ذكر كونُ التّشبيه مقصودَ الارتباط بما هو مقصود أصْلِيّ على سبيل المحاكاة .

---

(١) في ط فقط : « وارى عقلى عقل المعتوه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) يس / ٨٣ .

السادس والمائة : أنَّ سببَ كونِ الوقوعِ مَحلَّ الحُكْم دون غيره من المُدْرِكَات قيامُ الشّاهد قصداً بحسب الخارج بخلاف غيره .

السابع والمائة : أن سبب الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رَغْبَةٍ عنده وحصول[1] طلبته التّركيبيّة بخلاف غيره ، ولهذا[2] لا يستقرّ إذْ لِلعددِ فوائد تركيبيّة مرتّبة حتى ينتهي إلى آخرها .

الثامن والمائة : أن العقل لا تنتهي[3] مطالبه دون لقاء ربّه .

التاسع والمائة : أنها مقولةٌ / من المقولات العشْر . [٤ / ٢٣٧

العاشر والمائة : أنها سُلِبَ عنها قيدُ الوقوع أو عدمُه من جهة اعتبار المسند .

الحادي عشر والمائة : أن النسبة زيد[4] على جانب منشأتها[5] النّسبة وكيفيّتها لكن عُرّي عن ذلك في التّعقل .

الثاني عشر والمائة : أنها من النوع المتكرّر على قياس

---

(١) في ط فقط : « وبحصول » بالباء.
(٢) في ط فقط : « وهذا » بدون لام الجر .
(٣) في ط فقط : « لا ينتهي مطالبه » بياء المضارعة .
(٤) في ط فقط : « زيدت » بالتاء .
(٥) في ط فقط : « منشاها».

الوجود وإلّا[١] يلزم التّسلسل .

الثالث عشر والمائة : على تقدير تحققها من الخارج أنّها بسيطةٌ كالجزئيّات الحقيقية[٢] والأشخاص ، وإنّما سوّغها العقلُ أمراً كليًّا تساهلاً لا تلازماً منحصراً في فرْدٍ واحدٍ لا غير[٣] بناءً على أن كُلّ وجودٍ خارجٌ وجزئيٌّ حقيقيٌّ ، وكلّ يتعيّن بنوعها[٤] العقل،كلّها كذلك ،فعُلِمَ من هذا أن انتقاض[٥] بحث[٦] التّعيين بتعيّن الواجب إنما نشأ من تركيب الذّهن يَسْتَلزِمُ التّركيب[٧] الخارجيّ وليس كذلك ، بل لا تلازم بينهما أصلاً .

انتهى ما استخرجه نظر شيخنا ـ أيّده الله تعالى ، ولَطُفَ به آمين .

---

(١) في ط فقط : وإلاّ لكان ذا لا يلزم » ، وهذه الزيادة ليست في النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « الحقيقة » مكان : « الحقيقيّة » تحريف .

(٣) في ط فقط : « لا غيره » بالهاء .

(٤) في بعض النسخ المخطوطة : « صوغها » مكان : بنوعها .

(٥) في ط فقط : « الانتقاض » بـ « ال » .

(٦) في ط : « بحيث » مكان : « بحث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . هذا وفي بعض النسخ المخطوطة جاءت العبارة على النحو التالي : « صوغها العقل كلها كذلك ، فعلم من هذا أن انتقاض بحث مسلّم بتعين الواجب » .

(٧) في ط : « التركّب » مكان : « التركيب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

[بحث في : ضربي زيداً قائماً]
تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشّافعي عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه ، فهذه كرّاسة تكلّمت فيها على مسألة : « ضربي زيداً قائماً » وذكرْتُ فيها خلاف العلماء وأدلّتهم للمبتدىء .

فأقول : اختلف النّاس في إعراب هذا المثال ، فقال بعضُهم : « ضربي » مرتفعٌ على أنه فاعلُ فِعْلٍ مُضمرٍ ، تقديره : يقع ضَرْبِي زيداً قائماً ، أو ثبت ضَرْبِي زيداً قائماً .

وقيل عليه : إنه تقديرُ مالا دليلَ على تعيّنه ، لأنه كما يجوز تقدير : « ثبت » ، يجوز تقدير : « قل » أو « عدم » ، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره .

وقال آخرون ، وهو الصحيح : هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيداً مفعول به ، وقائماً حال.

ثم اختلفوا : هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خبر أوْ لا؟

فقال بعضهم : ليس ثَمّ تقديرُ خبرٍ ، لأن المصدر هنا واقعٌ مَوْقِعَ
[٤ / ٢٣٨] الفعل كما / في قولهم : أقائمٌ الزيدّ أن .

ورُدّ بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله ، كما صحّ ذلك في : أقائمٌ الزّيد انِ ، وحيث لم يَصِحّ أن يقال : ضربي ، ويُقْتصر عليه[١] بطل ما ذكروه .

وقال الكسائيّ وهشام والفراء وابن كَيْسان : الحال بنفسها هي الخبر لا سادةٌ مسدّه .

ثمن اختلفوا : فقال الكسائي وهشام : إن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران[٢] مرفوعان : أحدهما من صاحب الحال ، والآخر من المصدر .

وإنّما احتاجوا إلى ذلك ، لأن الحال لا بُدّ لها من ضمير يعود على ذي الحال ، وهي خبر ، والخبر عندهم لا بُدّ فيه من ضميرٌ يعود على المبتدأ ، لأن المبتدأ عندهم إتما يرتفع بما عاد عليه في أحَد مَذْهَبَيْ الكوفيين ، وضربي هنا مبتدأٌ مرفوع فلا بُدّ له من رافع ،

(١) سقطت كلمة : « عليه » من ط .

(٢) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « ذكران » مكان : « ضميران » وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى ، « ضميران » . وهذا أوضح . لأن الحديث فيما بعد عن الضميرين .

فاحتاجوا إلى القول بتحمّل قائم ضميره[١] لرفعه حتى إنّهما[٢] قالا[٣] : يجوز أن يؤكد الضمِيرَيْن اللذيْن[٤] في « قائماً » ، فتقول : ضَرْبي زيداً قائماً نَفْسُه نَفْسُهُ ، و« قيامك مسرعاً » نَفْسُك نَفْسك[٥] ،

فإن أكدّت القيام أيضاً مع الضميرين ، قلت : قيامك مسرعاً نَفْسُك نفسك نفسك[٦] فتكرّر النّفْس ثلاث مرّات .

وقال الفرّاء : الحال ، إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لِجَريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجَمْعه ، وتعرّيها من[٧] ضمير المصدر[٨] للزومها مذهب الشّرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمّل ضمير المصدر ، إذا قيل : « ركوبك إن بادرت » ، « وقيامك إن أسرعت » ، « وضربي زيداً إن قام » ، فكما أن الشّرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدرْ ، فكذلك الحال .

(١) في ط : « جيء » مكان : « ضميره » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « خبرا بهما » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) في ط : «فلا يجوز مكان : «قالا : يجوز» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) العبارة في ط : « يؤكد الضمير من الكون » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) في ط : « نفسك نفسه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٦) في ط فقط : « نفسك نفسه نفسه » بالهاء في الأخيرين .
(٧) في ط : « معنى » مكان : « مِن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٨) كررت في ط العبارة السابقة وهي من قوله : لجريانها على صاحبها الخ . وهذا تحريف .

وجاز نصب « قائماً » ومسرعاً وما أشبههما على الحال عند الكسائيّ وهشام والفرّاء ، وإن كان خبراً لمّا لَمْ يكُن عن المبتدأ ، إلا ترى أنّ « المسرع » هو المخاطب لا القيام ، والقائم هو زيد ، لا الضّرب .

فلمّا كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف[1] ، لأنه عندهم يُوجب[2] النّصب .

وقال ابن كَيْسان : إنما أغنت الحالُ عن الخبر[3] لشبيهها[4] بالظرف .

[٤ / ٢٣٩] ورُدّ قول / الكسائي : وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل في مَعْمُولَيْن ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رَفْعاً ، فكذلك لا يعمل في مُضْمرين .

وإذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبراً .

ومما يُبْطِل أيضاً كون الحال رافعةً ضميرين أنّنا[5] لوثَنّيْنا فقلنا : ضَرْبِي أخَوَيْك قائِمَيْن لم يمكن أن يكون في « قائمين » هنا ضَميرانِ ،

(١) في ط : « الحال » مكان : « الخلاف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط فقط : « يسوغ » .
(٣) في ط : « الجر » تحريف ظاهر .
(٤) في ط : « لها » مكان : «لشبهها» تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) في ط : « أما » مكان : « أنّنا » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

لأنه لو كان لكان أحدُهما مثنًّى من حيث عوده على مُثَنًّى ، والآخر مُفْرداً لعوده على مُفْرَدٍ ، وتثنيةُ اسم الفاعل وأفراده إنما هو بحسب ما يُرْفع من الضمير[1] فكان يلزم أن يكون اسمُ الفاعل مفرداً مثنًّى في حال واحدة ، وهو باطل .

وأما قول الفرّاء : الحالُ لم يتحمّل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشّرط ، فالجواب عنه : أن الشّرط بمفرده من غير جوابه لا يَصْلُح للخبريّة ، لأنه لا يُفيد .

وإذا كان كذلك تعيّن أن جواب الشرط محذوفٌ ، فيكون الضّمير محذوفاً مع الجواب .

وأمّا تشبيه ابن كيسان الحال بالظّرف فكأنه قال : ضربي زيداً في حال قيامه ، فليس بشيء ، لأنه لو جاز ذلك لهذا التّقدير لجاز مع الجُثّة أن يقول : زيدٌ قائماً ، لأنه بمعنى زيد في حال قيام ، وحيث لم يُجِيزُوا ذلك دَلّ على فساد ما ذكره[2] .

وأمّا قولهم : إنّه منصوب على الخلاف[3] ففاسد أيضاً لأن الخلاف[4] لو كان عاملاً لعمل حيث وُجِد ، ونحن نرى العرب تقول :

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « الضمائر » .
(٢) في النسخ المخطوطة : « ما ذكروه » .
(٣) في ط : « على الحال » مكان : « على الخلاف » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) في ط أيضاً : « الحال » وهو تحريف .

ليس زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ برفع قاعد على الجواز ، وما زيد قائماً لكن قاعدٌ برفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله فبان فساد ما ذكروه .

وقال جماعة : بتقدير الخبر ، ثم اختلفوا في قضيّة تقديره ومكانه ، فحكى أبو مُحمّد بن السّيد البَطْلَيْوسِي ، وابن عَمْرون عن الكوفيين أنهم قالوا بتقديره بعد « قائم » ، والتقدير : ضربي زيداً قائماً ثابتٌ أو موجودٌ .

وَرُدّ بأنه تقديرُ مالا دليل في اللفظ عليه ، فإنه كما تقدره « ثابت » يجوز أن يقدر أيضاً منفيٌّ أو معدومٌ ، ولأنه إذ ذاك يكون حذف الخبر[١] جائزاً لا واجباً ، لأن « قائماً » حينئذٍ يكون حالاً من زيد ، والعامل فيه المصدر ، فلا يكون الحال ساداً مسد الخبر ، فلا يلزم حَذْفُه / .وإنما يجب حذفُ الخبر في مثل هذا إذا سدّت الحال [٤ / ٢٤٠
مسدّهُ ، لأن الحال إذ ذاك عِوَضٌ من الخبر بدليل أن العرب لا تَجْمع بينهما ولا تحذف[٢] خبر هذه المصادر إلاّ مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر ، لأن أصل الخبر التنكير كالحال ولأن الحال هي صاحبها ، كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ ، والحال مُفِيدةٌ[٣] كما أن الخبر كذلك ، ففُهِم[٤] من عدم اجتماعهما قصد العوضيّة[٥]

(١) في ط : « يكون حرف الجرّ جائزاً » مكان : « يكون حذف الخبر جائزاً » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب أيضاً .
(٢) في ط : « ولا تجرد » مكان : « ولا تحذف » ، تحريف .
(٣) في ط : « مقيدة » بالقاف ، تحريف .
(٤) في ط : « يفهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) في ط : «العوضيته» تحريف ظاهر.

ولا تتصور العوضيّة إلّا على قول من قدّر الخبر قبل الحال .

وذهب البصريّون والأخفش وهو الصحيح إلى تقديره [قبل قائم[١] ثم اختلفوا في كيفيّته]

فقال الأخفش : تقديره : ضَرْبى زيداً ضَرْبهُ قائماً ، وهذا لا يخلو إما أن يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافاً إلى المفعول ، وفاعله ضمير المتكلّم محذوف فيصير كأنه قال : ضربي زيداً ضربتُه قائماً ، فأما أن يفهم من نفس[٢] الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصحّ ، وأما أن يُفْهم منه أن « ضَرْبتُه » المطلق ، مثل ضربتُه قائماً ، وهو غير المعنى المفهوم .

وإنْ جُعِلَ المصدرُ مضافاً إلى فاعله صار المفهوم منه غير[٣] المطلوب من[٤] الكلام كائناً[٥] .

وقال البصريّون وهو الصحيح : تقديره إذْ كان قائماً إن أردت ـ الماضي ، أو إذا كان قائماً إن اردت المستقبل ، لأن معنى : ضَرْبي زيداً قائماً : ما ضربت زيداً إلاّ قائماً ، وهذا لا يستقيمُ إلاّ على مذهب

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط فقط : « معنى » مكان : « نفس » .
(٣) في ط : « على » مكان : « غير » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) في ط : « في » مكان : « من » .
(٥) في ط : « كامناً » .

البصريّين ، لأن العامل يتقيّد[1] بمعموله ، فإذا جُعِل الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربي زيداً مقيّداً بالقيام ، وذا لا يَنْفي أن يقع الضّرب في غير حال القيام ، وإذا[2] جعل الحال من جملة الخبر يكون ضَرْبي زيداً هذا[3] الذي لم يقيّد بحال « كان » إذا كان قائماً .

فلو قدّر وقوع «ضربي» في غيرحال القيام لكان مناقضاً للإخبار إذ[4] من المحال وقوع غير[5] المقيد بالحال في زمان وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقة .

وإذ قد علمت أقوال العلماء ، وأدلتّهم ، وردّها ، والصحّيح من ذلك وحُجّته ، فلنختم الكتاب بفوائد : لا بدّ من التعرّض لها :

الأولى : إنما قدّرنا الخبر ظرفاً دون غيره ، لأن تقديره محذوفاً مجاز [وتوسع [6]] والظروف أحمل[7] بذلك من غيرها . [٤ / ٢٤١]

الثانية : إنما قدّر ظرف الزّمان دون المكان ، لأن الحالَ عَوِضٌ منه ، وهي لظرف[8] الزمّان أنسب منها لظرف[9] المكان ، لأنها توقيتٌ

(١) في النسخ المخطوطة : « يتقدر » .
(٢) في ط : « وذا » مكان : « وإذا » تحريف .
(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « هو » مكان : « هذا » .
(٤) في ط فقط « ومن المحال » وفي النسخ المخطوطة : « إذ من المحال » .
(٥) في ط : « عين » مكان : « غير » تحريف .
(٦) الكلمة التي بين معقوفين سقطت من ط .
(٧) في ط فقط : « أجمل » بالجيم .
(٨) في ط : « ومن ظرف » تحريف .
(٩) في ط : « بظرف » بالباء ، تحريف .

للفعل من جهة المعنى ، كما أن الزّمانَ توقيت للفعـل[١]،ولأن المبتدأ هنا حدَث ، وظرفُ الزّمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجثّة فهو أخصّ من ظَرْف الزّمان .

الثالثة : إنما قدرت إذ وإذا دون غيرهما لاستغراق إذْ للماضي وإذا للمستقبل ، قاله ابن عمرون .

الرابعة : إنمـا قُدّر بعـد الظرف فعـل ، وكان التـامّة ولم يُقـدّر نصب[٢] « قائم » على الخبر لـ « كان » ، لأن الظّرف لابُدْ من فعل أو معناه ، والحال لا بُدّ لها أيضاً من عامل ، والأصل في العمل للفعل . وقدّرت كان التامة لِتَدُلّ على الحدث المطلق الذّي يدلّ الكلام عليه . ولم يُعْتمَد[٣] في « قائم » الخبرية للزومه التنكير .

وأجاز الفرّاء نَصْبَهُ على خبر كان .

وُردّ بدخول الواو عليه ، ولا يلتفت إلى قول من أجاز دخـول الواو على خبر كان إذا كان الخبر جملةً .

والضمير في كان فاعلُها وهو يعود إلى مفعوله .

وذكر الزمخشريّ أنها تعود إلى فاعل المصدر ، وهو الياء في : « ضربي » .

والله سبحانه تعالى أعلم . انتهى .

(١) في النسخ المخطوطة «الفعل » بدون لام .
(٢) في ط فقط : « نصبه » .
(٣) في ط : « ولم يقيد » ، تحريف .

تُحْفَةُ النُّجبَاء في قولهم : « هـذا بسراً أطيبُ منـه رُطَبـاً » تأليف كاتبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله ، والصلاة على رسول الله .

قولهم : هذا بسراً أطيبُ منه رطباً » فيه عشرة أسئلة .

الأول : ما وجه انتصاب بسراً ورطباً ؟

والجواب : أنه على الحال في أصح القولَيْن ، وعليه سيبويه ، لأنّ المعنى عليه ، فإن المُخْبِر إنّما يفضّله على نفسه باعتبار حالة من أحواله ، ولولا ذلك لما صحّ تفضيل الشّيء على نفسه ، والتّفضيل إنما صحّ باعتبار الحالين فيه[1] ، فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط
[٤ / ٢٤٢] الحال خلافاً لمن زعم أنه خبر كان . /

فإن قلت : هلاّ جُعِل تمييزاً .

قلت : يأبى ذلك أنه ليس من قسم التّمييز ، فإنه ليس من

(١) سقطت « فيه » من ط .

المقادير المنتصبة من تمام الاسم ، ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة ، فلا يصحّ أن يكون تمييزاً .

السؤال الثاني : إذا كانا حالين فما صاحب الحال ؟

والجواب : أنه الاسم المضمر في « أطيب » الذي هو راجعٌ إلى المبتدأ من خبره ، فـ « بسراً » حالٌ من الضمّير ، و « رُطَباً » حال من الضمير المجرور بـ « من » وهو المرفوع[1] المستتر في « أطيب » من جهة المعنى ، ولكنه تنزّل منزله الأجنبيّ .

وذهب الفارسي : إلى أن صاحب الحالين الضمير المستكنّ في « كان » المقدّرة التامّة ، وأصل المسألة : « هذا إذا كان - أي وُجِد - بسراً أطيبُ منه إذا كان - أي وُجِد - رُطَباً .

وهذا إنِ القولان مبيّنان على المسألة الثالثة .

السؤال الثالث : ما العامل في الحالين ؟

والجواب : فيه أربعة أقوال :

أحدها : أنه ما في « أطيب » من معنى الفعل .

الثاني : أنه كان التامة المقدّرة وعليه الفارسي .

الثالث : أنه ما في اسم الإشـارة من معنـى الفعـل ، أي أشير إليه .

(١) في النسخ المخطوطة : « الرفع » مكان : « المرفوع » .

الرابع : أنه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل .

ورجّح الأول : بأمور :

منها : أنهم متفقون على جواز : زيدٌ قائماً أحسنُ منه راكباً ، وتمرةُ نَخْلِي بُسْراً أطيبَ منها رُطَباً ، والمعنى في هذا كُلّه وفي الأول سواءٌ ، وهو تفضيل الشّيءِ على نفسه باعتبار حالين ، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقيين .

والقول بإضمار « كان » ضعيف فإنها لا تُضْمر إلاّ حيث كان في الكلام دليلٌ عليها نحو : « إنْ خيراً فخيرٌ »[1] وبابه ، لأن الكلام هناك لا يَتِمُّ إلاّ بإضمارها بخلاف هذا .

ويبطله شيء آخر ، وهو كثرة الإضمار ، فإن القائل به يُضْمِر ثلاثة أشياء : إذا ، والفعل ، والضمير . وهذا بعيدٌ وقولٌ بما لا دليل عليه .

ومنها : لو كان العامل الإشارة لكانت إلى الحال لا إلى الجوهر
[٤ / ٢٤٣] وهو / باطلٌ ، فإنه إنما يُشير إلى ذات الجَوْهر ، ولهذا تصحّ إشارته إليه ، وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تَمْرٍ يابس فيقال[2] : هذا بسراً أطيبُ منه رُطَباً ، فإنه يصحّ . ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يصحّ .

---

(١) جزء من حديث شريف ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب / ١٦٧ ، وهو : « الناسُ مجزيُّون بأعمالهم : إنْ خيراً فخيرٌ ، وإن شرًّا فشرٌّ » .

(٢) في ط فقط : « يقال » بدون فاء .

ومنها : لو كان العامل الإشارة لوجب أن يكون الخبرُ عن الذّات مطلقاً ، لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة إذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره إذا أخبرت عنه ، ولهذا تقول : « هـذا ضاحـكاً أبـي » ، فالإخبار عنه بالأبّوة غير مقيد بحال ضحكه ، بل التقيّيد للإشارة فقط ، والإخبار بالأبوّة وقع مطلقاً عن الذّات .

ومنها : أن العامـل لو لم يكن هو « أطيب » لم تكن الأطيبيّـة مقيّدة بالبُسْرِيّة ، بل تكون مطلقةً ، وذلك يُفْسِد المعنى ، لأن الغرض تقييد الأطيبيّة بالبُسْرِيّة مُفَضّلةً على الرُّطَبِية . وهـذا معنـى العامـل ، وإذا[1] ثبت أنّ الأطْيِبَة مقيّدة بالبُسْرية وجب[2] أن يكون بسراً معمولاً لـ «أطيب» .

فإن قلت : لو كان العامـل هو أطيب لزم منـه المحـال ، لأنـه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ، لأن الفعل الواحد لا يقـع في حالين ، كمـا لا يقـع في ظَرْفين ، لا يقـال : زيدٌ قائـمٌ يوم الجمعة ، يوم الخميس ، ولا يجوز أن يعمل عاملٌ واحد في حالين ولا ظَرْفين ، إلاّ أن يتداخلا ، ويصحّ الجمع بينهما ، نحو : زيد مسافرٌ يوم الخميس ضَحْوَةً ، وسِرْتُ راكباً مُسْرِعاً لدخول الضّحوة في اليوم ، والإسـراع في السيْر وتضمّنـه له ، ولا يجـوز : سِرْتُ مسرعـاً مُبْطِـئاً

(١) في ط : « ولذا » مكان : وإذا » تحريف .
(٢) في ط : « ووجب » بواوين ، تحريف .

لاستحالة الجمع بينهما ، فكذا يستحيل أن يعمل في « بسراً » و « رُطَباً » عاملٌ واحد ، لأنهما غير متداخلين .

فالجواب : أن العامل في الحالين متعدّد لا متّحد ، فالعامل في الأول : ما في أطيب من معنى الفعل ، وفي الثّاني : معنى التمييز والانفصال منه بزيادة في تلك الصّفة وهو الذي تضمّنه معنى « أفعل » وتعلّق به حرف الجَرّ؛ لأنك إذا قلت:« هذا أطيب من هذا » :تريد أنه طاب وزاد طيبه عليه .

وعبّر عن هذا طائفةٌ بأن قالوا : أفعل التفضيل في قُوّة فعلين فهو عاملٌ في « بسر » باعتبار طاب ، وفي « رطُبَ » باعتبار « زاد » حتى لو فَكَكْت ذلك لقلت[1] : « هذا زاد / بسراً في الطّيب على طيبه في حال [٢٤٤ / ٤
كونه رُطَباً، وكان المعنى المطلوبُ مستقيماً.

السّؤال الرابع : إذا كان العامل أفعل التّفضيل لزم تقديم معموله عليه ، والاتّفاق على منعه .

والجواب من وجهين :

أحدهما : لا نُسلِّم المنع ، ودعوى الاتّفاق غير صحيح ، فإن بعض النحاة جوّزه لقوله :

٨٦٨ = * أو ما زوّدت منه أطيب[2] *

---

(١) في ط : « قلت » بدون لام في أوّله .

(٢) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

الثاني : سلّمناه إلاّ أنه خاصّ بـ « منك » لا يتعدّى إلى الحال والظّرف ، وذلك لأن منك في معنى المضاف إليه على ما تقرّر في بابه ، فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله .

وجواب ثالث : وهو أنهّم إذا فضّلوا الشيء على نفسه باعتبار حالَيْن ، فلا بُدّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإن كان مِمّا لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك ، وكذا إذا فضّلو ذاتين باعتبار حالين قدموا أحدهما على العامل ، وقد قالوا : زيد قائماً كعمرو قاعداً ، فإذا جاز تقديم هذا[1] المعمول على كاف التّشبيه التي هي أبعد في العمل من باب أفعل ، فتقديم معمول أفعل أجدر .

السؤال الخامس : متى يجوز أن يعمل العامل[2] الواحد في حالين ؟ وما ضابطه .؟

والجواب : قد عُرِف مما تقدّم وهو إذا كانت إحدى الحالين

= فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدت　　جنى النحل أو ما زوّدت منه أطيبُ

والبيت نُسِبَ للفرزدق .

وفي ط : « وما زودت »

والبيت من شواهد : ابن يعيش ٢ / ٦٠ ، والعينيّ ٤ / ٤٣ ، والأشموني ٣ / ٥٢ ، والهمع والدُّرر رقم ١٥٠٤ .

(١) في ط : « تقديم معمول » بإسقاط « هذا » والألف واللام من « معمول » .

(٢) في ط : « أن يعامل الواحد » بإسقاط « العامل » ، تحريف .

متضمنة للأخرى ، نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً .

السؤال السادس : هل يجوز التّقديم والتأخيرُ في الحالين أم لا ؟

والجواب : أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك ، لأن العامل فيها لفظيّ ، فلك أن تقول مع ما تقدّم : هذا أطيب بسراً منه رُطَباً ، وهو الأصل ، ولا يجوز في الثّانية التقديم ، لأن عاملها معنويّ ، والعامل المعنوي لا يُتَصوَّر تقديمُ معمولِه عليه .

السؤال السابع : كيف تصورت الحال في غير المشتق ؟

والجواب : أنه ليس لشرط الاشتقاق حُجّة ، ولا قام عليه دليلٌ ، ولهذا كان الحُذّاق من النّحاة على أنه لا يشترط ، بل كلّ ما دَلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً ، ولا يشترط فيها إلاّ أن تكون دالّة على معنًى متحوّل[١] ، لهذا سُميت حالاً / كما قال : [٢٤٥ / ٤

٨٦٩ = لو لم تحل ما سُمِّيتْ حالا   وكُلّ ما حال فقد زالا

وكم من حالٍ وردت جامدةً نحو : « حتى يتمثّل[٢] لي الملَكُ رَجُلاً » ، ﴿ هذه ناقةُ اللهّ لكم آيةً ﴾[٣]، مررت بهذا العُود شجراً ،ثم

(١) في ط : « مقول » مكان : « متحوّل » ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « حتى تمثل لي » الخ وفي النسخ المخطوطة : « يتمثل لي » الخ بدون حتى » وبلفظ المضارع وهذه الجملة جزء من حديث شريف نصّهُ : « وأحياناً يتمثل لي الملَكُ رجلاً فيكلّمني » .

انظر : الموطأ في باب : مسّ القرآن / ٧ ، وسنن النسائي في باب : الافتتاح /٣٧ ،وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ ٢ / ٢٢٧

(٣) الأعراف /٧٣

مررت به رماداً ، وتأويل ذلك بمشتقّ تعسُّفٌ ظاهرٌ .

السؤال الثامن : إلى أي شيء وقعت الإشارة بقولهم : هذا ؟

والجواب : أن متعلّق الإشارة هو الشّيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال ، وهو[١] ما تخرِجُه النّخل من أكمامها ، فيكون بلحاً ثم ، « سُيّاباً[٢] » ثمخُلالاً[٣] ثم بُسْراً إلى أن يكون رُطَباً ، فمتعلّق الإشارة المحل الحامل لهذه الأوصاف ، فالإشارة إلى شيء ثالث غير البُسر والرّطب ، وهو حامل البُسْريّة والرُّطبِيّة أي الحقيقة الحاملة لهذه الصّفات .

ويدلّ على ذلك : أنك تقول : « زيد قائماً أخطبُ منه قاعداً » وقال عبد الله بن سلام لعثمان : « أنا خارجاً أنفع مني لك داخلاً » ، ولا إشارة ولا مشار إليه هنا ، وإنما هو اخبار عن الاسم الحامل للصّفات التي منها القيام والقعود ، والدّخول والخُروج .

ولا يصحّ أن يكون متعلّق الإشارة صفة البُسريّة ، ولا الجوهر ،

---

(١) سقطت كلمة : «وهو» من ط .

(٢) في ط « ساماً » وفي النسخ المخطوطة : « سامياً » تحريف صوابه من القاموس : « سيب » قال : والسَّيَابُ ويشدد وكَرُمّان: البلحُ وفي هامش ط إشارة إلى هذا التصحيح .

(٣) في القاموس : « خلل » والرُّطبُ خُلالٌ وخلالةٌ بضمهما . وفي النسخ المخطوطة : « قلالاً » بالقاف، تحريف.

بقيد تلك الصفة ، لأنك لو أشرت إلى البسرية أو الجوهر بقيدها لم يصحّ تقييده بحال الرطّبية ، فلم يبق إلاّ أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال .

وهو يبيّن لك بُطلان قَوْل من زعم أن متعلّق الإشارة في هذا هو العامل في « بسراً » فإن العامل إمَّا ما تضمّنه « أطيب » من معنى الفعل وإما كان المقدرّة ، وكلاهما لا يصحّ تعلق الإشارة به .

السؤال التاسع : هلا قلتم : إن بسراً ورُطَباً منصوبان على خبر
[٤ / ٢٤٦] كان وتخلصتم من هذا كله ؟ /

والجواب : أن « كان » لو أضمرت لأضمر ثلاثةَ أشياء : الظّرف الذي هو إذا، وفعل كان ،ومرفوعُها. وهذا لا نظير له إلاّ حيث يدلّ عليه الدّليل .

وإذا منع سيبويه من إضمار « كان » وحدها فكيف يجوز إضمار « إذْ » و « إذا » معها ، وأنت لو قلت : « سآتيك جاء زيد » تريد : إذا جاء زيدٌ لم يجز بإجماع ؟ فها هنا أوْلى ، لأنّه لا يدري « إذْ » تريد أم « إذا » ، وفي « سآتيك » لا يحتمل إلاّ أحدهما ، وإذا بَعُد إضمار الظّرف وحده فإضماره مع كان أبعد .

ومن قدرّه مَنْ قدرّه من النحاة فإنما أشار إلى شرح المعنى بضَرْبٍ من التقريب .

فإن قيل : يدلّ على إضمار « كان » أن هذا الكلام لا يُذكر إلاّ لتفضيل شيءٍ في زمانٍ من أزمانه على نفسه في زمانٍ آخر .

ويجوز أن يكون الزمّانُ المفضّل فيه ماضياً ، وأن يكون مستقبلاً ، ولا بُدّ من إضمار ما يدلّ على المراد منهما ، فيضمر للماضي « إذ » ، وللمستقبل « إذا » ، وإذ وإذا يطلبان الفعل ، وأعمّ الأفعال وأشملُها فِعْلُ الكون ، فتعيّن إضمار كان لتصحيح[1] الكلام .

قيل : إنّما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظّرف ، وأما إذا لم نُضْمِرْهُ لم نحتجْ إلى « كان » .

وأمّا قولكم : إنه يفضّل الشيء على نفسه باعتبار زمانين ، وإذ ، وإذا للزّمان .

فجوابه : أنه في التّصريح بالحالين المفضّل أحدهما على الآخر غُنيةٌ عن ذكر الزّمان ، وتقدير إضماره .

ألا ترى أنك إذا قلت : « هذا في حال بسريّته أطيب منه في حال رُطَبيّته» استقام الكلام، ولا «إذ» هنا ولا «إذا» لدلالة الحال على مقصود المتكلّم من التفضيل باعتبار الوقتين.

السؤال العاشر : هل يشترط اتّحاد المفضّل والمفضل عليه بالحقيقة ؟

(١) في ط فقط : «فيصح».

والجواب : أن وضعهما لذلك ، ولا يجوز أن تقول : هذا بسراً أطيبُ منه عِنَباً ، لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشّيء على نفسه باعتبارين ، وفي زمانين ، فإن جئت بهذا التركّيب وجب الرّفع ،
[٤/٢٤٧] فقلت : هذا بسْرٌ أطيبُ منه عِنَبٌ ، والمعنى : العِنبُ أطيب/منه .

ولو قلت هذا البُسْرُ أطيبُ منه عِنَبٌ لا تضّحت المسألة ، وانكشف معناها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال المؤلف :ـ عفا الله عنه ـ وعن جميع المسلمين آخر الجزء. عَلّقه مؤلفه عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعي لطف الله به آمين(١) .

(١) إلى هنا وانتهى الأشباه المطبوع طبعة ثانية من طبعة أولى هي الأصل . وجاء في آخر الأصل المطبوع عنه ما نصّه :
« لا يخفي أن هذا الكتاب قوبل في أوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ عتيقة :
الأولى : وهي أجودها وأكملها للنواب عماد الملك بهادر ـ دام مفاخره.
وثانيها : للمولي حكيم نور الدين القادياني .
وثالثها : لشمس العلماء المولوي سيّد على البلجراميّ ، فالأولى أكثرها اتباعاً ، وهي المنقولة عنها ، وما خالفناها إلا للضرورة فقط .
وجاء في خاتمة الطبعة الثانية ما نصه :
« أعيد طبعه . . . مع المقابلة على نسخة قلميّة يمانيّة ومراجعة المظانّ من الكتب ، ومزيد الاعتناء بالتصحيح وكان الطبع مطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية ، الدولة الأصفية ، حيدر أباد الدّكن . . . واعتنى بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد زين

= العابدين الموسوي ، لمولانا الحبيب عبـد الله بن أحمد العلوي ـ غفـر الله ذنوبهما وستر عيوبهما .

* * * * *

ويقول محققه الفقير إلى الله تعالى : عبد العال سالم مكرم : إنه على الرغم من هذه الجهود التي بذلت في طبع هذا الكتاب بمطبعة حيدر أباد فقد جاء محشواً بالأخطاء التي لا حدّ لها ، والتحريفات التي شوهّت أسلوبه ، وكادت تفسد جماله . وقد تحدثت بما فيه الكفاية عن هذه التحريفات في مقدمة التحقيق .
هذا ، وقد نقص من هذه الطبعة كتابان ألّفهما السيّوطي ، وألحقهما بكتابه أحدهما : تركيب :«ويقضي بالشُّفْعة دافعاً عهدتها الرفع »، وثانيهما: «كشف الغُمة عن الصّمة».والكتابان مسجّلان في النسخ المخطوطة التي في حوزتي ، والتي حقّق الكتاب في ضوئها .
وقد كملّت هذا النقص بإلحاق هذين الكتابين إلى الأشباه ، لأنهما من صُلبه أسوة بالنسخ المخطوطة .

[تركيب : ويُقْضَى بالشُّفْعَةَ دَافِعاً عهدتها الرّفع إلى ذي اليد]

مسألة :

سئلت عن إعـراب تركيب وقـع في بعض كُتُـب الحنفّية هو :
« ويُقْضَى بالشُّفْعة دافِعاً عهدتها الرّفع إلى ذي اليد » .

وأنّ الشارح أعرب : « دافعاً » حالٌ من الفاعل وهو « الرّفع » .

الجواب :

الوجه : إعرابُهُ حالاً من النّائب عن الفاعل وهو : « بالشُّفعة » العين الرّفع الذي هو فاعل اسم الفاعل وهو : « دافعاً » .

والذي ذكره الشارح من كونه حالاً منه إنمـا هو تفسير معنًـى لا تفسيرُ إعراب ، وتفسير المعنى يُتَسَمّـحُ فيه من غير مراعـاة ما تقتضيه الصّناعة الإعرابيّة .

والـذي تقتضيه الصّناعـةُ قطعـاً إنّمـا هو كونـه حالاً مِنْ : « بالشّفعة » ، وإن كان في المعنى هو صفةٌ للرّفع ،فهوحالٌ مبيّنةٌ جاريةٌ

علـى غير من هي له ، كالصّفـة المشبّهـة ، والخبـر « الشـيء[1] » فهو كقولك : « حتّى بهندٍ ضارِباً أبوهـا عمـراً » فـ « ضاربـاً » حالٌ من : « بهند » ، لامِنْ « أبوها » الفاعل به ، وإن كان في المعنى له .

ونظيرهُ في الصّفة : « مررت بامرأةٍ ضاربٍ أبوها عَمْراً » .

وفي الخبر : « هند ضاربٌ أبوها عَمْراً » ، فـ « ضاربٌ » صفـة لامرأة،لا لأبيها، وخبرٌ عن هند[2] لا عن أبيها ، وإن كان في المعنى إنّما هو للأب .

وتفكيك العبارة : يُقْضي بالشُّفْعة حالَ كونه دافِعاً عهدتها الرّفع الخ .

ولـو أُعْـرِب حالاً من الرّفـع لكان حقّـه التـأخيرَ وحينئـذٍ يصير التّركيب : « يُقضَى بالشُّفعة الرَّفع إلى ذي اليد دافعاً عهدتها ، وهـذا تركيبٌ مُفْلت[3] غيرِ مُلْتئِم[4] .

وأعجب من ذلك أن يظن أن « دافعاً » حال من الرّفـع ، وهـو فاعل به .

(١) هكذا في كل النسخ المخطوطة .
(٢) في المثال الثاني : وهو : « هند ضارب أبوها عمراً » .
(٣) في القاموس : أفلتني الشيء وتفلّت مني : انفلت .
(٤) في بعض النسخ المخطوطة : « مستقيم » مكان : « ملتئم » .

وفي ذلك محذوران من جهة العربيّة :

أحدهما : أنه باعتبار كونه حالاً منه حقُّهُ التأخير عنه ، وباعتبار كونه عاملاً في « الرفّع » حقّه التّقديم عليه . وهذان أمران مُتَناقِضان .

الثاني : أن اسم الفاعل هنا وهو : « دافعٌ » إنّما يُسَوِّغُ عملَه الفاعليَّة والمفعوليَّة كونُه حالاً ، كما تقرّر في العربيّة أنه إنّما يعمل في مواضِعَ مخصوصةٍ ، منها كونُه حالاً ، فلا بدّ أن يكون حالاً قبل العمل حتى يصحَّ عملُه ، فلا يصحُّ أن يعملَ الفاعليّة في مواضع مخصوصة حالاً من الفاعل ، لأنه عَمِل قبل وجُود الشّرط ، وذلك باطل بإجماعٍ ، والله أعلم .

كشف الغُمّة عن الصِّمّة

لمؤلف الكتاب الجلالُ السّيوطي - عفا الله تعالى عنه - آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

سأل سائلٌ عن الصِّمّة في أبي جَهْـم[2] بن الحـارث[3] : أن[4] الصّمة ، هل يُقْرأ مجروراً بالكسرةِ أو بالفتحة ؟ وذكر أنّه قرأهُ بالكسر ، فردّهُ عليه ردًّا ، وقال : إنّما يقرأ بالفتحة ، لأنه غيرُ منصرفٍ .

فقال له : الألف واللاّم تُوجِبُ جرَّ غيرِ المنصرفِ بالكسرة .

(١) الغُمّة : في القاموس : وأمرٌ غُمَّةٌ بالضم : مُبْهَمٌ .

(٢) أبو جهم : جَهْم من أسماء الأسد . انظر القاموس : « جهم » ولعله : « ابن جهم مكان : أبو جهم » .

(٣) ابن الحارث من أسماء الأسد. انظر القاموس : « حرث » .

(٤) لعل : « أنّ » ابن أي ابن الصمة ، لأنه كرر أسماء الأسد مسبوقة بكلمة ابن ، فـ « جهم » و « الحرث » « والصّمة » أسماء الأسد مسبوقة بكلمة ابن ، فكأن العبارة : أبو جهم بن الحارث بن الصِّمة وعلى هذا الأساس يتجّه الإعراب ، فإن « الصِّمة مضاف إليه مجرور ، فهل يفتح كما تفتح الأسماء المجرورة الممنوعة من الصرف .
هذا وفي الأشموني ١ /١٣٧ : « أبو الحرث » للأسد .

فقال : ليست هي هذه ، إنّما هي من نفس الكلمة ، وليست بـ « أل » المعرفة .

والجواب : أنه يقرأ بالكسرة ، لا يجوز إلاّ ذلك وبيان ذلك بمسائل :

الأولى : قال النّحاة : يجب جرّ غير المنصرف بالكسرة إذا دَخَلَتْه أل سواء كانت معرفةً كقوله تعالى : « وأنتم عاكِفُون في المساجد[١] » أو موصولة كالأعمى والأصم .

أوْ للَمْح كالنُّعمان[٢] .

أو زائدة كقول الشاعر :

٨٧٠ * رأيت الوليد بن اليزيد مبارَكاً *[٣]

(١) البقرة / ١٨٧ .

(٢) في الأشموني ١ / ١٨٣ : النُّعمان في الأصل : اسم من أسماء الدّم .
وعلّق الصبان على ذلك بقوله : « قوله » : « والنّعمان » أي الذي لم يقارن أل وضعه للعلميّة ، أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما في الشمني فليس مِمّا لُمح » .

(٣) لابن ميادة يمدح الوليد بن عبد الملك وتمامه :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهِلُهْ *

وبعده :

أضاءَ سراجُ المُلْك فوق جبينه		غداة تنادي بالنجاح قوابلُهْ

من شواهد : الإنصاف ١ / ٣١٧ ، والعيني ١ / ٣١٨ ، ٥٠٩ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي ١ / ١٦٤ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ ، ٣ / ٢٥٢ . وابن يعيش ١ / ٤٤ .

الثّانية : قال النّحاة : العَلَم إمّا مُرْتَجلٌ وإمّا منقولٌ .

والمنقول : إما من اسم عَيْن كأسد ، وثَوْر ، وذئب ، ونُعْمان .

وإمّا من مصدر : كفَضْل ، وزيد ، وسَعْد .

وإمّا من صفة اسم الفاعل : كحارث ،وطالب،أو اسم مفعول كمنصور ، ومسعود ، أو صفة مشبهة كحَسَن وسَعيد،أو صفة مبالغة كعبّاس .

فإن لمح فيه الأصل دَخَلته الأداة ، وإن لم يلمح لم تدخل . قال من الألفية .

وبعضُ الأعلام عليه دخلا ... لِلَمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان ... فَذِكْرُ ذا وحَذْفُه سِيّانِ

الثالثة : « الصّمةُ » علَمُ منقول ، فإنه في اللغة اسم للأسد وللرجل الشّجاع ، فإن قُدّر نَقْلُه من الأول ، فهو منقول من اسم عين كأسد ، ولَيْث ، وثَوْرٍ ، وذئب .

وإن قدّر نقله من الثاني فهو منقول من صفة مُشبهة كالحَسَن والحُسَين .

فعلى كل تقدير اللاّم فيه لِلّمح . فإذا قُرِنَتْ به جُرّ بالكسرة جَزْماً[1] من غير مِرْيَة[2] .

(١) أي اعتقاداً .

(٢) المِرْيةُ : الشك ، وقد يُضمْ ، وقرىء بهما قوله تعالى : « فلأنك في مرية منه » .

الرابعة : لا يعرف في الألفاظ مطلقاً اسم فيه ألف ولامٌ وهي سِنْخٌ[(١)] الكلمة إلاّ لفظ الجلالة على أرجح القولين[(٢)] فيه .

وما عداهُ لا تخلو « ألْ » فيه مِنْ قِسْمٍ مِمّا قدّمناه ، إمّا معرفةً ، أو لِلّمح ، أو موصولة ، أو زائدة فهي طارئةٌ عليه قطعاً ، وتوجب جَرّ غير المنصرف جَزْماً .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالّصواب ، والحمد لله ربّ العالمين .

تمت الأشباه والنظائر النحوية .

* * * * *

وبعد ، فيقول محققه الفقير إلى الله تعالى : لله الحمدّ والفضل فبحمده أنْجزتُ هذا العمل العظِيم ، وبفضله اجتزت عقباته الجسام ، واقتحمت مصاعبه من أجل تذليله للباحث والقارىء .

(١) في النسخ المخطوطة : « سبح » ولا معنى لها ، وهي تحريف والسّنخ بكسر السين : الأصل ، والمراد أن « أل » في لفظ الجلالة « الله » جزء من الكلمة أي أصليّة ، ولا تخضع لأي لون من ألوان أل السابقة التي تحدّث عنها السيّوطي .

(٢) على القول بأن الألف واللام في لفظ الجلالة أصل فإن الألف واللام عِوَضٌ من الهمزة في « إله » ، حذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة اعتباطاً لا للنقل ، وهو قول الخليل فيما رواه عنه سيبويه . قال الزمخشري : ولذلك قيل في النداء : يا الله بقطع الهمزة كما يقال : يا إلاه .
وقيل : أن الألف واللام للتعظيم كما ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين . انظر هذا البحث في : « الجنى الداني » ١٩٩ - ٢٠١ .

وتيسيره للمتعلم والدّارس ، وبإلهام الله إلى جانب العزيمة التي منحني إياها تحققت أمنيّتي في تحقيق هذا الكتاب الضخم الذي أرجو من الله تعالى أن يجعله في ميزاني يوم تهتزّ الموازين ، ويجزيني عنه أحسن الجزاء ،وأن يرزقني حسن النية في هذا العمل العظيم ، لأن الأعمال بالنّيات ، إنّه نعم المعين ، ونعم المعطى ، ونعم الوهّاب .

وكان الفراغ من تحقيقه في تمام الساعة التاسعة من مساء الاثنين بمدينة الكويت ، في العاشر من شوال سنة ١٤٠٤هـ وهو التاسع من يوليو سنة ١٩٨٤م .

الفقير إلى الله تعالى :

عبد العال سالم مكرم

الجزء الثامن

فهرس الشواهد الشعريّة

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
مخاطبة بين الزجاج وأبي العباس ثعلب		
= فأنشب أظفارَهُ في النّسا فقلت : هبلت ألا تنتصر	٧٥٠	٨
= *يا مَنْ يدُلّ عَزباً على عزبْ*	٧٥١	٩
انتصار ابن خالويه لأبي العباس ثعلب		
= حتى إذا ذرّ قرْنُ الشمس صبحّها أضْرِى ابن قُرّان بات الوحش والعزبا	٧٥٢	١٥
= نجلو البوارق عند مُجْرْمِرٍ لهق كأنه مُتَقبِّى يلمق عَزبُ	٧٥٣	١٦
= أوعدني بالسجن والأداهم رِجلى ورِجْلى ششنةُ المناسم	٧٥٤	١٩
= دببتُ لها الضّراء وقلت أبقى إذا عزّ ابن عمّك أن تهونا	٧٥٥	٢٣
ثماني مسائل لابن الشجري في الأمالي		
= فأمّا القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُم ولكنّ سيراً في عِراض المواكبِ	٧٥٦	٢٥
= فليت كَفافاً كان خيرُك كلّهُ وشرُّك عنّي ما ارتوى الماء مرْتوى	٧٥٧	٢٦
= وبعد غدٍ يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح	٧٥٨	٢٦
= ألا ليت شعري هل إلى أمّ مَعْمر سبيلٌ فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا	٧٥٩	٢٨

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= لا أرى الموت يسبقُ الموتَ شيءٌ نَغَّص الموتُ ذا الغني والفقيرا	٧٦٠	٣٠
= من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها والشرّ بالشرّ عند الله سِيّان	٧٦١	٣٤
= وأمّا بَنُو عامرٍ بالنّسارِ غداةَ لقوا القوم كانوا نَعاما	٧٦٢	٣٥
= يأيّها الذّكرُ الذي قد سؤتَني وفضحْتَني وطردْتَ أم عياليا	٧٦٣	٣٩
= فليت كفافاً كان خيرك كله وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مُرْتَوِي	٧٦٤	٤٤
= فليتَ دَفَعْتَ الهمَّ عنّي ساعةً فبتنا على ما خَيّلت ناعِمَيّ بالِ	٧٦٥	٤٤
= إنّ من لام في بني بنت حسّا ن ألمه وأعصه في الخطوب	٧٦٦	٤٥
= إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء	٧٦٧	٤٦
= ولكنّ من لا يلق أمراً ينوبه بشكته ينزل به وهو أعزل	٧٦٨	٤٦
= وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق	٧٦٩	٤٦
= نحن بما عندك وأنت بما عندك راض والرأي مختلف	٧٧٠	٤٧
= كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لحبّها ما عشت شافي	٧٧١	٤٨
= * يا دار هند عفت إلاّ أثافيها *	٧٧٢	٤٩
= أكلّ امرىءٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّدُ بالليل نارا	٧٧٣	٤٩
= ليس على طول الحياة ندم ومن وراء المرء ما يعلَمْ	٧٧٤	٥٠
= ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبت كما بات السليم مُسّهدا	٧٧٥	٥١
= لقيت المروري والشناخيب دونه وجبت هجيرًا يترك الماء صاديا	٧٧٦	٥١

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وبعـد غدٍ يا لهف نفسي من غد ... إذا راح أصحابي ولست برائح	٧٧٧	٥٨
= لقد لُمْتِنا يا أم غيلان في السُّرى ... ونمت وما ليل المطيّ بنائم	٧٧٨	٦٠
نصوص من رسالة الملائكة :		
= لعمري لقد نبهت من كان نائماً ... وأسمعت من كانت له أذنان	٧٧٩	٦٤
= فقلت اصْطحِبْها أو لغيري فأهدها ... فما أنا بعد الشيب ويبكُ والخمر	٧٨٠	٦٧
= فلست لإنسِيّي ولكن لملأكٍ ... تنزّل من جوّ السّماء يُصوّبُ	٧٨١	٦٩
= الكني إلى قومي السلام رِسالةً ... بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزلا	٧٨٢	٧٠
= أبلغ يزيد بني شيبان مألكة ... أبا ثبيت أما تنفك تأتكل	٧٨٣	٧٠
= بان الحمول فما شأونك نقرةً ... وقد أراك تُشاء بالأظعانِ	٧٨٤	٧٠
= أقول وقد نأتْ بهم غربة النّوى ... نوى خيتعور لا تشط ديارك	٧٨٥	٧١
= وآنيت العشاء إلى سهيل ... أو الشعري فطال بي الأناء	٧٨٦	٧٣
= أبا مَعْقل إن كنت أُشّحت حُلّةً ... أبا معقل فانظر بسهمك من ترمي	٧٨٧	٧٣
= وما هاج هذا الشوق إلا حمامةٌ ... دعَتْ ساق حُرٍّ توحة وترنّما من الأرق حمّاء العلاطين باكَرتْ ... عسيب أشاءٍ مطلع الشمس أسْحما	٧٨٨	٧٣
= أحبُّ المؤقدين إلى موسى ... وحزرة لو أضاء لي الوقود	٧٨٩	٧٤
= إمّا تَرَيْ رأسي أزْرى به ... مأس زمانٍ ذي انتكاسِ مؤوس	٧٩٠	٧٥
= وذي نجوات طامح الطرف جاذَبَتْ ... حبالي فلوّى من علابيّه مدّي	٧٩١	٧٧
= قد كنت أحسبني كأغنى واحد ... قدم المدينة عن زراعة فوم	٧٩٢	٧٨

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= من كل أغبـر كالرّاقـود حجزته ... إذا تعشى عتيق التمـر والثّوم	٧٩٣	٧٩
= إذا متّ فاعتـادي القبـور فسلّمي ... على الريم أسقيت السحاب الغواديا	٧٩٤	٨٠
= سواسية سود الوجـوه كأنما ... بطونهـم من كثـرة الـزاد أوطبُ	٧٩٥	٨١
= ومـا ذا يدرّى الشعـراء مني ... وقـد جاوزت حدّ الأربعين	٧٩٦	٨١
= كأن ملاءتـيَّ علـى هجفٍ ... يَعُـنُّ مع العشية للرئال	٧٩٧	٨٢
= يشـبهها الرائـي المشـبـه بيضـةً ... غـدا في النـدى عنهـا الـظليم الهجنّفُ	٧٩٨	٨٢
= إذا ذابـت الشـمس اتقى صقراتها ... بـأفنـان مـربـوع الصـريمة مُقْبِـل	٧٩٩	٨٣
= فإن تزجـرانـي يا بن عفّـان أنـزجرْ ... وإن تـدعـاني أحم عـرضـاً ممنّـعـا	٨٠٠	٨٤
= خليلـيّ مرّا بي عـلـى أم جنـدبٍ ... لأقضـي حاجات الفـؤاد المعـذب / ألـم تريانـي كلمـا جئـت طـارقـاً ... وجـدت لهـا طيبـاً وإن لم تطيب	٨٠١	٨٤
= فقلـت لصاحبـي لا تحبسانا ... بنـزع أصولـه واجتـز شيحا	٨٠٢	٨٥
= يا عشـم أدركنـي فإن ركيّتي ... صَلَـدتْ أن تبض بمائها	٨٠٣	٨٦
= وذاوبتهـا حتـى شتـت حبشيّةً ... كأنّ عليهـا سندسـاً وسدُوسـا	٨٠٤	٨٨
= ذهبْـنَ بِمسـواكي وغـادرْن مُـذْهبـاً ... مـن الصَّـوْغ في صُغْـري بنـان شماليا	٨٠٥	٩٠
= وأخـرى أتـت مـن دونِ نُعْـم ومثلها ... نهـى ذا النّهـى لا يرعـوي أو يفكرّ	٨٠٦	٩١
= إلـى السّلف الماضـي وآخـرٌ واقفٌ ... إلـى ربـربٍ حيرٍ حسـان جآذره	٨٠٧	٩٢

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= هل تعرف الدار بأعلى ذي القوز قد درست غير رماد مكفوز	٨٠٨	٩٣
مكتئب اللون مَريحٍ ممطوز أزمان عيناء سرور المسرور		
حوراء عيناءُ من العين الحورْ		
= حتى كأن حُزون القُفِّ ألبسها من وشيْ عبقر تجليلٌ وتنجيدُ	٨٠٩	٩٥
= بخيل عليها جِنّة عبقريةٌ جديرون يوماً أن ينالوا فيستعلوا	٨١٠	٩٥
= فهذي سيوفٌ يا صديّ بن مالك كثيرٌ ولكن أين بالسيف ضاربُ	٨١١	٩٨
= لا هيثم الليلة للمطيّ ولا فتى مثل ابن خَيبريّ	٨١٢	٩٨
= والسِّتر دون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من ستري	٨١٣	١٠٤
= ولا جشامة في الرحل مثلي ولا بَرِمٌ إذا أمسى نؤومُ	٨١٤	١٠٤
إجابة ابن الشجري عن إشكال بيت لشاعر أصفهاني		
= يولّل عصلاً لا بناهن هينة ضعافاً ولا أطرافهن نوابيا	٨١٥	١٠٧
= إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى		
فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا	٨١٦	١٠٨
= من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ	٨١٧	١٠٩
= والله لولا أن تحش الطبّخ بيَ الجحيم حين لا مستصرخُ	٨١٨	١٠٩
= وحلت سواد القلب لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبها متراخيا	٨١٩	١١٠
دَنَتْ فِعل ذي حبٍّ فلما تبعتها تولّت وردّتْ حاجتي في فؤاديا		
وقد طال عهدي بالشباب وظله ولاقيت أياماً تشيب النواصيا		

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= أقيموا بني النعمان عنا صدوركم وإلاّ تقيموا صاغرين الرؤوسا	٨٢٠	١١١
= *كفى النأي من أسماء كافي*	٨٢١	١١٢
= يقلّب رأساً لم يكن رأس سيّد وعيناً له حولاء بادٍ عيوبُها	٨٢٢	١١٢
شواهد القصيدة الحرباويّة .		
= على حالة لو أن في القوم حاتما على جوده لضنّ بالماء حاتمُ	٨٢٣	١٢٠
= كم عمة لك يا جرير وخالةٍ فدعاء قد حلبت على عشاري	٨٢٤	١٢٣
= فهي تنوش الحوض نوشاً من علا نوشاً تقطع أجواز الفلا	٨٢٥	١٢٤
= تنادوا بالرحيل غداً وفي تَرْحالهم نفسي	٨٢٦	١٢٦
= *أقلّ فعالي بله أكثر مجده*	٨٢٧	١٢٩
= *فأنا ابن قيس لا براحُ*	٨٢٨	١٣٠
= بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا	٨٢٩	١٣٠
شواهد بحث هيهات		
= هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيلُ	٨٣٠	١٣٢
= فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خل بالعقيق نواصله	٨٣١	١٣٣
= كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم	٨٣٢	١٣٤
= ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال	٨٣٣	١٣٥

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد كتاب جلال الدين البلقاني إلى البدر الكلستاني		
= ولقد شفيت النفس من برحائها أن صار بابك جارما زيار	٨٥٩	٢٢٠
ثانيه في كيد السماء ولم يكن كاثنين ثانٍ إذ هما في الغار		
شواهد في إطار المسائل الفقهية		
= فأنت طلاق والطلاق عزيمة		
ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلمُ	٨٦٠	٢٢٨
= طمعت بليلى أن تَريح وإنما		
تقطع أعناق الرجال المطامع	٨٦١	٢٤١
وبايعت ليلى في خلاء ولم يكن		
شهود على ليلى عدولٌ مقانعُ		
= ترتع ما رتعت حتى إذا ادكَرَتْ		
فإنما هي إقبال وإدبارُ	٨٦٢	٢٤٢
= وكيف أواصل من أصبحتْ خَلالَتهُ كأبي مَرْحب	٨٦٣	٢٤٢
= لكالرجل الحادي وقد متع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع	٨٦٤	٢٤٧!
= من لد شولاً فإلى أتلائها	٨٦٥	٢٤٨
= أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب	٨٦٦	٢٥١
= تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامُكُمُ على إذاً حرامُ	٨٦٧	٢٥٢

انتهى فهرس الشعر للجزء الثامن من الأشباه

* * * * * * * *

فهرس موضوعات الجزء الثامن

الفن السابع : مسائل نحوية

تم فهرس الجزء الثامن من الأشباه بحمد الله تعالى

تصويبات في الجزء الثامن
من الأشباه والنظائر
في الصفحات ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ـ ٣٠٤

أوّلاً : كلمة: (الرفع) بالراء صوابها: (الدفع) بالدال في هذه الصفحات.

ثانياً :

ص	س	الخطأ	الصـــواب
٣٠٢	٩	بالشفعة العين الرفع	بالشفعة لا من الدفع الذي إلخ
	١٤	حال مبيّنة	حال سببيّة
٣٠٣	١	كالصّفة المشبهة	كالصفة السببيّة
	١	والخبر الشيء	والخبر السّببيــيّ
	٢	حتى بهند	جيىء بهند
٣٠٤	٨	مخصوصة حالاً	مخصوصة ثم يصير حالاً